

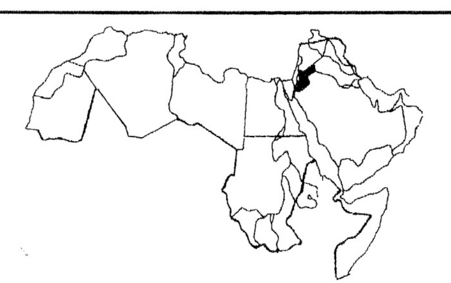


مشروع المجتمع المدني
والتحول الديموقراطي في الوطن العربي

مركز ابن خلدون
للدراسات الإنمائية

دار الأمين
للنشر والتوزيع

سلسلة دراسات مشروع المجتمع المدني والتحول الديموقراطي في الوطن العربي

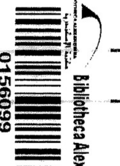


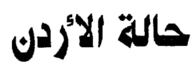


د. مصطفى الحمارنة

قديم : د. سعد الدين إبراهيم

إصدارات مركز ابن خلدون
تراك مع دار الأمين للنشر والتوزيع





حالة الأردن

مركز ابن خلدون
للدراسات الإنمائية

١٧ شارع ١٢ المقطم
القاهرة : ص.ب ١٣
٥٠٦١٦١٧
تليفون : ٥٠٦٠٦٦٢
٥٠٦٠٦٦٣
فاكس : ٥٠٦١٠٣٠

رقم الإيداع ٤٣٠٢/ ١٩٩٥
I.S.B.N.
977-279-004-1

دار الأمين
للنشر والتوزيع
القاهرة : ١٠ ش بستان
الدكة من ش الألفى
(مطابع سجل العرب)
تليفون : ٩٣٢٧٠٦
ص.ب : ١٣١٥
العتبة ١١٥١١
الجيزة : ١ ش سوهاج
من ش الزقازيق خلف
قاعة سيد درويش بالهرم
ص.ب : ١٧٠٢
العتبة ١١٥١١



مركز ابن خلدون
للدراسات الإنمائية

مشروع المجتمع المدني
والتحول الديموقراطي في الوطن العربي



دار الأمين
للنشر والتوزيع

سلسلة دراسات مشروع المجتمع المدني والتحول الديموقراطي في الوطن العربي



الأردن

د. مصطفى الحمارنة

تقديم: د. سعد الدين إبراهيم

إصدارات مركز ابن خلدون
بالاشتراك مع دار الأمين للنشر والتوزيع


المحتويات



د. سعد الدين ابراهيم

تقديم

المجتمع المدني
والتحول الديموقراطي في الوطن العربي

د . سعد الدين ابراهيم

١ - معنى المجتمع المدني

المجتمع المدني هو «مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة، التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها، ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والإدارة السلمية للتنوع والخلاف» .

وتشمل تنظيمات المجتمع المدني كل من الجمعيات والروابط والنقابات والأحزاب والأندية والتعاونيات. أي كل ما هو غير حكومي وكل ما هو غير عائلي أو أرثي (من الوراثة) . وينطوي مفهوم المجتمع المدني علي ثلاثة مقومات أو أركان أساسية :

■ **الركن الأول،** هو الفعل الارادي الحر. فالمجتمع المدني يتكون بالارادة الحرة لافراده. ولذلك فهو غير «الجماعة القرابية» - مثل الاسرة والعشيرة والقبيلة. ففي الجماعة القرابية لا دخل للفرد في اختيار عضويتها. فهي مفروضة عليه بحكم المولد أو الارث. والمجتمع المدني غير الدولة، التي تفرض جنسيتها او سيادتها وقوانينها علي من يولدون أو يعيشون علي إقليمها الجغرافي، دون قبول مسبق منهم. وينضم الناس إلى تنظيمات المجتمع المدني من أجل تحقيق مصلحة أو الدفاع عن مصلحة مادية أو معنوية.

■ **الركن الثاني ، هو التنظيم الجماعي**. فالمجتمع المدني هو مجموعة من التنظيمات. كل تنظيم فيها يضم افراداً أو اعضاء اختاروا عضويته بمحض إرادتهم الحرة، ولكن بشروط يتم التراضي بشأنها أو قبولها ممن يؤسسون التنظيم أو ينضمون إليه فيما بعد. وقد تتغير شروط العضوية وحقوقها وواجباتها فيما بعد. ولكن يبقى أن هناك «تنظيماً». وهذا التنظيم الرسمي أو شبه الرسمي، هو الذي يميز «المجتمع المدني» عن المجتمع عموماً. فالمجتمع المدني هو الأجزاء المنظمة من المجتمع العام. المجتمع المدني هو مجتمع **«عضويات»**. فبقدر ما يحمل أي مواطن من بطاقات عضوية، بقدر ما يكون عنصراً نشطاً في مجتمعه المدني. والذين لا بطاقات عضوية لهم (في أحزاب أو اندية أو نقابات، أو اتحادات ، أو غرف تجارية أو صناعية، أو تعاونيات، أو جمعيات أو روابط) فأنه يصدق عليهم وصف «المهمشين» (Marginals) أو **«المستضعفين»** (Powerless) في أي مجتمع معاصر.

■ **الركن الثالث** : للمجتمع المدني هو **ركن أخلاقي سلوكي**، وينطوي علي قبول الاختلاف والتنوع بين الذات والآخرين؛ وعلي حق الآخرين في أن يكونوا منظمات مجتمع مدني تحقق وتحمي وتدافع عن مصالحهم المادية والمعنوية؛ والالتزام في إدارة الخلاف داخل وبين منظمات المجتمع المدني بعضها البعض، وبينها وبين الدولة بالوسائل السلمية المتحضرة، أي بقيم المجتمع المدني وضوابطه المعيارية، وهي قيم الاحترام والتسامح والتعاون والتنافس والصراع السلمي.

٢ - المجتمع المدني والموجة الثالثة للديموقراطية

والعلاقة وثيقة بين المجتمع المدني والديموقراطية، وخاصة في ركنها الثالث الخاص بحق الاختلاف في الآراء وفي المصالح المادية والمعنوية. فهذا الركن هو جوهر الديموقراطية. بل أن الديموقراطية هي الجانب السياسي للمجتمع المدني. فهي صيغة سلمية لإدارة الاختلاف والتنافس والصراع، طبقاً لقواعد متفق عليها من كل الاطراف. ولكن إلى جانب ذلك فإن منظمات المجتمع المدني هي مدارس للتنشئة السياسية علي الديموقراطية. فسواء كانت جمعية خيرية، أو نادياً

رياضياً، أو رابطة ثقافية، أو حزباً سياسياً، أو نقابة عمالية... فإنها تدرب اعضائها علي الفنون والمهارات اللازمة للديموقراطية في المجتمع الأكبر: الالتزام بشروط العضوية، وحقوقها وواجباتها، والمشاركة في النشاط العام، والتعبير عن الرأي، والاستماع إلى الرأي الآخر، وعضوية اللجان، والتصويت علي القرارات، والمشاركة في الانتخابات، وقبول النتائج، سواء كانت علي هوى العضو من عدمه.

هذا فضلاً عن أن منظمات المجتمع المدني هي في جانب أساسي من جوانبها تعتبر **«جماعات مصالح»**، تنمي وتدافع عن هذه المصالح في مواجهة المنافسين والخصوم من جماعات المجتمع المدني الأخرى، وعلي مواجهة الدولة أيضاً، ملتزمة بالإدارة السلمية للاختلاف. وبهذا المعني فإنها جزء لا يتجزأ من النظام الديموقراطي العام إن وجد فعلاً؛ وجزء لا يتجزأ من الشروط اللازمة لوجود مثل هذا النظام وصلاحه، أو التمهيد نلشأته إن لم يكن موجوداً بالفعل.

ولهذا السبب حرصنا في هذا التقديم لهذا الكتاب، في هذا المشروع، علي ربط المجتمع المدني بالتحول الديموقراطي، في العنوان وفي المحتوى. وقد أطلق عالم السياسة الأمريكي صامويل هانتجتون وغيره مصطلح «الموجة الثالثة»[١] علي ما يجتاح العالم من رياح ديموقراطية، بدأت في البرتغال عام ١٩٧٤، وأستمرت طوال العقدين التاليين، وأمتدت من جنوب أوربا إلى جنوب أمريكا، إلى جنوب افريقيا؛ ومن شرق أسيا إلى شرق أوربا.

فخلال الفترة من عام ١٩٧٤ الي عام ١٩٩٤، تحولت ستين دولة من انظمة شمولية او ديكتاتورية الي انظمة ديموقراطية. ويصف علماء السياسة والاجتماع هذه الظاهرة بأنها "الموجة الديموقراطية الثالثة". لأنه سبقتها موجتان خلال القرنين الماضيين. كانت الموجة الاولي في اعقاب الثورتين الامريكية والفرنسية في اواخر القرن الثامن عشر وامتدت زمنيا الي ما قبل الحرب العالمية الاولي، وشملت حوالي عشرين دولة معظمها في اوربا والامريكتين. اما الموجة الديموقراطية الثانية فقد امتدت طوال العقود الاربع التالية للحرب العالمية الاولي (١٩٢٠ - ١٩٦٠) وشملت حوالي ثلاثين دولة. ولكن عددا من بلدان

هاتين الموجتين الديموقراطيتين ارتدت عن الديموقراطية لعدة سنوات (مثل المانيا وايطاليا واسبانيا والبرتغال) قبل ان تعود اليها. وفي كل الاحوال اصبح عدد بلدان العالم التي شملتها الموجات الديموقراطية الثلاث تتجاوز المائة حالياً، من مجموع حوالي مائة وثمانين دولة مستقلة من اعضاء الامم المتحدة.

بالنسبة لاقطارنا العربية فان الموجة الاولي لم تشملها علي الاطلاق. ثم شملت الموجة الثانية (١٩٢٠-١٩٦٠) قلة منها تعد علي اصابع اليد الواحدة. وحتي هذه القلة ارتد معظمها عن الديموقراطية مع عام١٩٦٠. وفي الموجة الحالية، التي بدأت منذ عام ١٩٧٤، لا نجد من الاحدى وعشرين قطرا عربيا سوي ثمانية اقطار فقط - هي مصر والمغرب والجزائر وتونس ولبنان والاردن والكويت واليمن وموريتانيا- بها درجات متفاوتة من التحول الديموقراطي؛ بينما تظل اغلبية الاقطار العربية ترزح تحت انظمة حكم غير ديموقراطية. وحتى الجزائر انتكست الديمقراطية الوليدة فيها منذ بداية عام ١٩٩٢؛ كما تعرضت تجربة اليمن الواعدة لامتحان قاسي، حينما نشبت فيها حرب أهلية في منتصف عام ١٩٩٤.

٣ - المجتمع المدني: رأس المال الاجتماعي

في كتاب صدر مؤخراً للعالم الاجتماعي الامريكي روبرت بوتنام، الاستاذ بجامعةهارفارد بعنوان **«جعل الديموقراطية تعمل: التقاليد المدنية في ايطاليا الحديثة**

(R.D. Putnam. Making Democracy Work: Civil Tradition in Modern Italy. Princeton: Princeton University Press, 1993).

يؤكد المؤلف علي النقطة المذكورة أعلاه، أي العلاقة الوطيدة بين المجتمع المدني والديموقراطية، علي المستوى المحلي في ايطاليا المعاصرة. وقد وجد الاستاذ بوتنام أن الحكومات والمجالس المحلية في شمال إيطاليا تعمل بديموقراطية اكثر كفاءة بكثير منها في جنوب ايطاليا. وبعد أن حاول كل التفسيرات الممكنة، خلص إلى تفسير رئيسي وهو ما أسماه **«رأس المال الاجتماعي»** (Social Capital).

ولا يعدو هذا الاصطلاح (رأس المال الاجتماعي) أن يكون هو بذاته ما نسميه في هذا التقرير **«بالمجتمع المدني»**. بل أن روبرت بوتنام في العنوان الجانبي يؤكد هذا المعنى بكلمات **«التقاليد المدنية في ايطاليا الحديثة»**. ورأس المال الاجتماعي هو عدد ونوعية تنظيمات المجتمع المدني في أي منطقة، مقارنة بعدد السكان فيها. ويمكن حساب الثراء والفقر المدني بمؤشرات تقريبية طبقاً لهذا المعدل.

وقد وجد الاستاذ روبرت بوتنام من دراساته الميدانية الكثيفة، والتي استمرت لحوالي عشرين عاماً أن معدلات التنمية الاقتصادية قد ارتبطت ارتباطاً وثيقاً «برأس المال الاجتماعي» أي بقوة المجتمع المدني. فمنظمات المجتمع المدني تعطي اعضاءها مجموعة كبيرة من المهارات، وشبكة واسعة من الاتصالات، تتيح لهم فرصاً عديدة لبدء المشروعات الاقتصادية، من مختلف الأحجام، والنجاح في إدارتها، والتغلب علي المشكلات التي تواجهها. بل يذهب الباحث إلى أن ما هو شائع في القرى والأحياء الشعبية المصرية من ممارسات «جمعيات الادخار الدوارة»(Rotating Credit Associations)، هي نموذج لأصغر تكوينات المجتمع المدني (ص١٦٧)، وهي تلك الجمعيات التي يقوم اعضاؤها بدفع مبلغ مقطوع شهرياً، علي أن يتناوب كل عضو في تلقى مساهمات كل اعضاء الجمعية مرة واحدة شهرياً، وهكذا إلى أن يكون كل عضو قد دفع مبالغ شهرية مساوية لعدد اعضاء الجمعية. وقد وجد بوتنام أن هذه هي الطريقة التي بدأت بها معظم المشروعات الصغيرة في شمال ايطاليا، منذ نهاية القرن الماضي، والتي تطور بعضها ليصبح كبيراً أو حتى عملاقاً مع نهاية هذا القرن. وتقوم «جمعيات الادخار الدوارة» علي نفس المبدأ العام الذي يحكم المجتمع عموماً: الإرادة الحرة في المشاركة، والاقرار بحق الآخر في أن يرعي مصالحه، والثقة المتبادلة بين الاعضاء، حتى دون أن تجمعهم علاقات قرابة.

وهكذا كلما تحرينا وفحصنا مفهوم «المجتمع المدني»، تكشفت لنا عناصر عديدة تجعل من المفهوم مرادفاً لمعنى «التقدم الإنساني» عموماً. فهو ينطوي علي تعبيرات للحرية، والمبادأة، والمشاركة، واحترام حقوق الآخرين، والالتزام

بادارة الخلاف إدارة سلمية، والتعاون من اجل المصالح المتبادلة.

٤ - نشأة المجتمع المدني

ينشأ المجتمع المدني بهذه الصيغة التي حددناها من تكوينات اجتماعية واقتصادية حديثة كالطبقات والفئات المهنية، وغيرها من جماعات المصالح. وقد تزامنت هذه العملية في الغرب مع عمليات التحول الرأسمالي، والتصنيع والتحول الحضري، وحق المواطنة ونشأة الدولة القومية. وفي حين أن الولاء المطلق للمواطنين يفترض أن يتجه للدولة القومية باعتبارها تجسيداً طبيعيا للمجتمع بأسره، فإن الولاء الفرعي يتحرك تبعاً للمصالح، فيتركز في الطبقة والمهنة والحي وما شابه. وتنشأ التنظيمات الاختيارية ويتسع نطاقها حول المصالح المتعددة للمواطنين، كالأحزاب السياسية والاتحادات العمالية والنقابات المهنية والنوادي والمؤسسات الاجتماعية. وبينما يتسم الولاء للسيادة العليا للدولة بالعاطفية والتجريد، ولا يظهر إلا لماما، نجد أن الانتماء للتنظيمات الاختيارية يقوم علي المصالح ويتسم بالعينية ويظهر في أوقات عديدة. وفي حين أن الولاء للدولة يتسم بالشمول ويلقى إجماعا من كل المواطنين، فإن الانتماء إلى التنظيمات الاختيارية يتسم بالخصوصية والتغير في شدته واستمراريته. بعبارة أخري، إذا كان المواطن نادراً ما يغير انتماءه إلى الدولة القومية، فإنه كثيراً ما يغير انتماءه الي التنظيمات الاختيارية، كالطبقة والمهنة والوضع الاجتماعي والحي، تبعا للحراك الاجتماعي رأسيا وأفقياً. وبقيام التنافس أو حتي الصراع في المصالح بين مختلف الكيانات الاجتماعية والاقتصادية داخل الدولة القومية الواحدة، تتطور أنظمة الحكم تدريجيا باتجاه مزيد من المشاركة السياسية، أي نحو الديمقراطية. وفي العادة تكون بعض التكوينات الاجتماعية والاقتصادية أكثر وعيا بمصالحها وأسرع من غيرها في تنظيم صفوفها من أجل الاحتفاظ بالسلطة السياسية، أو الوصول إليها أو اقتسامها في إطار الدولة . أما التنظيمات الأقل وعيا وتنظيما لصفوفها فإنها تكون أقل حظاً، ولكنها تتعلم فن الحياة التنظيمية بمرور الوقت وعن طريق المحاكاة . لذا فقد تضاعفت تنظيمات المجتمع المدني في الغرب عددا

وازداد تنظيمها تعقيداً، على مدى القرون الثلاثة الأخيرة.

ويفترض الكثيرون أن يكون جهاز الدولة بمثابة ساحة «محايدة» لكل تنظيمات المجتمع المدني، فالتنافس بين هذه التنظيمات غالبا ما يكون حول السيطرة علي الحكومة أو التأثير فيها، حيث أنها المركز العصبي لعملية اتخاذ القرار في الدولة. وقد يكون حياد الدولة أمراً يثير الجدل؛ كما أن الحدود بين الدولة والحكومة والنظام غالبا ما تتسم بالغموض من الناحيتين النظرية والعملية، وفي أذهان المواطنين العاديين على السواء. ولكن لما كان المجتمع المدني قد تزامن في تطوره مع تطور الدولة القومية، فقد زادت نقاط الاتفاق بينهما على نقاط الخلاف، فلم يستقل أحدهما عن الآخر تمام الاستقلال، وانما فقط بدرجة نسبية. إذن فإن افتراض الصلة بين الدولة والمجتمع من منظور «المعادلة الصفرية» قد يؤدي الى التشتيت المضل. فقوة الدولة لا تعني بالضرورة ضعف المجتمع المدني أو العكس. أما في الوطن العربي، فالحالة الأكثر شيوعاً هي ضعف المجتمع المدني وضعف الدولة معاً، كما سنرى.

ان الصلة بين المجتمع المدني والتحول الديمقراطي تبدو واضحة ومنطقية. فالديمقراطية هي مجموعة من قواعد الحكم ومؤسساته للإدارة السلمية للعلاقات بين الجماعات المتنافسة أو المصالح المتضاربة. ومن ثم فإن الأساس المعياري «للمجتمع المدني» هو نفس الأساس المعياري «للديمقراطية». وإذا نحينا نمط الديمقراطية المباشرة في «أثينا» أو «مجلس المدينة» جانبا، نجد أن تكوينات المجتمع المدني هي أفضل قنوات المشاركة الشعبية في الحكم. ان هذا هو جوهر مفهوم المجتمع المدني كما استخدمه منظرو «العقد الاجتماعي» وحتى **«هيجل» و«ماركس» و«دي توكفيل» و«جرامتشي»**. وكل ما فعله مستخدمو المفهوم من المحدثين فهو بلورته والتوسع في رصد مظاهره في المجتمعات المعقدة المعاصرة.

ويرى بعض المراقبين أن تأخر التحول الديمقراطي في الوطن العربي يرجع الى غياب أو توقف نمو «المجتمع المدني» وما يستتبعه من «ثقافة سياسية». بل يذهب بعض المستشرقين والعنصريين إلى حد رفض إمكانية تطور المجتمع

المدني العربي، وبالتالي إنكار أي مستقبل للتحول الديمقراطي الحقيقي في وطننا العربي. وإذا أمعنا النظر في هذه الادعاءات في ضوء الواقع سواء قبل العصر الحديث أو في الوقت الراهن نجد الأمر غير ذلك. فعلى الرغم مما نلاحظه من تشوه وتلكؤ، فان الوطن العربي يمر اليوم بعمليتي بناء للمجتمع المدني والتحول الديمقراطي معاً. والصلة بين العمليتين واحدة في جوهرها. ففي الوقت الذي تنمو وتتبلور فيه التكوينات الاجتماعية والاقتصادية الحديثة، فانها تخلق معها تنظيمات مجتمعها المدني التي تسعى بدورها إلى ترسيخ دعائم المشاركة في الحكم.

٥ - المؤسسات المدنية العربية التقليدية

إن المجتمع ما قبل الحديث فيما يعرف اليوم بالوطن العربي، كان قائما على سلطة سياسية تستمد شرعيتها من مزيج من الغلبة العسكرية والمصادر الدينية[٢]. الا أن المجال العام سرعان ما كان يشغله عمليا، كل من: العلماء والتجار وطوائف الحرفيين والمتصوفة، وقيادات الملل والنحل[٣]. أما خارج هذه البؤرة المركزية، فكان هذا المجال العام يحتله الفلاحون والبدو. وكانت السلطة السياسية ملموسة في أجلى صورها في البؤرة المركزية الأولى لهذه المجال العام. أما خارج البؤرة الأولى فكان ظهور التكوينات الاجتماعية - الاقتصادية يتفاوت بصورة ملحوظة، ونادراً ما كانت محسوسة في معظم الحالات. وكانت التكوينات الأخرى، وخاصة القبائل، شبه مستقلة أو مستقلة تماما عن السلطة المركزية ان لم تكن منشقة عليها ! [٤]

وحتى في البؤرة المركزية الأولى التي كانت غالباً ما تنحصر داخل أسوار المدينة، فقد كانت هناك جماعات متباينة تتعايش وتتفاعل مع قدر كبير من الاستقلالية فيما بينها. فكانت الطوائف والمذاهب الدينية والأقليات العرقية تدير معظم شئونها الداخلية من خلال زعماء منتخبين أو معينين. وكان يسند لهؤلاء الزعماء أمر السلطة القضائية والإدارية داخل جماعتهم الخاصة. ولم يكن الأمر يخلو من بعض التوتر داخل كل جماعة، الا أنه كان يدار داخلياً. وقد يكون هناك قدر من التوتر أيضاً فيما بين فئتين أو أكثر من هذه الجماعات، إلا

أنه كان غالباً ما يتم حله وديا ؛ أو ربما بتدخل مباشر من جانب السلطة السياسية المركزية. (٥)

وكان يتم الحفاظ على هذا التوازن في إدارة المجتمع من خلال عدد من الآليات، كالتدرج الطبقي المحدد، والاستقلالية النسبية للحرف والسكن والموارد (ومعظمها من الأوقاف أو الحبوس)، وكان التكافل الاجتماعي يقوم على أساس المهنة والدين والمذهب. وكانت السلطة المركزية تجمع الضرائب وتقيم العدل بالشريعة، وتحافظ على النظام العام والدفاع. وكانت ترعى الفنون والعلوم أحيانا. أما الخدمات الاجتماعية والمهام الاقتصادية المباشرة فلم تكن من الالتزامات المتوقعة من «الدولة» ؛ بل كانت تترك في الغالب للجماعات المحلية. وبهذا فان المجتمع العربي التقليدي لم يعرف مرادفات المؤسسات المدنية وحسب، بل انه عاش بها، فكان الأفراد يعتمدون على هذه المؤسسات في الحفاظ على هويتهم والوفاء بكثير من احتياجاتهم الأساسية ، وكانوا محصنين نسبيا من التعامل المباشر مع السلطة السياسية(٦) وفي هذا التوازن التقليدي ، كان المجال العام الذي تتفاعل فيه المؤسسات المدنية يتطابق مع الفضاء المادي الذي كانوا يعيشون فيه ويعملون. (إنظر الشكل ١) .

وكان هذا التوازن في إدارة المجتمع تتخلله من حين لآخر «فتن» و«نكبات». ويشير قاموس المفردات السياسية العربية بمصطلح «الفتنة» إلى القلاقل الداخلية الحادة التي كان يصحبها في العادة صراع مسلح. في حين كان يقصد بمصطلح «النكبة» التعرض للغزو من جانب قوة أجنبية (غير مسلمة) تصحبه في العادة عمليات سلب ونهب وتدمير وابادة. (٧) وكان ينجم عن كل من «الفتن» و«النكبات» خلل في هذا التوازن التقليدي في الحكم لفترة تطول أو تقصر، ولكن غالباً ما كان يتم لم شتات التوازن من جديد ليعود قويا كما كان. وكان هذا هو الحال في معظم القرون الاثنى عشرة الأولى من التاريخ العربي الإسلامي. ولكن القرنان الأخيران شهدا حركة تفكك مستمر للتوازن التقليدي في إدارة الدولة والمجتمع، ولما كان يصحبه من تكافل اجتماعي اقتصادي، وكنتيجة مباشرة للاختراق الغربي للمجتمعات العربية الإسلامية ودمجها قسرا في النظام العالمي

شكل رقم (١)

التكوينات المدنية العربية التقليدية

(المجال العام يتداخل مع المجال المادي)

المناطق الداخلية النائية
الريف
المركزية
السلطة
اتحادات الحرفيين والطوائف والأسواق الصغيرة والمساجد
الأعيان
رموز السلطة
القصر
القلعة
المسجد الجامع
السوق الكبير
موظفو الدولة
(١)
(٢)
(٣)

الناشيء وقتئذ، وكان لابد لمعظم المؤسسات المدنية التقليدية أن تتآكل لتحل مؤسسات أخرى جديدة مكانها، وكان من بين هذه المؤسسات البديلة «الدولة» العربية الجديدة .

٦ - الدولة العربية الجديدة: التمدد والانكماش

ولدت معظم الدول العربية الجديدة على يد القوى الاستعمارية الغربية[٨]. وكانت تحمل في ثناياها العديد من التشوهات بدءا من المشكلات المفتعلة على الحدود المصطنعة، وانتهاء بالضعف الداخلي لمؤسساتها . وقد واجهت هذه الدول

منذ نشأتها مشكلات وتحديات هائلة من الداخل والخارج على السواء. فلا هي استفادت مما في تراثها من حكمة المؤسسات المدنية التقليدية (قبل الحديثة) ولا هي سمحت بمساحة عامة كافية للمؤسسات الحديثة لكي تنمو وتزدهر. ونتيجة لذلك، وجدت الدول العربية الجديدة نفسها تحارب على جبهات داخلية وخارجية عديدة .

وبالطبع مر الوطن العربي ببعض من العمليات التي صاحبت ظهور الدولة الحديثة والمجتمع المدني في الغرب، ومنها اختفاء التوازنات التقليدية من ناحية، والمعدل السريع للزيادة السكانية والتحول الحضري من ناحية أخرى. أما عمليات التحول الرأسمالي والتصنيع فتأخرت كثيراً. لذا فإن المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية الحديثة التي هي بمثابة العمود الفقري للدولة الحديثة والمجتمع المدني، لم تقم بصورة متوالية أو متكافئة ومتسقة ، شأن الحال في الغرب .

٦-١- النمو المشوه للدولة

شهد الوطن العربي ظاهرة نمو اجتماعي - اقتصادي ملحوظ في العقود الثلاثة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية ، وهي الفترة التي ولدت فيها معظم الدول العربية المستقلة. الا أن هذا النمو كان فجائياً وغير متسق مما أدى الى بناء اجتماعي - اقتصادي مشوه. ويتضح تأثير هذا التشوه على نمو المجتمع المدني العربي كما سنرى في الفقرات التالية .

بدأت العديد من الدول العربية التي نالت استقلالها في الخمسينيات والستينيات خططاً طموحة للتوسع التعليمي والصناعي. ونتيجة لذلك، نمت طبقتان جديدتان نموا مطرداً، وهما الطبقة المتوسطة الحديثة، والطبقة العاملة الجديدة. وفي ذلك كان التخطيط المركزي والسيطرة على السياسات الاجتماعية والاقتصادية هما السمة الغالبة على معظم الدول العربية. الا أن العقدين التاليين (السبعينيات والثمانينيات) شهدا مزيجا من السياسات الاجتماعية والاقتصادية المشوشة. فقد أدت الطفرة النفطية الأولى في السبعينيات إلى إغراء العديد من الدول الفقيرة ذات الكثافة السكانية بتبني ما يعرف بسياسة «الانفتاح»

الاقتصادي الليبرالي، دون تخطيط للسيطرة على تداعيات السياسات الاجتماعية والاقتصادية التي سادت في العقود السابقة. فكانت هناك ثلاثة قطاعات رسمية تعمل، أو بالأحرى تتضارب بصورة غير متكافئة، وهي القطاع العام والقطاع الخاص والقطاع المشترك. إضافة إلى ذلك، ظهر قطاع «سري» غير رسمي متنام. وسادت معايير شديدة التباين للكفاءة والمهارة والرواتب في الاقتصاد والدولة والمجتمع الوطني الواحد. لذا فقدكانت الآثار المشوهة الناتجة عن ذلك أمرا محتوما. فازدادت حدة ضغوط التضخم، واختلت موازين العدالة، وتصاعدت حدة الديون الخارجية في معظم الدول العربية .[(٩)]

من ناحية التدرج الطبقي، نما في السبعينيات والثمانينيات تكوينان اجتماعيان طفيليان، هما طبقة «الاغنياء الجدد» و«طبقة البروليتاريا الهلامية». تحكمت الطبقة الأولى في جزء متزايد من اجمالي الناتج القومي دون إضافة الكثير إلى الثروة القومية، ونزعت إلى الاسراف في الاستهلاك وتهريب رأس المال إلى الخارج. أما الطبقة الأخرى -البروليتاريا الهلامية- فقد تضخم حجمها إلى درجة كبيرة، وأصبحت بمثابة إضافة إلى البطالة السافرة والمقنعة، وتعاني حرمانا شديداً. وأصبحت أحزمة الفقر التي تحيط بالمدن الكبرى تمثل قنابل موقوته تنذر بالانفجار في أية لحظة، وفي الوقت نفسه، عانت الطبقة المتوسطة الحديثة والطبقة العاملة الجديدة، ذي الرواتب والأجور الثابتة، معاناة شديدة من آثار التضخم. كما ازداد اغتراب هاتين الطبقتين عن الأنظمة الحاكمة في بلادهما. ومن ناحية أخرى، أصبح من اليسير على المنشقين السياسيين أن يتلاعبوا «بالبروليتاريا الهلامية» الحضرية .[(١٠)]

٦-٢- الدولة وإدارة الصراع

ازداد مأزق الدولة في الوطن العربي تعقيداً بسبب الصراعات الإقليمية والداخلية القديمة التي بقيت دون حل، مضافا إليها ما استجد من صراعات. ومن الأمور التي تتصل ببحثنا هذا عن المجتمع المدني والتحول الديمقراطي، ذلك الفشل الذريع الذي منيت به النخب الحاكمة فيما بعد الاستقلال في إدارة الصراعات .

ومن بين المشكلات القديمة الباقية الصراعات المؤجلة ، كالصراع العربي الإسرائيلي، والصراع العراقي الإيراني، والصراع الليبي التشادي، والصراعات القائمة في كل من لبنان، والسودان، والصومال، والصحراء المغربية ، والصراع العراقي الكويتي. وبعض هذه الصراعات يصل عمره إلى نصف قرن (كالصراع العربي الإسرائيلي)؛ وبعضها يعد أقصر نسبيا (كالصراع العراقي الايراني، والعراقي الكويتي). ومنها ما دخل في طور الصراعات المسلحة التي ظلت تشب وتخبو لعشرات السنين (كالصراع العربي الإسرائيلي والصراع الدائر في السودان)، الا أنها كلها باهظة التكاليف سواء على المستوى المادي أو البشري. وتأتي منطقة الشرق الأوسط في المرتبة الأولى في العالم الثالث في شراء واستهلاك الأسلحة، بمتوسط ١٠٠ مليار دولار سنويا خلال العقدين الاخيرين. ويبلغ مجموع الإنفاق على الدفاع ضعف ذلك المبلغ . وهكذا تم انفاق - أو تبديد - مايقرب من ٤٠٠ مليار دولار على الأغراض العسكرية دون التوصل إلى تسوية لمعظم الصراعات المذكورة. وقد تراكم الانفاق إلى ٢٣٠٠ مليار دولار هي مجموع الإهدار الناتج عن الصراعات في المنطقة، كما يتضح من الجدول (١). وتقدر أعداد القتلى والجرحى والمعوقين والمشردين بحوالي ١٣ مليون خلال نفس الفترة (انظر الجدول ١). وبانتشار أسلحة الدمار الشامل (كالأسلحة النووية والكيماوية)، فإن التكاليف البشرية والمادية لهذه الصراعات المؤجلة ستصل في التسعينيات إلى آفاق فلكية إن لم يتم التوصل إلى حلها .(١١)

ومما يذكر أيضاً أن الصراعات المسلحة الداخلية في دول المنطقة فاقت الصراعات بين الدول من حيث الخسائر البشرية وإبادة السكان. لقد أبيدت مجتمعات محلية كلياً أو جزئياً في بعض الحالات، وكان عدد من هذه المجتمعات المحلية تجمعات عرقية أو مراكز لأقليات. وتشير الخسائر الفادحة من الناحية الاقتصادية وحدها إلى ما كان يمكن تحقيقه من إنجازات تنموية بهذه الموارد الهائلة، أي أن "التنمية" كانت ضحية رئيسية من ضحايا هذه الصراعات الممتدة. كما أن هذه الصراعات الداخلية قد أجبرت الأفراد والجماعات على التقوقع، فأصبح للولاء التقليدي للجماعات العرقية والدينية، والقبلية أولوية

جدول مختصر (١)

تكاليف الصراعات المسلحة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (١٩٤٨ -١٩٩٢)

نمط الصراع	الفترة	الخسائر البشرية	التكاليف (مليار دولار بأسعار ١٩٩٠)	أعداد المشردين
أ - صراع بين دول				
عربي - إسرائيلي	٤٨ - ١٩٩٠	١٦٠,٠٠٠	٣٠٠	٣,٠٠٠,٠٠٠
عراقي - ايراني	٨٠ - ١٩٨٨	٣٠٠,٠٠٠	٣٠٠	١,٠٠٠,٠٠٠
حرب الخليج	٩٠ - ١٩٩٢	١٢٠,٠٠٠	٦٥٠	١,٠٠٠,٠٠٠
أخرى	٤٥ - ١٩٩١	٢٠,٠٠٠	٥٠	١,٠٠٠,٠٠٠
اجمالي فرعي		٦٠٠,٠٠٠	١,٢٠٠	٦,٠٠٠,٠٠٠
ب - صراعات داخلية				
السودان	٥٦ - ١٩٩١	٥٠٠,٠٠٠	٢٠	٤,٠٠٠,٠٠٠
العراق	٦٠ - ١٩٩١	٣٠٠,٠٠٠	٢٠	١,٠٠٠,٠٠٠
لبنان	٥٨ - ١٩٩٠	١٥٠,٠٠٠	٥٠	١,٠٠٠,٠٠٠
اليمن (ش)	٦٢ - ١٩٧٢	١٠٠,٠٠٠	٥	٥٠٠,٠٠٠
سوريا	٧٥ - ١٩٨٥	٣٠,٠٠٠	٠,٥	١٥٠,٠٠٠
المغرب (الصحراء)	٧٦ - ١٩٩١	٢٠,٠٠٠	٣	١٠٠,٠٠٠
اليمن (ج)	٨٦ - ١٩٨٧	١٠٠,٠٠٠	٠,٢	٥٠,٠٠٠
الصومال	٨٩ - ١٩٩٢	١١٠,٠٠٠	٠,٣	٥٠٠,٠٠٠
أخرى	٤٥ - ١٩٩١	٣٠,٠٠٠	١	٣٠٠,٠٠٠
إجمالي فرعي		١,٢٥٠,٠٠٠	١٠٠٠	٧,٦٠٠,٠٠٠
اجمالي كلي: (كل الصراعات المسلحة)		١,٨٥٠,٠٠٠	٢٣٠٠	١٣,٦٠٠,٠٠٠

المصدر: Files of the Arab Data Unit (ADU) , Ibn-Khaldoun Center for Developmental

* ملفات وحدة المعلومات، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، ١٩٩٣.

على الولاء للمؤسسات الحديثة الخاصة بالمجتمع المدني، بل وعلى الولاء للدولة نفسها .(١٢)

إن الفشل الذريع للدول العربية الجديدة في إدارة الصراع الداخلي والخارجي كان سببا ونتيجة في آن معا، لتقويض شرعية العديد منها منذ مولدها، في نظر قطاعات عريضة من «مواطنيها» الجدد أنفسهم (كلبنان والعراق والأردن واليمن الجنوبية) (١٣). الا أن هذا الفشل يرجع في معظمه إلى الشك في شرعية النظم السلطوية الحاكمة في الدول العربية الجديدة، لقد كان يبدو أن مسألة شرعية «الدولة» تعد امراً يمكن حله بمرور الوقت وأما شرعية النظم الحاكمة فكان أمرها يزداد سوءا بمرور الزمن. ومن ثم فقد زادت الضغوط الرامية إلى المزيد من المشاركة السياسية، خاصة في السنوات العشر الأخيرة. وتتخذ هذه الضغوط إما صورة اضطرابات عشوائية تقوم بها طبقة البروليتاريا الهلامية، أو تتخذ شكل ضغوط أكثر تنظيما وهدوءا من جانب المجتمع المدني (١٣)

٧ - المجتمع المدني الجديد: الولادة المتعسرة

رغم الطبيعة التسلطية التي ميزت الحكم في العديد من الدول العربية معظم تاريخها منذ الاستقلال، الا أن البذور الجنينية للمجتمع المدني الحديث ظهرت فيها جميعا تقريبا. فبعض المؤسسات المدنية الجديدة، وخاصة في الجزء الشمالي من الوطن العربي، تعود في تاريخها إلى النصف الثاني من القرن التاسع عشر؛ لكنها ازدادت عددا وازدهرت في فترة ما بين الحربين العالميتين (١٩١٨ - ١٩٣٩). وكانت الطبقة المتوسطة الوليدة بمثابة العمود الفقري لهذه التنظيمات المدنية. وفي ظل الحكم الاستعماري لعب عدد من هذه التنظيمات دوراً سياسيا ملموساً من أجل تحرير بلادها. ومن بين صفوف هذه التنظيمات ظهر زعماء الاستقلال .

٧-١- توقف نمو المجتمع المدني الوليد (الخمسينيات والستينيات)

بعد سنوات قليلة من الاستقلال ، شهدت عدة دول عربية موجة من السياسات الراديكالية التي صاحبت انقلابات عسكرية شعبوية - في سوريا ومصر والعراق والسودان واليمن والجزائر وليبيا وموريتانيا والصومال. وقامت هذه الأنظمة «الراديكالية» بإنهاء التجارب الليبرالية الوجيزة التي مرت بها بعض مجتمعاتهم قبيل الاستقلال وبعده مباشرة . وأصبح حكم الحزب الواحد أو حكم النخبة

الصغيرة هو النمط السائد. وأضفت هذه النخب على نفسها صفة "شعبوية" بتبني شعارات وسياسات تخدم الطبقات الدنيا، وأضفت أنظمة الحكم "الشعبوية" الجديدة هذه على الدولة دوراً اجتماعيا واقتصاديا توسعيا، وتمت صياغة «عقد اجتماعي» صريح أو ضمني أصبح على الدولة بمقتضاه أن تقوم «بالتنمية» وضمان «العدالة الاجتماعية» والوفاء بالاحتياجات الأساسية لمواطنيها، وترسيخ دعائم الاستقلال السياسي، وتحقيق طموحات قومية أخرى (كالوحدة العربية وتحرير فلسطين). وفي المقابل، كان على شعوبها أن تكف عن المطالبة بالمشاركة السياسية الليبرالية، ولو إلى حين. وتم استغلال الأيديولوجيات القومية والاشتراكية والوحدوية للدعاية لهذا العقد الاجتماعي، وللتعبئة السياسية تأييداً للنظم الحاكمة، وتراوح رد فعل الأغلبية بين القبول والإذعان. وكان لهذا العقد الاجتماعي "الشعبوي" التبادلي في باديء الأمر جاذبية خاصة، حتى أن الأنظمة الملكية العربية التقليدية تبنت هذا التوجه جزئيا منذ الستينيات، كما حدث بالأردن والسعودية ودول الخليج والمغرب [١٥].

ومهما كان للعقد الاجتماعي الشعبوي من إنجازات في البداية، إلا أن سلبياته لم تقتصر على الأحزاب السياسية التي كانت قائمة على الساحة وحسب، بل على سائر مؤسسات المجتمع المدني أيضا. فتعرضت هذه الأحزاب والمؤسسات إما للحظر التام من خلال ترسانة من القوانين والأحكام، أو تم ضمها بالكامل إلى الحزب الأوحد الممسك بزمام السلطة. [١٦] بعبارة أخرى، فقدت مؤسسات المجتمع المدني كل أو معظم استقلاليتها في ظل الحكم الشعبوي. ونتيجة لذلك، اندثر العديد من هذه المؤسسات بسبب كبر سن أعضائها وفقدان الاهتمام بها بين جيل الشباب. وتحول بعضها إلى مجرد تنظيمات قائمة على الورق فقط، بينما تكيفت قلة قليلة منها مع المعادلة الشعبوية الجديدة وكافحت في سبيل الاحتفاظ بنشاطها، مع كثير من الحذر السياسي للوقاية من غضب النظام الحاكم.

أدت هزيمة نظم الحكم الشعبوية على يد إسرائيل عام ١٩٦٧، وما تلاها من انتكاسات متوالية، بلغت ذروتها في أزمة الخليج في عامي ١٩٩٠ -١٩٩١،

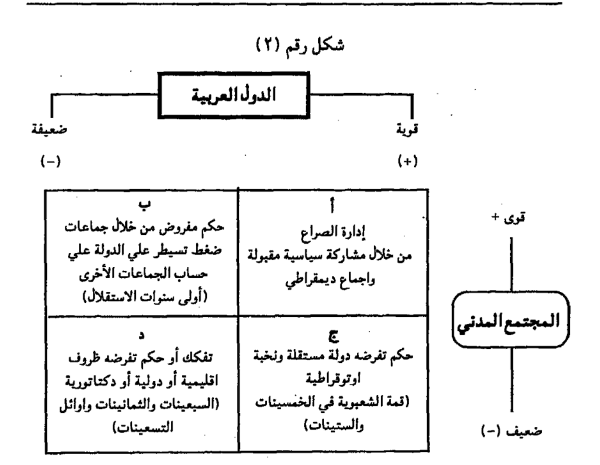
إلى تهاوي البقية الباقية من الثقة في العقد الاجتماعي الشعبوي، وإلى التآكل المستمر لشرعية معظم الأنظمة العربية. ولكن تشبث هذه الأنظمة الشعبوية بالسلطة أدى بها الى تصعيد الممارسات القمعية. وتورط بعضها في مغامرات خارجية؛ بينما لجأ بعض ثالث منها إلى كليهما معا، هذا في حين لجأ بعضها الي مراجعة رمزية أو جادة لنظم حكمه .

٧-٢- سوء الإدارة وتقهقر الدولة غير المنظم

يبدو أن الدور التوسعي للدولة العربية بلغ منتهاه في السبعينيات (في كل من الدول الفقيرة والغنية على السواء) . ومنذ ذلك الحين أدت مسيرة الأحداث الاجتماعية والسياسية داخليا وإقليميا ودوليا إلى إجبار الدولة على التراجع عن العديد من وظائفها الاجتماعية والاقتصادية التي ادعتها في الخمسينيات والستينيات. وتميز هذا التقهقر في دور الدولة بالتخبط، مما ترتب عليه قدر من الضعف الهيكلي والآني، مما كان يمكن تجنبه أو الحد منه لو كان المجتمع المدني فيها أفضل حالا . الا أن بعضا من المجال العام الذي انسحبت منه الدول بشكل غير منظم، ملأته إما الحركات الإسلامية المتطرفة (كما حدث في مصر والجزائر)، أو الحركات الانفصالية (كما هو الحال في كل من السودان والصومال والعراق) .

وإذا استخدمنا تصنيفا يجمع بين المتغيرات التي تؤثر على قوة الدولة والمجتمع المدني، كما هو موضح في الشكل (٢)، نجد أن معظم الدول العربية تأرجحت بين الخلايا (ب) و(جـ) و (د)، ولم تستقر أي منها في الخلية (أ)، أي في نمط «الدولة القوية والمجتمع المدني القوي». وبعض الدول كالصومال والسودان والعراق تندرج في الوقت الراهن تحت الظروف التي وردت في الخلية (د)، أي في أقصى درجات المزج بين ضعف الدولة وضعف المجتمع المدني، وهي أسوأ إحتمال ممكن.

شكل رقم (٢)



٧-٣- انتعاش المجتمع المدني في الوطن العربي

في تراجع دور الدولة العربية (أي في السبعينيات والثمانينيات)، انتعشت بعض المؤسسات المدنية السابقة للحقبة الشعبوية ؛ ونشأت مؤسسات جديدة. ومن بين هذه المؤسسات منظمات حقوق الإنسان. ففي أعقاب الغزو الإسرائيلي للبنان (١٩٨٢) وهو ما يعد أحد أشد الانتكاسات بعد هزيمة ١٩٦٧، ظهرت مثل هذه المؤسسات على مستوى الوطن العربي كله، أو على مستوى الأقطار منفردة .[١٧] كما تكاثرت مئات من التنظيمات التطوعية الخاصة، وهيئات تنمية المجتمعات المحلية في العقدين الماضيين. ويقدر نمو عدد الهيئات غير الحكومية العربية من أقل من ٢٠,٠٠٠ في منتصف الستينيات إلى حوالي ٧٠,٠٠٠ في أواخر الثمانينيات.[١٨] وهناك عدة عوامل دعمت هذا النمو

الكمي المشهود للتنظيمات المدنية العربية في العقدين الماضيين ، ومن بينها :

٧-٣-١ - تزايد احتياجات الأفراد والجماعات المحلية والتي لم تعد تلبيها الدولة العربية: فبالنسبة للطبقتين الدنيا والمتوسطة الصغيرة، كانت هذه الاحتياجات في أساسها خدمات اجتماعية واقتصادية لم تعد الدولة قادرة - أو مستعدة - على الوفاء بها ، كالإسكان والرعاية الصحية، وزيادة الدخل وتحسين نوعية التعليم والمواد الغذائية وما إلى ذلك. وبالنسبة للطبقتين المتوسطة والعليا ، كانت الاحتياجات المتزايدة تتمثل في المطالبة بالتعددية السياسية والثقافية وحرية التعبير.

٧-٣-٢ - اتساع نطاق التعليم بين السكان العرب: مهما كانت أخطاء نظم الحكم الشعبوية ، الا أن من انجازاتها التي لا تنكر نشر التعليم المجاني المكثف. ورغم افتقار هذا التوسع التعليمي إلى جودة الكيف، الا أنه أدى إلى رفع مستويات الوعي والتوقعات والمهارات التنظيمية، مما كان له أهمية كبرى في بناء المؤسسات العامة والخاصة .

٧-٣-٣ - زيادة الموارد المالية الفردية : كانت سنوات السبعينيات وأوائل الثمانينيات تتميز بطفرة مالية لدى كثير من الأفراد في الدول العربية، بسبب الزيادة الهائلة في عوائد النفط وما صاحبها من تحرك القوى البشرية بين الدول العربية بمعدلات غير مسبوقة ؛ وظهور بدايات سياسة التحول الاقتصادي الليبرالي في الهياكل الاقتصادية التي كانت تحت سيطرة الدولة في الدول "الاشتراكية" سابقا ، وهكذا ، بينما أساءت الحكومات إدارة الموارد المالية العامة أو بددتها ، نجد أن العديد من الأفراد وجهوا جزءا من ثرواتهم الخاصة إلى تنظيمات حديثة النشأة . فشهد الوطن العربي لأول مرة ظهور المؤسسات الخاصة (Foundations) على غرار مثيلاتها الأمريكية (من قبيل مؤسسات فورد وروكفلر و كارنيجي) ومنها مؤسسات صباغ وشومان والحريري. بل وصل مؤسس أحدها (رفيق الحريري) إلى رئاسة وزراء لبنان.

٧-٣-٤ - نمو هامش الحرية: فقد اتسعت هوامش الحريات تدريجيا ، وإن ببطء ، في العديد من الأقطار العربية، مما يرجع في جزء منه إلى إنهاك الدولة

أو عجزها عن السيطرة على المجتمع ٠لكنه كان يرجع أيضا إلى نمو ذخيرة المواطنين من استراتيجيات مراوغة الدولة أو التحايل عليها، فالسفر إلى الخارج، ووسائل الإعلام الغربية، والحسابات المصرفية للأفراد من العرب في دول أجنبية من مظاهر نمو هذا الهامش. والحقيقة أن العديد من التنظيمات المدنية العربية كانت قد بزغت فكرتها أو تأسست في الخارج قبل أن تقوم بنقل أنشطتها إلى بلادها الأصلية (مثل المنظمة العربية لحقوق الإنسان، التي أعلنت في قبرص في١/١١/١٩٨٣).

٧-٤- بعض خصائص المجتمع المدني العربي في التسعينات

٧-٤-١ - الأحزاب السياسية في المجتمع المدني: تعد الأحزاب السياسية جزءا من التكاثر السريع للتنظيمات المدنية العربية خلال العقدين الماضيين، ففي حين تمكنت بعض الأحزاب القديمة التي ترجع إلى ما قبل الاستقلال من البقاء رغم الحكم الاستبدادي (كحزب الاستقلال بالمغرب، وحزبي الأمة والاتحاد بالسودان)، فان معظم الأحزاب الأخرى لم تتمكن من النجاة من المرحلة الشعبوية في السياسة العربية، ولكن مع زيادة هامش الحريات، عادت بعض الأحزاب السياسية القديمة إلى النشاط منذ أواخر السبعينيات (كحزبي الوفد ومصر الفتاة في مصر). والأهم من ذلك ظهور أحزاب جديدة بمجرد أن سمح القانون بذلك، ومنها ٤٦ حزبا بالجزائر، و٤٣ حزبا باليمن، و٢٣ بالأردن و١٩ بالمغرب، و١٣ بمصر، و١١ بتونس، و٦ بموريتانيا .... الخ .(١٩)

الا أن هذه الطفرة العددية في التنظيمات المدنية العربية لا تعني أنها جميعا على نفس القدر من الفعالية ، فالحقيقة أن غالبيتها تعد أصغر حجما من أن يكون لها شأن في الحياة العامة ببلادها ، بما في ذلك كثير من الأحزاب السياسية، وتعد مصر مثالاً على ذلك ، فإذا كانت مصر تضم ثلث التنظيمات المدنية العربية، البالغ عددها سبعون ألفاً، فإن معظم التنظيمات غير الحكومية المصرية البالغ عددها عشرون ألفا أما تفتقر إلى الفعالية أو على قدر ضئيل منها. وطبقاً لدراسة ميدانية حديثة ، اتضح أن ما لا يزيد عن ٤٠ ٪ من التنظيمات غير الحكومية المصرية تعتبر نشيطة أو ذات فعالية . (٢٠)

وينطبق ذلك أيضا على الأحزاب السياسية العربية، فقد كشفت الانتخابات النيابية الأخيرة في اليمن (ابريل ١٩٩٣) وفي المغرب (يونيو ١٩٩٣) وفي الأردن (نوفمبر ١٩٩٣) عن النخبوية السياسية، وضآلة القواعد الشعبية لمعظم الأحزاب في جذب أو الحصول على أصوات انتخابية ذات شأن. فلم يفز بمقاعد برلمانية باليمن سوى سبعة أحزاب من مجموع ٤٣ حزبا؛ وحصل ثلاثة منها فقط علي ما يزيد عن ٨٠٪ من هذه المقاعد، وفي المغرب، لم يظهر من الأحزاب التسعة عشر على لوحة النتائج سوى تسعة فقط، حصل أربعة منها على ٧٥ ٪ من المقاعد المتنافس حولها [٢١]. وفي الأردن، تنافس عشرون حزبا في الانتخابات البرلمانية الأخيرة ولكن أربعة منها فقط هي التي فازت بمقاعد، بينما فاز مرشحون مستقلون عن الأحزاب بأكثر من ثلثي المقاعد .

٧-٤-٢ - النقابات المهنية: لعل النقابات المهنية هي أنشط التنظيمات المدنية في الوطن العربي في الوقت الراهن، ويرجع ذلك في جزء منه إلى أنها تحصل لأعضائها على مكاسب فئوية مادية، وفي جزء آخر الى المستوى العالي من التعليم والوعي السياسي، ونظرا لما تتمتع به هذه النقابات المهنية العربية من استقلالية نسبية في مواردها المالية، فقد أصبحت لها الريادة في حركة المجتمع المدني في بلادها، ففي بلد كالسودان، تمكنت هذه النقابات من خلع النظام العسكري الحاكم مرتين (١٩٦٤ و١٩٨٥). وفي كل من مصر والمغرب وتونس، تحولت إلى جماعات ضغط قوية إبان السبعينيات والثمانينيات .

وهناك عاملان آخران يساعدان أيضاً على دعم النفوذ الاجتماعي والمعنوي للنقابات المهنية ، **أولهما** ، أن هذه النقابات المهنية تعد أشد تنظيما علئ الصعيد العربي القومي. فهي اعضاء في اتحادات عربية تضمنها مثل اتحاد المحامين العرب، واتحاد المهندسين العرب، وما إلى ذلك. وهي على اتصال أوثق بنظيراتها على المستوى الدولي، مما يمدها بقدر أكبر من النفوذ ومزيد من الحماية المعنوية من خارج بلادها ولعل أبرز مثل على ذلك هو اتحاد المحامين العرب. **ثانيهما** ، ان النقابات المهنية العربية تحتل عضويا واستراتيجيا مكان القلب في المؤسسات الانتاجية والخدمية، بما في ذلك المؤسسات التي تديرها

الدولة، فلا يسهل حلها أو عزلها من قبل النخبة الحاكمة، لذا فهي عندما تتخذ قرارا بالإضراب مثلا (وهو ما حدث بالفعل في السودان عام ١٩٨٥)، يمكن لها أن تصيب المجتمع والدولة بالشلل التام. ومن بين أشد هذه النقابات المهنية نفوذا وتأثيرا نقابات الاطباء والمهندسين والمعلمين ، وانضمت اتحادات رجال الأعمال مؤخراً إلى صفوف النقابات المؤثرة. [٢٢] هذا ناهيك عن النقابات والاتحادات العمالية .

٧-٤-٣ - السياسة بدون سياسة : في الأقطار العربية التي لا تزال الأحزاب السياسية محظورة أو خاضعة لقيود مشددة فيها، نجد بعضا من الهيئات المدنية تقوم بوظائف الأحزاب؛ في مناقشة القضايا العامة، وصياغة بدائل السياسة العامة، وممارسة الضغوط على مراكز صنع القرار . فتقوم بهذه المهام مثلا جمعية الخريجيين بالكويت، ومنتدى الجسرة الثقافي بقطر، وجمعية المهن الاجتماعية بالإمارات العربية المتحدة .

وربما لهذه الأسباب تحولت بعض المؤسسات المدنية العربية (غير الأحزاب السياسية نفسها) في الآونة الأخيرة إلى ساحات للأنشطة السياسية المكثفة. فانتخاباتها تنافسية للغاية، وتتسم عامة بالنزاهة، و يتابعها الرأي العام الوطني عن قرب، وقد لوحظ ذلك في كل من مصر والأردن والكويت وتونس والمغرب في الثمانينيات وأوائل التسعينيات. ففي مصر مثلا بدأ الاخوان المسلمون في الآونة الأخيرة ورغم حظر قيام حزب سياسي لهم في الهيمنة التدريجية من خلال الانتخابات على مجالس إدارات بعض النقابات المهنية الهامة ، كنقابات الأطباء والمهندسين والمحامين . [٢٣]

٧-٤-٤ - التكوينات التقليدية في زي حديث: لا يزال هناك عدد لا يستهان به من التنظيمات المدنية العربية متأثرة ببقايا التكوينات التقليدية لمجتمعاتها. وأصدق مثال على ذلك إقامة ما يعد تنظيما مدنيا حديثا في ظاهره في مركز حضري، الا أن معظم أعضائه أو كلهم ينتمون إلى قبيلة واحدة أو قرية واحدة أو طائفة دينية واحدة. وقد يتسم هذا التنظيم بكل مظاهر الحداثة من توثيق في السجلات الرسمية والحصول على التصاريح والوضع القانوني والانتخابات

ومجالس الإدارات واللجان وما الى ذلك، لكنها تدار في الحقيقة بنفس الأساليب التقليدية التي وصفناها في جزء سابق من هذه المقدمة .

إلا أن هذه الملاحظة لا ينبغي أن تقلل من أهمية هذا النمط من التنظيمات المدنية. فإذا كان مؤسسوها قد أنشأوها على طرز حديثة بهدف دعم ولاءاتهم «التقليدية»، أو لأداء مهام تقليدية، فان ذلك في حد ذاته يعد دليلاً على الإدراك الشديد إلى الحاجة إلى التوفيق بين التقليدية والحداثة في فترة التحول المجتمعي. وحين يتم تأسيس هذا النوع من التنظيمات في مراكز حضرية كبرى، فإنه قديدعم مكانة الزعماء التقليديين. لكنه في نفس الوقت يساعد الأقارب والأتباع على إثبات وجودهم في بيئة جديدة، دون إحساس بغربة نفسية .

على أية حال ، فان هذا النمط التنظيمي له وظيفة كامنة تتمثل في حماية كل من المجتمع المدني الحديث والدولة، وبدونه، يصبح من المحتم على القادمين الجدد إلى المدن العربية من الأرياف، والبوادي أن يصبحوا جزءا من البروليتاريا الهلامية الحضرية غير المنظمة، التي سبقت الإشارة اليها في الجزء ٣-١ من هذا المقدمة، وتعد البروليتاريا الهلامية الحضرية هي أسرع الكيانات الاجتماعية الاقتصادية نمواً في الوطن العربي في العقدين الماضيين، وهي تمثل أشد التكوينات قابلية للانفجار و للغوغائية السياسية. وكانت البروليتاريا الهلامية هي القوة البشرية التي حركت القلاقل الحضرية في مصر (١٩٧٧ و١٩٨٦ و١٩٩٢)، وفي تونس (١٩٧٦ و١٩٨٧)، وفي المغرب (١٩٧٤ و١٩٨١ و١٩٨٧)، وفي الأردن (١٩٨٨)، وفي الجزائر (١٩٨٨)، حتى إن اشتركت معها أو قادتها جماعات سياسية أكثر تنظيماً .

٧-٤-٥ - المجتمع المدني والأزمات: إن تطور المجتمع المدني ككثير من الأبعاد الأخرى للتطور في الوطن العربي لا يتسم بالاتساق أو التساوي في كل البلاد العربية، ولكن طالما وجدت الكيانات المدنية وتضامنت فيما بينها نسبيا، فان أصوات التذمر المطالبة بالتحول الديمقراطي تصبح محسوسة أو مسموعة، كما سنرى فيما بعد. ولكن الأهم من ذلك، كما تبين في الآونة الأخيرة، أن الاقطار العربية التي تعرضت لأزمات عنيفة، نجد أن وجود التنظيمات المدنية أو

غيابها فيها يصنع فارقا كبيرا في الطريقة التي تصمد بها الدولة أمام أزمة من الأزمات، وتعد كل من لبنان والكويت والصومال أمثلة على ذلك. ففي هذه الأقطار جميعا، نرى أن الدولة اختفت أو كادت في ظل ما مر بها من كوارث وظروف قاهرة. ففي كل من لبنان والصومال، كان ذلك بسبب الصراع الداخلي الممتد إلى جانب عدة عوامل إقليمية ودولية أخرى؛ وفي الكويت، حدث ذلك بسبب الغزو العراقي الخاطف، ورغم ما بين حالتي لبنان والكويت من اختلافات، الا أنهما كانتا تشتركان في وجود كيانات مدنية متطورة إلى حد كبير في كل منهما – حوالي ٦٠٠ و٢٠٠ جمعية ورابطة على التوالي، وبينما تدهور الحال بالعديد من هذه التنظيمات إلى درجة أصبحت فيها في حالة عجز تام، في ظل مامر بالبلاد من ظروف، الا أن أعدادا منها ظلت على نشاطها إبان الأزمة، وكانت هذه التنظيمات المدنية النشطة هي التي قدمت المدد والتأييد المعنوي لبقاء العديد من المواطنين اللبنانيين والكويتيين سواء في الداخل أو في الخارج، وحتى التنظيمات اللبنانية غير الحكومية القائمة على أسس طائفية تجاوزت حدود الطائفية وقدمت يد العون في مناسبات عديدة لكل المواطنين في مناطقها. كما ظهرت في ذروة السنوات الست عشرة من الصراع المدني في لبنان عدة تنظيمات جديدة في الأحياء الحضرية والقرى . وفي الكويت، كانت الجمعيات التعاونية الاستهلاكية هي التي تحولت إلى نقاط ارتكاز لأداء العديد من المهام التي كانت تقوم بها الدولة فيما سبق، كتوزيع حصص الطعام والرعاية الصحية والاجتماعية والتعليم والبريد وإدارة شبكة اتصالات غير رسمية، أما التنظيمات المدنية الأخرى التي لم تتمكن من العمل في العلن خوفا من بطش سلطات الاحتلال، فقد استعانت بالجمعيات التعاونية والمساجد، البعيدة إلى حد ما عن الشبهات، في تقديم العون .

بعكس ذلك تماماً في الصومال، حيث لم يكن هناك تنظيمات مدنية تقريبا، فطوال سنوات الحكم العسكري الشعبوي لسياد بري كان العديد من الصوماليين الذين يعيشون بعيدا عن قراهم أو قبائلهم يعتمدون على الدولة في إيجاد فرص العمل والخدمات، وعندما انهار جهاز الدولة تماما عام ١٩٩١، وجدوا أنفسهم دون قاعدة يركنون إليها، أو غطاء يحميهم. وباتساع نطاق الصراع الداخلي

الناجم وطول أمده، تعرض نسيج الكيانات البدائية الصومالية للتمزق الشديد، وسرعان ما تحلل كيانها، فلم تكن المجاعة التي ألمت بالصومال كله عام ١٩٩٢ ترجع إلى القتال الدائر وحسب، أو حتى إلى نقص الامدادات الغذائية (التي وصل الكثير منها من متبرعين من الخارج) ؛ بل إلى صعوبة التوزيع ولو كانت هناك تنظيمات مدنية شبيهة بتلك التي وجدت في كل من لبنان والكويت، لكان من الممكن تجنب أو خفض نسبة كثير من حالات الموت جوعاً ومن الأمراض والوفيات، أن الصومال يمثل مأساة وحالة درامية، لا من حيث تراجع الدولة وحسب، بل من حيث التحلل الكلي لها دون مجتمع مدني يكون بمثابة «شبكة أمان» تجمع أشلاءها .

٨ - الانظمة الحاكمة والمجتمع المدني والتحول الديمقراطي

حين لم تعد النخب العربية الشعبوية الحاكمة قادرة على تنفيذ «العقد الاجتماعي» القديم ، أو على تهدئة الكيانات الاجتماعية الاقتصادية الجديدة بنفس اللغة المستهلكة الباهتة من الخطاب السياسي؛ وحين تعجز هذه النخب عن صياغة عقد اجتماعي مشترك جديد (خشية أن يطاح بها من موقع السلطة)، فإنها تلجأ إما إلى القمع التعسفي في الداخل أو إلى مغامرات أشد خطورة في الخارج. فمنذ عام ١٩٨٠، قام نظام صدام حسين في العراق بالخيارين معاً، وبلغ الذروة في الثاني من أغسطس عام ١٩٩٠ بغزوه للكويت، مما أدى إلى اشعال ما عرف «بأزمة الخليج». وكان من المتوقع إبان الأزمة أن تكون زيادة عملية المشاركة في الحكم في الوطن العربي من بين محصلاتها. وكانت هذه النبؤة قائمة على افتراض أن الأزمة كانت أزمة سياسية عربية داخلية بقدر ما هي أزمة إقليمية ودولية. والحقيقة أن بعض المشاركة في الحكم حققت بالفعل في أن عجلت به. وترجع سرعة بعض الأقطار عن غيرها في ذلك التوجه إلى العديد من العوامل الداخلية والخارجية. من بين العوامل الداخلية : الحجم النسبي للمجتمع المدني ودرجة نضجه في كل قطر. فتنظيمات المجتمع المدني هي التي نظمت حركات الاحتجاج التي أعقبتها تطورات في التحول الديمقراطي، بينما انتكست مسيرة الديمقراطية في بعض الأقطار، وفي البعض

الآخر لا يزال الاحتجاج مستمراً لكنه لم يؤد إلى نتيجة بعد(٢٤).

٩ - مشروع بحثي عن المجتمع المدني والتحول الديمقراطي العربي

إن الاطلالة التي تضمنتها الصفحات السابقة، تفترض أن تبلور ونمو تنظيمات المجتمع المدني العربي هي نفسها ارهاصات موجة ثانية من التحول الديموقراطي. واقتناعاً منا بذلك أعددنا، في **مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية**، مشروعاً لتوثيق وتحليل هذه التطورات، ومتابعتها، ونشر الوعي بها، واستنفار الحوار حولها، على أمل ترشيدها وتعميقها. وبدأنا هذا الاستعداد في مطلع التسعينات. وعجلت به أزمة الخليج. فقد كانت الأزمة، في رأينا، هي قمة العبث الاستبدادي بمصير الأمة وشعوبها. ولكنها كانت ايضاً واعدة بفرصة جديدة، تشب فيها تنظيمات المجتمع المدني العربي عن الطوق، لتحول الأنظمة العربية الاستبدادية، إلى أنظمة أقل استبداداً، ثم إلى أنظمة أكثر مشاركة، ثم إلى أنظمة ديموقراطية شكلاً ومضموناً.

وخططنا للمشروع بإطار نظري مبدئي؛ عرضناه للحوار في ندوة بالقاهرة في ربيع ١٩٩١، أي في أعقاب حرب الخليج، وشارك فيها باحثون وممارسون عرب وأجانب من المهتمين بشئون الوطن العربي. وعلى مدى عام كامل تمت إعادة صياغة وتفصيل مشروع بحثي طموح يستمر عدة سنوات؛ وينطوي على المقومات التالية:

٩-١- اطار نظري

يستوحى الخبرة العالمية التاريخية من ناحية، وخصوصية الخبرة العربية التاريخية المعاصرة من ناحية أخرى، في استكشاف العلاقات بين خمس مجموعات من المتغيرات .. هي :

٩-١-١- التكوينات الاجتماعية - الاقتصادية، سواء التقليدية منها مثل القبيلة والعشيرة والطائفة والجماعة الحرفية؛ أو الحديثة منها مثل الطبقات والفئات المهنية الجديدة.

٩-١-٢- تنظيمات المجتمع المدني، وهي الاشكال المؤسسية المنظمة

التي تعبر عن التكوينات الاجتماعية - الاقتصادية القائمة، دفاعاً عن مصالحها في مواجهة الغير؛ سواء كانت تنظيمات مدنية أخرى (نقابات عمال في مواجهة أصحاب أعمال؛ أو جمعيات، مستهلكين في مواجهة اتحادات منتجين)، أو في مواجهة مؤسسات الدولة.

٩-١-٣- **مؤسسة الدولة**، ككيان سيادي أعلى، بأجهزتها وسلطاتها التنفيذية (الحكومية) والقضائية، والتشريعية، ومدى تبلور واستقلالية كل منها في مواجهة بعضها البعض، وفي مواجهة التكوينات الاجتماعية الاقتصادية، وفي مواجهة تنظيمات المجتمع المدني.

٩-١-٤- **المؤثرات الخارجية**، الاقليمية والعالمية (دول أخرى أو تكتلات أو شركات أو منظمات)، ومدى تأثيرها علي نمو وسلوك وتفاعلات المتغيرات المذكورة أعلاه- أي التكوينات الاجتماعية - الاقتصادية، وتنظيمات المجتمع المدني، ومؤسسة الدولة.

٩-١-٥- **نمط الحكم ودرجة التحول الديموقراطي**، باعتبار أن نظام الحكم ودرجة المشاركة الديموقراطية من عدمها، هو نتاج للتفاعلات والتوازنات بين مجموعات المتغيرات المذكورة أعلاه، وما تفرزه من قيم ومعايير وتوقعات وممارسات فعلية (الثقافة السياسية).

وتجدر الاشارة ان اثنين فقط من هذه المتغيرات سيتم التركيز عليها عند كتابة الدراسات القطرية وهما تنظيمات المجتمع المدني ودرجة التحول الديمقراطي. المتغيرات الثلاثة الاخرى سيتم الاستعانة بها كمحددات معاونة.

٩-٢- دراسات قطرية واقليمية وقومية

٩-٢-١- واهتداء بالإطار النظري المذكور في «٩-١» أعلاه، دون التقيد الصارم به، يتم اعداد دراسة مسحية تحليلية عن كل قطر عربي، على أن يكون التركيز فيها علي العقود التالية للاستقلال، وخاصة العقد الأخير؛ ذلك أن هدفنا استشرافي مستقبلي.

٩-٢-٢- مع إتمام الدراسات القطرية، يقوم أحد الباحثين بإعادة قراءة

البحوث والدراسات القطرية لكل اقليم : **المشرق العربي** (سوريا ، لبنان، فلسطين، الأردن، العراق) ، **والجزيرة - الخليج** (اليمن، السعودية، عمان، الإمارات، قطر، البحرين، الكويت) ، **ووادي النيل** (مصر، السودان، الصومال، جيبوتي) ، **والمغرب العربي**(ليبيا ، تونس، الجزائر، المغرب، موريتانيا) ، لاستكشاف ما إذا كانت هناك قواسم نمطية مشتركة داخل أقطار كل اقليم، وكذلك، ما قد يكون هناك من خصوصيات قطرية، وتفسيرها؛ واستشراف مسيرة التحول الديموقراطي في الاقليم ككل.

٩-٢-٣- يتم اعداد مجلد تلخيصي تأليفي عام عن **المجتمع المدني والتحول الديموقراطي في الوطن العربي** لمجمل الدراسات القطرية والاقليمية ، يكون خاتماً جامعاً لهذا المشروع الأول من نوعه.

٩-٣- قاعدة معلومات

رؤى في تخطيط المشروع منذ البداية أن يكون مناسبة لبناء قاعدة معلومات عن المجتمع المدني العربي، وعن مسيرة التحول الديموقراطي فيه. وتكون بداية هذه القاعدة تجميع ما يمكن العثور عليه من وثائق ومراجع ومؤلفات ودوريات تمس بشكل مباشر أحد المجموعات الخمس من المتغيرات المذكورة في «٩-١»، أعلاه. ولكن الجديد في قاعدة المعلومات هذه هو الدراسات القطرية التي يعدها الباحثون للمشروع خصيصاً، وكذلك المتابعات اليومية التي يقوم بها مكتبيون متخصصون في مقر مركز ابن خلدون بالقاهرة.

٩-٤- نشرة شهرية للمجتمع المدني

توخى المشروع عند التخطيط له أن يشتبك بسرعة بمسائل المجتمع المدني دون إنتظار لاتمام الدراسات القطرية والاقليمية والقومية. ورؤى أن يكون ذلك من خلال نشرة منتظمة تحمل اسم المشروع «المجتمع المدني والتحول الديموقراطي في الوطن العربي». وقد صدر العدد الأول منها فعلاً في يناير ١٩٩٢. وقد كان القصد في البداية أن تكون فصلية (كل أربعة شهور) . ولكن الاستقبال الحافل للعدد الأول، والحاح القراء، جعلنا نصدرها شهرية. وهي تصدر بانتظام منذ ذلك الحين، وقد دخلت عامها الرابع مع كتابة هذه السطور،

في مطلع ١٩٩٥. بل أنها بعد السنة الأولى، وبدءاً من يناير ١٩٩٣، بدأت تصدر في طبعتين أحدهما عربية والأخرى انجليزية.

٩-٥- كتاب سنوي للمجتمع المدني

ومع النشرة الشهرية، وقاعدة المعلومات، وجد فريق الباحثين في المشروع فائدة قصوى في إصدار كتاب سنوي يحمل عنوان المشروع، ويتجاوزه زمنيا، بحيث يصبح تقليداً سنوياً مستمراً. وقد صدر من الكتاب بالفعل ثلاثة أعداد عن اعوام ١٩٩٢، ١٩٩٣، ١٩٩٤.

٩-٦- ترجمة كتب

قام المركز باعداد قائمة من عشرة كتب رؤى أنها الأكثر اهمية وتأثيراً على عملية التحول الديمقراطي، واختار من بينها كتاب صامويل هانتنجتون «الموجة الثالثة» : التحول الديمقراطي في القرن العشرين، ليكون الكتاب الأول الذي يترجم إلى العربية.

٩-٧- سلسلة انشطة المجتمع المدني

إن المشروع البحثي، الذي نصفه هنا، ليس مجرد مشروع اكاديمي نظري، لقد كان ومازال القصد منه أن يكون جزءاً من حركة جماعية عربية من أجل توطيد دعائم حقوق الإنسان والديموقراطية. وقد بدأت هذه الحركة في مدينة ليماسول القبرصية عام ١٩٨٣، حينما ضاقت الأنظمة العربية بمثقفيها الاحرار الذين أرادوا أن ينشأوا منظمة لحقوق الإنسان. ولكن رغم التضييق والمطاردة، فإن حركة عربية لحقوق الإنسان قد نشأت ونمت على مدى السنوات الأثنى عشر التالية. ونمت معها براعم ديموقراطية هنا وهناك، مما تحدثنا عنه في هذه المقدمة، ويتحدث عنه المشاركون في المشروع، في كتب هذه السلسلة. لذلك فإن جزءاً من هذا المشروع هو تنظيم ورش العمل والندوات والمؤتمرات، والبرامج الاذاعية والتليفزيونية، التي تهدف كلها إلى الدعوة إلى قيم ومعايير وممارسات المجتمع المدني، كما عرفناها وحددناها في أول فقرات هذه المقدمة.

٩-٨- شبكة منظمات المجتمع المدني

إن الأنشطة المذكورة في ٩-٦ أعلاه قد تمت بواسطة مركز ابن خلدون، أو بالتعاون بين المركز ومراكز ومنظمات شقيقة في مصر والوطن العربي. ورغم أن المركز حديث العهد، حيث انشأ عام ١٩٨٨، فإنه ساعد في تأسيس أو دعم عدد من المراكز والمنظمات الجديدة، التي أصبحت تكون معاً شبكة لمؤسسات المجتمع المدني مصرياً وعربياً. فهناك ما لا يقل عن ثلاثين من هذه المؤسسات، التي يتعاون معها فريق مشروع المجتمع المدني تعاوناً مباشراً ووثيقاً. هذا فضلاً عن اكثر من مائتي مؤسسة يتعاون معها الفريق بشكل أقل كثافة وانتظاماً.

٩-٩- خطاب المجتمع المدني

يفخر القائمون في هذا المشروع أنهم، وقبل أن يكتمل المشروع، قد روجوا الخطاب «المجتمع المدني»، كمفهوم ومفردات. فأصبح يستخدمها السياسيون والاكاديميون والاعلاميون، والاجتماعيون. وبدأت تظهر الكتب والمقالات، وتعقد الندوات والمؤتمرات التي تحمل هذا العنوان. ومنذ خمس سنوات مضت، لم يكن الأمر كذلك علي الاطلاق.

١٠ - هذا الكاتب وهذا الكتاب

وضمن مشروع المجتمع المدني والتحول الديموقراطي في الوطن العربي، يأتي هذا الكتاب عن **الأردن**، من تأليف الدكتور **مصطفى الحمارنة**، المؤرخ والاستاذ النابه، ومدير مركز الدراسات الاستراتيجية بالجامعة الأردنية.

لقد كان أحد أهداف المشروع هو تنمية وتعظيم القدرات العلمية والبحثية والتنظيمية العربية في مجال المجتمع والتحول الديموقراطي. لذلك كنا نبحث عن شباب، أو علماء، أو باحثين، واعدين، وملتزمين بقضايا شعوبهم وأمتهم. وقد وجدنا في د. مصطفى الحمارنة كل هذه الصفات.

أما الكتاب، فهو عن أحد التجارب العربية المضيئة في التحول الديموقراطي. فالأردن هو من أصغر الاقطار العربية سكاناً، ومن أفقرها في

الموارد الطبيعية؛ ومن أحدثها من حيث نشأة الدولة، ومن أكثرها تعرضاً للضغوط الاقليمية والدولية، ومن أشدها قابلية للانفجار من حيث تركيبته السكانية - الاجتماعية المختلطة. ومع ذلك فقد أستطاع بالخبرة المتراكمة والحكمة المتنامية لنخبته السياسية أن يبدأ تحولاً ديموقراطياً سلميا منذ أواخر الثمانينيات. ومع صدور هذا الكتاب كان الأردن قد عقد إنتخاباته النيابية مرتين في ١٩٨٩ و١٩٩٣؛ واستكمل برلمانه مدتهما كاملة غير منتقصة، رغم أزمة الخليج (١٩٩٠-١٩٩١) والمسيرة الخلافية لعملية السلام مع اسرائيل، واشتداد الضائقة الاقتصادية. وقد شهد المراقبون للانتخابات والممارسات الديموقراطية في الأردن عموماً بالنزاهة والانصاف. ويكفي فخراً للأردن أن هذه الانتخابات قد أوصلت الي مقاعد البرلمان لأول مرة «إسلاميين» و«نساء». في كلا الحالتين، لم يؤد الأمر، كما توقع مراقبون أجانب، إلى فوضى أو تزمت أو تحلل. ويقوم د. مصطفي الحمارنة بتوثيق وتحليل وتقويم كل ذلك بشفافية واقتدار.



وأخيراً، وليس آخراً، فما كان لهذا الكتاب، ولا لهذه السلسلة، ولا لهذا المشروع كله أن يرى النور إلا بفضل ومؤازرة عدد من المؤسسات والزملاء والزميلات.

في المقدمة يأتي الزميل والصديق العزيز والعالم الاجتماعي الدكتور **سليم نصر**، مدير برامج العلاقات الدولية في **مؤسسة فورد بالقاهرة**. فقد كان أول من بارك ودعم الفكرة، وتابعها حتى تحولت إلى إطار مفهومي، ثم إلى خطة بحثية. وكانت مؤسسة فورد أول وأهم وأكبر من قدم العون المادي **لمشروع**

المجتمع المدني والتحول الديموقراطي في الوطن العربي.

كذلك قدمت **الوقفية الأهلية من أجل الديموقراطية**، ومقرها واشنطن، دعماً مالياً كريما لإصدار النشرة الشهرية والتقارير السنوية للمجتمع المدني، وبعض المترجمات الهامة للمشروع طوال العامين الأخيرين. وننوه هنا تحديداً بالسيد/ كارل جيرشام، رئيس الوقفية، والاستاذة شاها علي رضا، ومديرة برنامج الشرق الأوسط لتعاونهما الصادق مع المركز.

وأخيراً قامت كل من مؤسستي **فردريش ايبرت، وكونراد اديناور** الالمانيتيين، بتقديم دعم مادي للجزء الخاص بمصر في مشروع المجتمع المدني والتحول الديموقراطي، بما في ذلك ورشتي العمل عن المخطوطتين القطريتين وعن المرأة المصرية والديموقراطية.

أما أسرة الباحثين والمساعدين في مركز ابن خلدون نفسه، فربما تعجز الكلمات عن امتناني الشخصي لهم، لما قاموا به فوق كل دواعي الواجب. ويكفي أن أذكر اسمائهم هنا حيث أنهم من أهل البيت، وهم الأخوة والأخوات: محب ذكي، وايفيت فايز، وأشرف بيدس، وحازم حنفي، وأيمن خليفة، وسليمان شفيق، وعلاء سلامة، ونجاح حسن، وماري جورجي.

سعد الدين ابراهيم

المقطم ١٩٩٥/٣/٢١

الهوامش

(١) انظر في هذا الصدد:

Diamond L. and Mark Plattner (eds.). The Global Resurgence of Democracy. Baltimore: The John Hopinks University Press, 1993; Huntington, S. The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century. Norman: Oklahoma University Press, 1991; G. Schmitz and D Gillies. The Challenge of Democratic Development. Ottawa: The North-South Institute, 1992.

انظر سعد الدين ابراهيم وآخرون، مستقبل المجتمع والدولة في الوطن العربي، عمان، منتدى الفكر العربي، ١٩٨٨.

وايضا:

Luciani, G. (ed.). The Arab State. Berkeley, L.A.: University of California Press, 1990.

سعد الدين ابراهيم، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، القاهرة، مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية، ١٩٩٢، ص ص ١٢-١٣.

Norton. R. (Guest Editor)."Introduction to a Social Issue on Civil Society in the Middle East", The Middle East Journal, Spring, 1993.

انظر عرضا عن كيفية استخدام مفهوم « المجتمع المدني» لدى اوروم:

Orum, A.M. Introduction to Political Sociology. Englewood Cliffs, New Jersey, 1987, pp. 24-26; Redhead B. (ed.), Plato to Nato: Studies in

Political Thought. London: BBC Books, 1984

(٢) انظر يونان لبيب رزق، مصر المدنية، القاهرة ، طيبة، ١٩٩٣.

Halpern, M. The Politics of Social Change in the Middle East and the Arab World. Princeton, 1962.

(٣) Harik, I. "The Origin of the Arab System", in Luciani, G. The Arab State. pp. 1-28

(٤) لمزيد من الاطلاع علي هذا الطراز التقليدي من الحكم، انظر مقدمة ابن خلدون "المجتمع المدني والدولة في المغرب العربي"، بغداد، المثني، ١٩٨٠.

Hermassi, A. Society and State in Arab Maghreb.

مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٧.

(٥) رزق، المرجع السابق، ص ٤٠ -٨٤، ٩٠ -٩١.

(٦) المرجع السابق، ص ١٤١ -١٤٢.

(٧) عن الاستخدام السياسي العربي لمصطلحي «فتنة» و «نكبة» أنظر سعد الدين إبراهيم، العرب وأزمة الخليج، القاهرة، ابن خلدون - سعاد الصباح، ١٩٩٢، ص ١٢.

(٨) إبراهيم، المجتمع والدولة؛ Harik, pp. 19-24.

(٩) Beblawi, H. "The Rentier State in the Arab World", Arab State, pp. 85-98.

(*) تستخدم لهذه التكوينات أسماء أخرى - مثل « الأغنياء الجدد » و « البروليتاريا الرثة ».

(١٠) ابراهيم ، المجتمع والدولة، ص ٣٤٢ -٣٦٩.

(١١) ابراهيم، تأملات في مسألة الأقليات، القاهرة ابن خلدون -

سعاد الصباح، ١٩٩٢، ص ١٧-١٨. وانظر لنفس المؤلف:

"Minorities and State Building in the Arab World", submitted to the Annual American Sociological Meeting. Pittsburg, August, 1992.

(١٢) إبراهيم، تأملات في مسألة الأقليات، ص ٢٤٣-٢٤٤.

(١٣) إبراهيم، المجتمع والدولة.

(١٤) المرجع السابق.

(١٥) للاطلاع علي رد فعل الملكيات العربية تجاه الأيديولوجيات الراديكالية، أنظر:

Hudson, M. Arab Politics: The Search for Legitimacy. New York, Haven, 1980.

(١٦) لمزيد من المعلومات انظر مناقشات "مؤتمر المنظمات المدنية العربية"، القاهرة، ٣١ أكتوبر- ٢ نوفمبر ١٩٨٩؛ والأبحاث المقدمة في ندوة "المجتمع المدني العربي"، بيروت، ٢١ -٢٤ يناير ١٩٩٣ ونشرت فيما بعد تحت نفس العنوان، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٣.

(١٧) لمزيد من الاطلاع علي نشأة المنظمة العربية لحقوق الإنسان والتنظيمات المدنية المماثلة في الثمانينات، أنظر: سعد الدين ابراهيم، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي، ص ٩-١٢.

(١٨) تم استقاء هذه التقديرات من أبحاث الدول في "مؤتمر المنظمات المدنية العربية".

(١٩) لمزيد من الاطلاع، انظر: سعد الدين ابراهيم، المجتمع المدني.

(٢٠) Grass-Roots Participation and Development in Egypt. A Study by

the Ibn Khaldoun Center, commissioned by UNICEF, UNDP, and UNFPA, Cairo, 1992.

(٢١) المجتمع المدني، نشرة شهرية تصدر عن مركز ابن خلدون، القاهرة، أعداد مايو، يونيو، يوليو ١٩٩٣.

(٢٢) لمزيد من الاطلاع، انظر: سعد الدين ابراهيم، المجتمع المدني.

(٢٣) لمزيد من الحقائق والأرقام والتحليلات انظر: المجتمع المدني، عدد أكتوبر ١٩٩٢.

(٢٤) معظم فقرات الجزء الخامس أعيدت صياغتها من بحث سابق للمؤلف بعنوان:

"Crisis, Elites and Democratization in the Arab World", in Middle East Journal, 47/2, pp. 292-305.

تقديم

تعتبر هذه الدراسة المكثفة خطوة أولي نحو دراسة نشأة وحركة مؤسسات التنظيمات التطوعية الوسطية في الاردن، وهي تشكل، في الوقت نفسه، دراسة عامة لحالة الانفراج السياسي وسياق الدمقرطة اللذين شهدهما الأردن. وابتداء اوضح اننا وجدنا صعوبة بالغة في توظيف مفهوم "المجتمع المدني" بصيغته الغربية، وعليه فضلنا التقليل من استعماله في هذه الدراسة محاولين التركيز على العلاقة بين المؤسسات التنظيمية التطوعية الحديثة (خارج اطار العشيرة) من جانب والدولة من جانب اخر. كما واجهتنا صعوبات كبيرة في البداية وذلك لعدم توافر كثير من المعلومات الضرورية والمهمة مما اضطرنا لاجراء عمليات مسح ميداني لجمع المعلومات وتحضير الجداول.

تشتمل هذه الدراسة على مقدمة وثمانية فصول فضلا عن الهوامش والجداول. يحتوي الفصل الاول علي شرح للعلاقة بين الدولة والمجتمع في الأردن، أما الفصل الثاني فقد خصص لتاريخ الأحزاب السياسية عبر المراحل الخمس التي مرت بها، مع توضيح كل مرحلة وأهم الاحزاب التي نشأت فيها، مع شرح مبسط عن كل حزب.

وتناول الفصل الثالث النقابات المهنية من حيث تاريخ نشأتها، وأنواعها، واهدافها، ثم جاء الفصل الرابع ليشرح تاريخ النقابات العمالية في الأردن، وأهم النشاطات التي قامت بها، مع التعرض لانواعها، وقوانينها، وانظمتها.

أما الفصل الخامس فقد تعرض للهيئات الثقافية في الاردن، وهي الأندية، والمنتديات، والجمعيات التي تعنى بالشؤون الثقافية، من حيث قوانينها، وتطور أعدادها. وجاء الفصل السادس ليعرض للأندية الشبابية في الأردن من ناحية تطور أعدادها، وتوزيعها الجغرافي، وتأثيرها على المجتمع. اما الفصل السابع

فقد تم تخصيصه لدراسة الجمعيات الأهلية التطوعية من حيث تاريخ نشأتها وأهدافها وأنواعها. وجاء الفصل الثامن والأخير ليتناول موضوع الانتخابات النيابية في مرحلة الانفراج السياسي ١٩٨٩-١٩٩٣.

وختاما اتقدم بالشكر لكل من السيد محمد المصري مساعد البحث الذي قام بعملية تجميع المعلومات وتحضير الجداول، والسيد محمد سلامة الذي قام بتحرير هذه الدراسة لغويا ولكل من ساهم في انجاح هذا العمل.

تمهيد

نشر مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية، في شهر آذار (مارس) عام ١٩٩٣، نتائج استطلاع للرأي حول الديمقراطية. وكانت هذه النتائج في مجملها ملفتة للنظر، ولكن كان من أهم هذه النتائج: "تدني مستوى وعي المواطنين لحقوقهم السياسية والمدنية"، بالاضافة الى تدني مستوى معرفتهم ومتابعتهم للتشريعات الجديدة في مجلس النواب المنتخب عام ١٩٨٩ (١). فعلى الرغم من أن الشعب في الاردن أدى دورا كبيرا، وأحيانا سباقا وأكثر حماسا، في القضايا العربية (العمل السياسي الداعم لقضية فلسطين، والقضية الجزائرية، وحرب الخليج الثانية) وأن مستوى العمل التطوعي الأهلي كان عاليا جدا في كل هذه الحالات، الا أن العمل الشعبي الدافع باتجاه مأسسة المشاركة السياسية في صنع القرار والمساءلة ما زال محدودا وضعيفا في الأردن. وقد يكون ذلك عائدا الى تعقد التركيب الاجتماعي بدرجة عالية، وتمركز الموارد في يد الدولة الاردنية، اضافة الى أن المشاركة السياسية التي تهدف الى تعميق الديمقراطية تحتاج الى جهد ووعي والتزام يختلف عن العمل السياسي الموجه نحو القضايا القومية.

وسوف نقوم بعرض تحليلي موجز لظروف نشأة المجتمع الأردني وحركته، منذ تأسيس الدولة الأردنية، آخذين بالاعتبار الأبعاد الاقليمية والعربية للدولة الأردنية.

ان مفهوم المجتمع المدني ،الذي ظهر أولا في كتابات مفكرين غربيين، يشكل اشكالية منهجية بالنسبة للباحثين في بلادنا، لأن هذا المفهوم التقليدي للمجتمع المدني يعتبر في حد ذاته عائقا منهجيا لا يساعد الباحث في محاولاته لدراسة طبيعة وحركة "المؤسسات الوسطية". لكن لأغراض هذه الدراسة، نكتفي

بتعريف المجتمع المدني على انه "مجمل التنظيمات الاجتماعية التطوعية وغير الارثية وغير الحكومية التي ترعى الفرد وتعظم من قدراته على المشاركة المجزية في الحياة العامة" (٢)، وهي التي تشكلت خارج اطار العائلة والعشيرة لتكون في الوسط ما بين المؤسسة الارثية والدولة، وكان انبثاقها في الغرب نتيجة لمجمل التطورات الاقتصادية والاجتماعية عبر قرون مضت. وعليه ارتبط مفهوم المجتمع المدني في الغرب بظهور الرأسمالية الذي انبثقت منه الدولة الحديثة.

ان سياق تطور الدولة الحديثة في الدول التي كانت مستعمرة يختلف جذريا عن السياق الذي ظهرت فيه الدولة البرجوازية الحديثة في الغرب. فالنمط الأول ظهر نتيجة أسباب وظروف تاريخية مختلفة لعبت فيها العوامل الخارجية دورا أدى الى تشويه بنى هذه الدول من خلال ارتباطها بالنظام الدولي العالمي (٣). والاردن دولة وضعتها ظروف تطورها في صف النمط الأول الا أنها أيضا تتمتع بخصوصية تاريخية، سنقوم بعرضها في هذه الدراسة حتى يأتي العرض والتحليل للتجربة الأردنية مترابطين.



الفصل الاول
الدولة والمجتمع في الأردن

الفصل الاول
الدولة والمجتمع في الأردن

١

تشكلت الدولة الأردنية من وحدات ادارية ثلاث هي: عجلون، والبلقاء، والكرك التي كانت تشكل أجزاء من ولاية سوريا في نهاية العهد العثماني. وكانت العلاقات الاجتماعية والاقتصادية لهذه الوحدات - وبسبب عوامل بيئية وجغرافية - ممتدة قبل قيام الدولة الأردنية افقيا وليس عموديا، أي على حساب علاقاتها مع بعضها البعض. فالتكامل الاجتماعي لهذه الوحدات، وضعت أسسه فقط مع تأسيس الدولة، وجاء نتيجة عوامل من خارج هذه الوحدات.

فالدولة الأردنية تشكلت "من فوق" في بقعة جغرافية انعدمت فيها أصلا الشروط التاريخية الواجب وجودها لتشكيل دولة منفصلة، كظهور فئة اجتماعية ترتكز على موارد اقتصادية داخلية أو محلية تؤهلها لفرض سيطرتها السياسية على الاقليم، وغياب فائض اقتصادي محلي يضمن استمرارية الدولة. فهذان الشرطان جاءا من الخارج، فحكام الدولة الهاشميون جاءوا من الحجاز، والنقص في الفائض الاقتصادي المحلي استعيض عنه بمعونة اقتصادية من الدولة المنتدبة - بريطانيا - التي أدارت جهاز الدولة بطريقة تخدم مصالحها الاستراتيجية الاقليمية، مما كان له أكبر الأثر في توجه مسار سياق التطور الاجتماعي في العقود الأولى لتأسيس الدولة [٤].

وقد تميزت السنوات الثلاثون الأولى من عمر الدولة الأردنية، أي منذ عام ١٩٢١ وحتى عام ١٩٥٠ (حتى ضم الضفة الغربية) بضعف وهشاشة العمل

السياسي المنظم، كما أن التنظيم النقابي كاد يكون معدوما، اضافة الى تدني مستوي العمل التطوعي الهادف. وبشكل عام فقد كان التعليم آنذاك محدودا، والغالبية العظمى من السكان كانت تعيش في قرى بالأرياف أو ما زالت تمر في نهايات المرحلة الانتقالية نحو الاستيطان والزراعة. وعليه سيطرت أشكال التنظيم الارثي في التجمعات السكانية بشكل عام، وحال ضعف الموارد من خارج الدولة دون تشكيل تنظيمات اجتماعية تعمل باتجاه توسيع هامش الحريات، ومراكز استقطاب بديلة للفئة الحاكمة بل الذي حدث هو العكس تماما، اذ كان التنافس لنيل رضا الحكم والتحالف معه هو الصفة المميزة، بشكل عام، للنخبة المثقفة والمتعلمة (على الرغم من محدودية عددها في هذه الفترة).

ولكن كانت الحرب العربية الاسرائيلية الأولى عام ١٩٤٨ وضم الضفة الغربية للأردن عام ١٩٥٠ نقطتي تحول بالنسبة للعمل السياسي والتنظيمي بأشكاله كافة في الأردن حيث كان من أهم نتائج الحرب وضم الضفة الغربية أن تغير التركيب السكاني في الأردن. وكانت لهذا التغير أبعاد على شكل العمل التنظيمي وطبيعته، بشكل عام، اضافة الى توجيه هذا العمل نحو قضايا قومية محورها الأساسي قضية فلسطين. فشهدت فترة الخمسينات والستينات، وعلى فترات متقطعة، نشاطا سياسيا وجماهيريا وتنظيميا كبيرا. واستمر هذا التأرجح ما بين انفراج وكبت حتى عام ١٩٧٠ حين حسم الصراع بالعنف لصالح الحكم، وعلقت على أثره الحريات العامة، وسادت الأحكام العرفية. وأدى كل هذا الى تعميق نمط استخدام وعمالة من نوع خاص. فلأسباب سياسية وأيديولوجية استثنت غالبية الفلسطينيين من العمل في أجهزة الدولة المختلفة، ولجأ عشرات الالاف منهم الى العمل في الخليج، والى العمل في القطاع الخاص، بينما فتحت أبواب الدولة الأردنية أمام المواطنين الشرق أردنيين، وشهدت هذه الفترة أيضا تضييقا لهامش الحريات.

ونستطيع القول ان العلاقة بين المؤسسات التنظيمية المختلفة وأجهزة الدولة في الفترة التي تلت، كانت علاقة صدامية (راجع الجدول رقم (١) وحجم الانفاق على الأجهزة الأمنية)، لكن بقيت في الاردن مساحة نقدية (Critical Space) بين

التنظيمات وأجهزة الأمن، أتاحت للتنظيمات والمواطنين فرصا للتعبير أكثر مما كان متاحا في دول الجوار، الى أن بدأ عهد جديد على أثر اعادة الحياة السياسية العلنية (الديمقراطية)، واجراء الانتخابات البرلمانية عام ١٩٨٩. وبعد هذه الانتخابات العامة في تشرين الثاني (نوفمبر) عام ١٩٨٩، شكل الحكم في الأردن لجنة ملكية لصياغة ميثاق وطني، تتألف من ستين شخصية سياسية تمثل (باستثناءات محدودة) جميع التوجهات السياسية في البلاد. وكانت نتيجة اجتماعات هذه اللجنة أن صدر عنها ميثاق وطني، يحدد اطار العمل السياسي المنظم في البلاد، وقبلت جميع القوى المشاركة بشرعية حكم الهاشميين، والتزمت بالتعددية السياسية (Political Pluralism)، وأن لا يقوم أي طرف سياسي في حالة توليه السلطة باتخاذ سياسات من شأنها أن تمنع وصول أطراف أخرى الى السلطة التنفيذية في حال فوزها في انتخابات برلمانية نزيهة [٥].

وقد جاء هذا القبول بشرعية حكم الهاشميين من القوى كافة، نتيجة القناعة بعدم امكانية تغيير النظام، كما كان يطرح في السابق، اضافة الى أن الأيديولوجيات التي كانت تمثلها التيارات والقوى السياسية، كانت تشهد تراجعا كبيرا على الصعيد العالمي (انهيار الاتحاد السوفييتي والمنظومة الاشتراكية) وعلى الصعيدين القومي والاقليمي. ولكن، وان كانت ايجابيات هذا الموقف التصالحي تتمثل في أن مجموعة القوى التنظيمية والحكم، قد وافقا على عدم اللجوء الى العنف لحل الخلافات، الا أنه، ونتيجة لضعف هذه التنظيمات من جهة، وسيطرة العقلية غير الديمقراطية عليها من جهة أخرى، فقد بقيت السلطة التنفيذية في أيدي أناس غير ديمقراطيين.

وبقيت قوانين وتعليمات وأنظمة المؤسسات المختلفة، وبعد أكثر من خمس سنوات، دون أي تغير يسهم في دمقرطة جهاز البيوقراطية الحكومية والمؤسسات العامة والتعليم، واستمرت الدولة في التدخل في شؤون المنظمات غير الحكومية والأندية والتنظيمات الأخرى. ولكن الدولة الأردنية التسلطية - التي كانت تتمتع باستقلالية كبيرة بالأساس، نتيجة اعتمادها على المساعدات لتغطية العجز في موازنتها والتوسع في الانفاق - بدأت، ونتيجة للأزمة الاقتصادية في نهاية

الثمانينات وحتى الآن، تلجأ الى سد العجز من الموارد الداخلية، مما جعلها أكثر حساسية لمطالب الفئات المختلفة التي تطالب بمزيد من الرقابة والمساءلة.

وساعد الانفراج السياسي في الأردن على تخفيف حدة التوتر بين التنظيمات السياسية والدولة الى أدنى الحدود، ولكن في الوقت نفسه أعطت هذه الحالة الجديدة (الانفراج السياسي) الدولة هامش حركة واسع شبيه الى حد ما بما كان متاحا لها قبل انفراج عام ١٩٨٩. ففي عام ١٩٩٣ لجأت الدولة الى تعديل قانون الانتخابات، بعد أن حلت مجلس النواب (٦)، وأجرت الانتخابات في ظل قانون مؤقت وضع حدا لقوة التنظيمات السياسية الكبيرة في البلاد. وكان المقصود في هذه الفترة الحد من قوة جبهة العمل الاسلامي. ولكن في الوقت نفسه أدى تعديل هذا القانون الى تراجع قوة التنظيمات السياسية وغيرها أمام تعاظم القوى العشائرية، كما أدى أيضا الى انتخاب مجلس نواب يمكن اعتباره أكثر محافظة من المجلس الذي سبقه. ونتيجة لكل ما سبق فان الأحزاب السياسية في الأردن ما زالت ضعيفة، ويمكن القول انها تمر بأزمة تاريخية، حيث ما زالت مشاركتها في الحياة السياسية وقدرتها على خلق قاعدة حزبية جماهيرية من خلال زيادة عدد أعضائها ضعيفة الى أبعد الحدود.

ولم تستطع أحزاب المعارضة الاردنية ان تضغط على الدولة الاردنية لارغامها على التراجع عن استعمال ادوات تأطير وسيطرة لتمريرمعاهدة السلام. فقد قامت قوات الامن بتطويق مجلس الامة اثناء مداولات النواب حول المعاهدة الاردنية الاسرائيلية، كما اقصت الى حد كبير المعارضة، فلم تسمح لها بالتعبير عن رأيها بخصوص المعاهدة، وبالمقابل دعمت الدولة قيام مهرجانات عشائرية في مختلف مناطق البلاد لتأييد الحكم في سعيه للوصول الى معاهدة سلام مع اسرائيل.

لقد استطاعت الدولة الاردنية، وبعد ٦ سنوات من انتخابات ١٩٨٩، ان تمسك بزمام المبادرة على صعيد علاقاتها بمؤسسات المجتمع المدني، وأن تفرض التوجهات السياسية التي تتلاءم ومصالح الدولة كما يراها الحكم. وأدى عجز الاحزاب والنقابات في تأطير جماهيرها ودفعها نحو قضايا المشاركة

السياسية والمساءلة الى عودة كثير من الشخصيات التي كانت في مواقع متقدمة في الدولة لتأخذ مواقع قريبة من اماكن صنع القرار واللجوء الى اساليب غير ديمقراطية في الحكم.

ويمكن الاستنتاج، بناء على كل ما ذكر، مضافا اليه تعميق الازمة الاقتصادية، وعدم العمل على حل الثنائية الاردنية الفلسطينية، أنه يمكن تكرار حصول أحداث مشابهة لأحداث نيسان (ابريل) عام ١٩٨٩.



الفصل الثاني
الأحزاب السياسية

الفصل الثاني
الأحزاب السياسية



مرت الأحزاب بالعديد من المراحل التاريخية التي تأثرت فيها بالظروف الأردنية الخاصة، ضمن اطارها الاقليمي والدولي، وبخاصة تلك المتعلقة بالقضية الفلسطينية، وما ترتب عليها من تأثيرات على علاقة الدولة بالعمل التنظيمي بأشكاله كافة، ويمكن تقسيمها الى عدة مراحل.

المرحلة الأولى (١٩٢١-١٩٥٠)

تعود الجذور التاريخية لتأسيس الأحزاب السياسية الى عهد الامارة، ففي السنين الأولى من عهد الامارة كان حزب الاستقلال-الذي كان قد تأسس خارج الامارة- هو الحزب الأول في البلاد، وقد سيطر هذا الحزب - فعليا- على أول حكومة تأسست في البلاد، وكانت أهدافه الأساسية تتمثل في مقاومة الانتداب الفرنسي لسوريا، واتخاذ الأردن كقاعدة ممكنة لتأسيس جيش يكون الأداة الرئيسية لتحرير سوريا [٧]، الا أن سلطات الانتداب البريطاني قامت خلال عام ١٩٢٤ بابعاد بعض قيادات هذا الحزب، بينما بقي من أعضائه في البلاد من قبل التعاون مع سلطات الانتداب أو من فضل النفي الداخلي [٨].

وكان الحزب التالي للاستقلال هو حزب الشعب الأردني، الذي تأسس عام ١٩٢٧ وتزعمه أحد الشخصيات العامة في الأردن ويدعى هاشم خير، وقد نادى الحزب، الذي حل نفسه عام ١٩٣٠ باستقلال البلاد، وحرية الأديان والمذاهب، وصيانة الحرية الشخصية[٩].

بينما سيطر حزب اللجنة التنفيذية للمؤتمر الوطني الذي تأسس عام ١٩٢٩

على الساحة السياسية في نهاية العشرينات، وكان قد انبثق عن المؤتمر الوطني الأول الذي عقد في الأردن، واتخذ ميثاقا يركز على مجموعة من الأهداف أهمها: اعتبار الشعب مصدرا للسلطات، وان مجلس النواب هو الممثل للشعب، وهو المشرع في فرض الضرائب، وحق الأمة في محاسبة وسؤال أي موظف [١٠]. وكانت هذه أول محاولة منتظمة في البلاد لكسب أكبر هامش من الحرية السياسية، والخروج من دائرة التنظيم الارثي، وبداية شكل من أشكال العمل السياسي الحديث.

وشهدت الثلاثينيات تأسيس العديد من الأحزاب، فتأسس عام ١٩٣٠ الحزب الحر المعتدل الذي تزعمه رفيفان المجالي، وكان من أهدافه تعديل الاتفاقية مع بريطانيا، وجعل الحكومة دستورية مسؤولة امام السلطة التشريعية[١١]. وتلاه حزب التضامن الأردني عام ١٩٣٣ الذي كان من شروط عضويته أن يكون العضو من سكان الأردن قبل عام ١٩٢٢. ومن أهداف هذا الحزب الدفاع عن الكيان الأردني، ونشر الثقافة الجديدة. بينما بنى حزب اللجنة التنفيذية لمؤتمر الشعب عام ١٩٣٣ أهدافه على مقاومة الصهيونية، وتعديل المعاهدة[١٢]. وتناول حزب الأخاء الأردني عام ١٩٣٧ المساعي القومية للوحدة العربية. غير ان الركود السياسي ساد العمل الحزبي في الأردن خلال فترة الحرب العالمية الثانية، نظرا لظروف الانتداب البريطاني ،واستخدام قانون الدفاع ١٩٣٩. وتلا الحرب نشاطا سياسيا - ربما أكثر فاعلية - اذ تشكل الحزب العربي الأردني عام ١٩٤٦ بزعامة صبحي أبو غنيمة، وهو من قيادات المعارضة السياسية آنذاك، الذي طالب بدستور ديمقراطي يفصل بين السلطات، وحكومة ديمقراطية مسؤولة، وتعديل المعاهدة البريطانية [١٣].

وتم تأسيس حزب النهضة العربية عام ١٩٤٧ الذي طالب بتحقيق الأماني القومية، وبالذات مشروع سوريا الكبرى، وتحقيق أهداف الثورة العربية[١٤]، وحزب الشعب الأردني الذي دعا الى أن تتولى الكفاءات المتخصصة مسؤولية ادارة البلاد، والي تأمين حاجيات الفلاحين الاساسية [١٥].

وكانت هذه الأحزاب، في صيغها التنظيمية، أقرب الى الشلل منها الى

الأحزاب السياسية، اذ لم تكن هناك أية خلافات جوهرية تذكر بينها، سواء أكانت فكرية أم أيديولوجية. ففي كثير من الأحيان كان الأفراد ينتقلون من " حزب" الى آخر تبعا للاهواء، والصداقات، أو الخلافات الشخصية، وقد ساهمت أيضا شدة التعقيد الاجتماعي الى عدم ارساء قواعد وأسس متينة لتحقيق مكاسب تراكمية فيما بعد على صعيد العمل التنظيمي.

المرحلة الثانية (١٩٥٠-١٩٥٧)

وهي المرحلة التي تلت حرب ١٩٤٨، ووحدة الضفتين وما ترتب عليهما من تغير في التركيب السكاني للبلاد، وتأثير العمل الحزبي بشكل عام. فمنذ أن ضمت الضفة الغربية تحول الفلسطينيون الى أغلبية في المملكة، وكان الطابع الأيديولوجي العام للعمل الحزبي هو المطالبة بتحرير فلسطين، وتعريب الجيش العربي، والوقوف بوجه الأحلاف. وكان الثقل السكاني (بغض النظر عن الخلفية الاجتماعية لهؤلاء) الأكبر في هذه الأحزاب للفلسطينيين الذين كانوا في معظمهم ينظرون الى الحكم في الأردن على أنه مسؤول، الى حد ما، عما حل بهم من كوارث، وعليه كان سياق العمل الحزبي يتجه نحو الصدام مع الحكم. وفي هذه المرحلة نشطت الأحزاب القومية ذات المنبت غير الأردني، ونشط أيضا الحزب الشيوعي، وجماعة الاخوان المسلمين، وحزب التحرير، وأصدروا صحفهم، كما تشكلت خلايا حزبية داخل القوات المسلحة، مقتبسة تجربة الضباط الأحرار في مصر [١٦]. وتميزت هذه الفترة بسيطرة الاحزاب - التي تعتبر امتدادا لاحزاب في المنطقة العربية - سواء كان ذلك على صعيد الافكار التي تطرحها أم على صعيد الهياكل التنظيمية .

وهذه الاحزاب هي: جماعة الاخوان المسلمين، التحرير، البعث العربي الاشتراكي، القوميون العرب، الوطني الاشتراكي، الامة، العربي الدستوري. وفيما يلي نبذة عن هذه الأحزاب:

١- جماعة الاخوان المسلمين: تعود نشأة الاخوان المسلمين في الاردن الى منتصف الاربعينات، وقد جاءت امتدادا لحركة الاخوان المسلمين في مصر نحو اقطار سوريا الطبيعية، اضافة الى تعرف بعض الطلبة الاردنيين والفلسطينيين

على افكار الجماعة خلال دراستهم في القاهرة. وتحولت هذه الجماعة في الاردن من حالة اقرب لحالة الجمعية الخيرية الى هيئة اسلامية عامة [١٧]. وكانت افكارها امتدادا لافكار الجماعة الأم بمصر، ونشطت سياسيا منذ عام ١٩٥٣ وشاركت في الانتخابات النيابية لاول مرة عام ١٩٥٦ حين حصلت على اربعة مقاعد نيابية (١٠٪ من مقاعد مجلس النواب)، وبقيت الجماعة هي الهيئة السياسية الوحيدة المصرح لها بالعمل العلني خلال فترات تاريخ الاردن كافة. ووقفت الجماعة مواقف متحالفة مع نظام الحكم حين اشتد به الصراع مع القوى القومية واليسارية عام ١٩٥٧ [١٨].

٢- حزب التحرير: هو الحزب الديني الآخر الذي نشأ في اوائل الخمسينات بناء على تطور حلقة اسلامية نقاشية التفت حول المدرس والقاضي الشيخ تقي الدين النبهاني. واعتمدت أفكار هذا الحزب على ضرورة اقامة الدولة الاسلامية من خلال احياء الخلافة الاسلامية، ويعتمد مجمل تحليله للظروف السياسية في الاردن والمنطقة العربية على فرضية الصراع الدولي في المنطقة ما بين اقطار تقع تحت النفوذ الامريكي واقطار تقع تحت النفوذ البريطاني [١٩]. ومارس حزب التحرير نشاطه اعتمادا على الخطابة والوعظ في المساجد، ولم تصرح الحكومة لحزب التحرير بالعمل العلني، بل كان احد الاحزاب المستهدفة خلال الخمسينات والستينات. وخاض حزب التحرير الانتخابات التي جرت عامي ١٩٥٤ و١٩٥٦، ولم يفز في كلا المجلسين الا نائب واحد هو الشيخ احمد الداعور الذي كان يمثل، وبشكل دائم، وجهة نظر دينية راديكالية [٢٠].

٣- حزب البعث العربي الاشتراكي: هو من أبرز الأحزاب القومية، وتعود جذور وجوده في الاردن الى نهاية الاربعينات، حيث حمل أفكاره الطلبة الدارسون في دمشق وبيروت الى عمان. وفي عام ١٩٥١ عقد مؤتمره التأسيسي الذي يعتبر البداية الحقيقية لبناء الحزب على صعيد النشاط الجماهيري والنصف علني، وعلى مستوى البناء الهيكلي للحزب أيضا. وكانت افكار حزب البعث في الاردن هي ذات الافكار لحزب البعث الام في سوريا التي نادت بتجسير الفجوة ما بين حاضر الامة الحالي وما يجب ان يكون عليه مستقبلها من خلال عمل

انقلابي في بنية المجتمع العربي، والى الضرورة التاريخية للوحدة العربية، ومعاداة الاستعمار، وتحقيق نظام اقتصادي مبني على الاشتراكية العربية من خلال تأميم الاستثمارات الاجنبية، واعطاء هامش من الحرية للرأسمال العربي للاستثمار ضمن قيود تحددها الدولة. وكذلك اهتم بالترويج لانشاء ثقافة واساليب تعليم قومية(٢١).

٤- حركة القوميين العرب: وهو الحزب الثاني في الأهمية ضمن أحزاب التيار القومي، وقد نشأ هذا الحزب في الجامعة الامريكية ببيروت كتيار قومي يحاول ان يرد على نتائج حرب ١٩٤٨، واعتمدت هذه الحركة في بداياتها الأولى، وبارتباطها بمجموعة من الارهابيين المصريين المحترفين، على عمليات ارهابية تنفذها ضد اهداف يهودية في سوريا وضد الزعامات السياسية العربية المسؤولة عن نتائج الحرب. وما لبثت ان قررت الاستغناء عن اسلوب الاغتيالات لتعتمد على بناء حركة جماهيرية أفكارها الاساسية تحقيق الوحدة العربية والثأر من نتائج حرب ١٩٤٨ بازالة دولة اسرائيل. وكانت سنوات الخمسينات هي سنوات تطورها الفكري والسياسي، فقد تحالفت، ومنذ الخمسينات، مع التوجهات السياسية للنظام الناصري وبدأت تعدل من مفاهيمها كالثأر والنار لتصبح مفاهيم أكثر عقلانية (٢٢) وكان أغلب نشاطها الجماهيري مركزا على جمهور اللاجئين، وقد ترشح قادتها لانتخابات عام ١٩٥٦، ولم يفز اي منهم في مجلس النواب(٢٣).

٥- الحزب الشيوعي: كان الحزب الشيوعي هو الممثل الوحيد لاحزاب الماركسية اللينينية، وقد جاء هذا الحزب نتيجة تحول عصبة التحرر الوطني في فلسطين، واندماج الخلايا الماركسية الاردنية عام ١٩٥١ (٢٤)، في اطار برنامج جذري تجاه النظام الاردني، يهدف الى اسقاط الملكية، واقامة الجمهورية المستندة على العمال والفلاحين. وتعرض الحزب خلال الخمسينات الى بطش كبير، ضمن نصوص قانون مقاومة الشيوعية، وكان شعاره الجماهيري منذ تأسيسه الدعوة الى انشاء الجبهة الوطنية مع احزاب سياسية اخرى، وهذا ما تم تحقيقه فعليا في ربيع عام ١٩٥٤ بتشكيل حزب جديد يضم الشيوعيين

وشخصيات عامة مستقلة، ويهدف للوحدة العربية ومحاربة الاستعمار. وقد خاضت الجبهة الوطنية والشيوعيون انتخابات عامي ١٩٥٤ و١٩٥٦، وفاز في الاولى عضو من الجبهة الوطنية بينما فاز في الثانية ثلاثة اعضاء منهم شيوعيان[٢٥].

٦- حزب الاتحاد الوطني: وهو من الأحزاب ذات المنشأ الأردني. تأسس عام ١٩٥٢ ولم يستمر طويلا، ودعا الى جانب مناداته بالوحدة العربية الى توطيد الاستقلال الوطني، وكان مجمل المؤسسين من القريبين من الحكومة.

٧- حزب الامة: تأسس هذا الحزب عام ١٩٥٤ وتزعمه سمير الرفاعي، احد رؤساء الوزراء المخضرمين في الاردن، ولم يستطع الاستمرار أكثر من ستة أشهر ليحل نفسه بنفسه[٢٧].

٨- الحزب العربي الدستوري: جاء هذا الحزب كتحالف للعديد من النواب والشخصيات العامة حول توفيق ابو الهدى، أكثر رؤساء الوزارت الاردنية تشكيلا للحكومات، وتطور مع ازدياد اهمية الحياة الحزبية الى حزب، لكنه بقى دون امتداد فعلي بين المواطنين، كما أنه بقي يمارس اعماله الحزبية بذهنية المجموعة. وانتهى وجود هذا الحزب مع حل جميع الأحزاب في نيسان عام ١٩٥٧ [٢٨].

٩- الحزب الوطني الاشتراكي: هو الحزب الاستثنائي من بين الاحزاب المحلية غير الامتدادية، وتأسس عام ١٩٥٤، وتزعمه في البداية أحد الشخصيات العامة هو هزاع المجالي، الوزير لاكثر من مرة، ثم خلفه سليمان النابلسي [٢٩]. وكان هذا الحزب يعتمد في قوته على أعضائه النواب، وبقي امتداده الجماهيري محدودا، بالرغم من قدرته على التأثير على المواطنين وبخاصة في برنامجه السياسي المتعلق بمقاومة الاستعمار، والاحلاف الغربية، وتبني قومية عربية أقرب الى قومية نظام عبد الناصر في مصر [٣٠].

وتميزت هذه الاحزاب بقدرتها العالية على تأطير المواطنين والتأثير عليهم. وجاء هذا منسجما مع الظروف السياسية السائدة في الأردن خلال الخمسينات من ارتباط الاردن بمعاهدة تحالفية مع بريطانيا، ووجود قيادات بريطانية على رأس

الجيش في ظل تصاعد الافكار المناهضة للاستعمار والداعية لتصفية وجوده، والمطالبة بتحقيق الوحدة العربية.

وكان لتضافر عوامل عدة منها: نشاطية الأحزاب السياسية، وتزايد تأثيرها، وتوجهات النظام نحو توسيع البيئة السياسية، وترك مساحات أكبر لتعبر هذه الأحزاب عن نفسها، ورغبة النظام في توطيد العلاقات مع المحور المصري - السوري - السعودي آنذاك، وتحقيق الاحزاب لاغلبية نسبية في الانتخابات النيابية، أن شكلت حكومة ائتلاف حزبي برئاسة الحزب الوطني الاشتراكي، ومشاركة البعث، والجبهة الوطنية، وبدعم خارجي من حركة القوميين العرب. واستمرت هذه الحكومة لمدة ستة اشهر الى ان حدث الصدام بين القصر والحكومة عام ١٩٥٧، وهو الصدام الذي أدى الى اعتقال عدد من نواب برلمان ١٩٥٦، وتحريم العمل الحزبي والسياسي العلني، وزج العشرات من القياديين في السجون، وهرب من استطاع من القيادات السياسية الى خارج البلاد، ودخلت البلاد مرحلة من القمع السياسي لم تشهد له مثيلا حتى تلك الفترة. واستمرت هذه الاحزاب بالعمل في الخفاء "تحت الأرض" بعد عام ١٩٥٧ وهو تاريخ تحريم العمل الحزبي. وكانت مواقفها تتبدل حسب القضايا الداخلية او الاقليمية في المنطقة العربية.

المرحلة الثالثة (١٩٦٧-١٩٧٠)

وقد تميزت هذه المرحلة بظهور معارضة منظمة مسلحة بالبلاد، دعت معظمها الى اسقاط النظام واستبداله. وكان العامل الرئيسي الذي أدى الى هذا التطور هو هزيمة العرب في حرب ١٩٦٧، وبالذات احتلال الضفة الغربية، فعادت بعض القيادات السياسية التي كانت تعيش في المنفى، وتم الافراج عن أغلب القيادات السياسية التي كانت معتقلة، وشكلت منظمات عسكرية التزمت بشعار حرب التحرير الشعبية لتحرير فلسطين، كما تشكلت منظمات عسكرية لأحزاب سياسية أصبحت حاكمة في دول عربية مثل سوريا والعراق. وكان التنظيم العسكري الأكبر في البلاد هو حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)، وشهدت هذه الفترة تشكيل (او اعادة تشكيل) نقابات ومؤسسات فلسطينية في الأردن،

مما زاد من تعقيد العمل التنظيمي في البلاد. وبرزت هذه القوى مجتمعة كقوى خارج سيطرة الدولة، وبديلة لها في آن واحد. وخرجت التجمعات الفلسطينية من تحت سيطرة الدولة، وصدرت صحف جديدة معارضة في توجهها للحكم، وكانت المهرجانات والمظاهرات تعقد تقريبا بشكل يومي تطالب باسقاط النظام وتحرير فلسطين، وكانت هناك عناصر مسلحة من هذه القوى تقوم بحفظ الأمن أثناء المسيرات والمهرجانات، ولم تستطع الدولة السيطرة على حدودها البرية، خصوصا مع سوريا والعراق، وكانت عملية عبور أفراد هذه القوى وانصارهم بأسلحتهم تتم بمعزل عن رغبة الدولة، وتراجعت سيطرة الدولة، وكان هامش حرية العمل التنظيمي شبه مطلق. الا انه حدث في أيلول عام ١٩٧٠ ما حدث في نيسان عام ١٩٥٧، فقد وقع الصدام بين قوى المقاومة الفلسطينية المسلحة المعارضة والحكم، وقد قضي على الوجود العلني لهذه القوى في سلسلة من المعارك العنيفة التي استمرت حتى منتصف عام ١٩٧١.

المرحلة الرابعة ١٩٧٠-١٩٨٩

دخلت البلاد بعد أحداث أيلول مرحلة من القمع أشد من مرحلة ما بعد ١٩٥٧، وكانت البلاد تحكم بالأحكام العرفية، واستبعد الفلسطينيون، الى حد كبير، من القوات المسلحة، والأجهزة الأمنية، وأجهزة الدولة المختلفة، وتعمقت الثنائية الأردنية – الفلسطينية في الدولة الأردنية، وانتقل العمل السياسي الى النقابات المهنية، وكانت تسن التشريعات المختلفة لتضييق هامش الحريات المتاح باستمرار. الا أنه وبعد حرب ١٩٧٣، وازدياد الطلب في دول الخليج على العمالة، فقد هاجر عشرات الآلاف الى هذه الدول للاستقرار هناك، وبدأت الحكومات الأردنية المتعاقبة في وضع الخطط الاقتصادية وتنفيذها، تمهيدا لتحقيق معدلات نمو تساعد في تخفيف اعتماد الدولة على المساعدات الخارجية. وتضخم جهاز الدولة كثيرا في هذه الفترة الى أن وصلت نسبة العاملين في الدولة الى حوالي (٥٠٪) من مجموع العاملين في البلاد.

وتطور قطاع الخدمات في نهاية السبعينات والثمانينات، نظرا لسعي الحكم لاستغلال موقعه الجغرافي الاستراتيجي، وعدم وضع قيود على استيراد

التكنولوجيات المساعدة على اللامركزية مثل آلات النسخ والتصوير، والكمبيوترات، وفيما بعد الفاكسات، والبريد السريع وغيرها، مما ساعد على طبع البيانات والصحف الحزبية وتوزيعها. وبدأ في نهاية السبعينات حوار بين الحكم وبين بعض النخب السياسية ذات التوجه الليبرالي، وذلك في محاولة للخروج من المأزق السياسي والعمل على توسيع قاعدة المشاركة، الا أن الحكم كان مترددا في الاقدام على الانفتاح حتى تلك الفترة، أي نهاية السبعينات، ولجأ الى تعيين "مجلس وطني استشاري" ليكون بديلا عن البرلمان الذي تم حله بعد مؤتمر الرباط. وفي بداية الثمانينات تم دعوة مجلس النواب القديم الى الانعقاد، وأجريت انتخابات تكميلية عام ١٩٨٣ للمقاعد التي شغرت في الضفة الشرقية، وانتخب أعضاء مجلس النواب اعضاء بدائل للمقاعد التي شغرت في الضفة الغربية، وبقيت المعوقات الدستورية قائمة تحول دون اجراء انتخابات عامة، وذلك لوقوع الضفة الغربية تحت الاحتلال الاسرائيلي الى ان جاء قرار فك الارتباط مع الضفة الغربية عام ١٩٨٨، حيث أزيلت العقبة القانونية الاخيرة. ولكن الحكم لم يقدم على الانفتاح الا بعد ان وقعت احداث نيسان التي بدأت في معان، ثم امتدت تدريجيا حتى وصلت العاصمة. وكانت هذه الاحداث أول رد على برنامج الاصلاح الاقتصادي المفروض من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي نتيجة لارتفاع اسعار المحروقات. وعلى الرغم من تأثر الشرائح الاجتماعية كافة من هذا الارتفاع، الا ان التجمعات الفلسطينية بقيت خارج هذه الاحداث. وكان هذا أوضح تعبير عن درجة الغربة السياسية التي وصل اليها هذا الوسط الذي بقيت حركته وطاقته السياسية تتمحوران في معظمهما حول القضية الفلسطينية. وعلى أثر الاحداث المذكورة تحدد موعد لاجراء الانتخابات النيابية في تشرين الثاني (نوفمبر) عام ١٩٨٩.

اما بالنسبة للاحزاب السياسية، خلال هذه المرحلة فقد بقيت تنشط في الخفاء "تحت الأرض"، وعانت الاحزاب القومية، مثل حزب البعث التقدمي المرتبط بالقيادة القومية في دمشق، من قصور شديد في النشاط الجماهيري، وشهدت انحسارا على صعيد الامتداد التنظيمي. وهذا ما عانى منه ايضا حزب البعث العربي الاشتراكي المرتبط بالقيادة القومية ببغداد.

وبقي الحزب الشيوعي الاردني من الاحزاب السابقة يمارس قدرا من النشاط السياسي ومحافظا على وزن نسبي في التأثير على الشارع الأردني، وبقيت نشراته السرية تطبع وتتداول بشكل متواصل، وكان يطرح شعار من "أجل أردن وطني ديمقراطي". وعلى الرغم من التفسيرات العديدة والمتباينة لهذا الشعار، الا أنه كان يعني فك ارتباط الاردن بالتحالفات مع الامبريالية، والانتقال به لعلاقات اكثر قربا من الاتحاد السوفياتي وتشكيل حكومة اجماع وطني تستند الي العمال، والفلاحين، وصغار الكسبة، والمثقفين الثوريين، والشرائح الاكثر ثورية في البرجوازية الصغيرة، والجناح الوطني من البرجوازية [٣١]. وعانى الحزب من عدة انشقاقات عمودية كان اولها الذى تم بناء على موقف اغلبية قيادة الحزب لتأسيس منظمة انصار العسكرية كفصيل مسلح للاحزاب الشيوعية العربية في الاردن في اوائل عام ١٩٧٠، وكان موقف التيار المنشق (الذى سمي بالكادر اللينيني) رافضا لهذه الخطوة، معتبرا اياها خروجا عن الافكار الماركسية اللينينية، كما عانى الحزب من انشقاقات اخرى كان محورها القضية الفلسطينية. وكان السؤال الدائم الطرح هو: هل يبقي الحزب الشيوعي الاردني حاملا لبرنامج عمل الاردني والفلسطيني معا أم انه يتخلى لحزب شيوعي فلسطيني عن البرنامج الوطني الفلسطيني؟ وهذا ما جرى فعلا سنة ١٩٨٢ بميلاد الحزب الشيوعي الفلسطيني.

وشهدت فترة السبعينات والثمانينات ظهور أحزاب سياسية جديدة تبنت الصيغ الحزبية التي طرحتها فصائل منظمة التحرير الفلسطينية التي قامت باعادة النظر في تجربتها المسلحة في الاردن، نتيجة لوجود اعداد كبيرة من المواطنين ذوي الاصول الفلسطينية في الاردن. وعلى الرغم من أن حركة التحرر الوطني الفلسطيني (فتح) كانت تعلن دائما بانها لا تتدخل في الشؤون الازدنية، الا أنه كان لها وجود سياسي يأخذ شكلين: الأول هو القطاع الغربي وهم اولئك المسؤولون عن العمل في داخل الاراضي المحتلة من خلال الأردن، والثاني هو القطاع الشرقي الذين يعملون على تأطير المواطنين في الأردن من أجل القيام باعمال عسكرية او سياسية لصالح فتح، ولم يكن لاي من القطاعين برنامج عمل سياسي تجاه الاردن بينما كانت نشاطاتهما السياسية تعتمد على العلاقات بين

قيادة منظمة التحرير والقيادة في الاردن. فعند توتر هذه العلاقة تنشط منظمات فتح وتصبح مصدر ازعاج للسلطات الامنية، وتواجه باساليب التضييق من التحقيق او الاعتقال، بينما تعود للخمول حين تكون العلاقة مستقرة. اما فتح فكانت تمارس دورا في النقابات المهنية من دعم مرشحين قريبين من خطها السياسي، وكانت تطرح - في أحيان قليلة - مرشحين من اعضائها.

اما بالنسبة ليسار المقاومة الفلسطينية فقد كان الامر مختلفا، اذ كانت هذه الفصائل تحاول أن تطرح صيغا تنظيمية داخل الاردن. وبالفعل فقد عملت الجبهة الديمقراطية في اوائل السبعينات كجبهة ديمقراطية قبل ان تقرر بأن للمجتمع في الاردن خصوصية، وان تطور من صيغة عملها، وتطرح صيغة تنظيمية وبرنامج عمل خاصين بالاردن. فقد تم تكوين منظمة الجبهة الديمقراطية في الاردن لتحمل برنامجا شعاره المركزي "من أجل أردن وطني ديمقراطي" (٣٣). وترتبط هذه المنظمة هيكليا بالجبهة الديمقراطية، وبالفعل فقد طرحت برنامج عمل مكثف من اجل تحقيق شعارها وذلك في بداية الثمانينات. وعلى أثر توسعها التنظيمي في الريف الأردني والمخيمات، والجامعات، والنقابات فقد تعرض أفرادها الى جملة اعتقالات في منتصف الثمانينات كان من شأنها الحد من تأثير المنظمة، وانكماش امتدادها التنظيمي، وحصر نشاطها الى حد بعيد.

كانت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين هي التجربة الثانية ليسار المقاومة الفلسطينية، وتبدلت الصيغة التي طرحتها هذه الجبهة - في البداية - وهي "حزب الشعب الثوري" وهو أحد افرع حزب العمل الاشتراكي العربي، الذي استحدث كوريث عن حركة القوميين العرب. وما لبثت الجبهة الشعبية أن عادت حل هذا التنظيم عام ١٩٧٤، واعادت استخدام صيغتها الاساسية كجبهة شعبية وكان معظم تركزها في المناطق ذات الكثافة السكانية الفلسطينية.

ثم عادت الجبهة الشعبية، وطرحت صيغة تنظيمية شبيهة بمنظمة الجبهة الديمقراطية، وشكلت منظمة الجبهة الشعبية وكان لها برنامج خاص بالاردن، وهيكلية داخلية مرتبطة باللجنة المركزية للجبهة الشعبية. ورفعت مبدأين اساسيين بينهما ترابط عضوي، الأول: من اجل اردن وطني ديمقراطي، والثاني:

تحرير فلسطين. وقد عرفت منظمة الجبهة الشعبية نفسها كحزب يسترشد بالماركسية اللينينية، وانها تسعى من خلال برامجها الى التحول الى حزب عمالي[٣٤].

المرحلة الخامسة ١٩٨٩-١٩٩٤

بدا واضحا ان توجهات الحكم في الاردن تسير نحو تاسيس للانفتاح السياسي على اثر الاحداث في جنوب الاردن. وكان من ضمن هذه التوجهات العمل على تشريع الحياة الحزبية ضمن اطار القانون. ودعت الاحزاب خلال الفترة ما بين احداث نيسان (ابريل) ١٩٨٩ - تشرين الثاني (نوفمبر) من السنة نفسها (الأخير هو تاريخ الانتخابات النيابية)، الى علانية العمل الحزبي وتشريعه ورفع القيود عن تكوين الاحزاب.

وكانت الحكومة الأولى التي تشكلت اثر انتخابات عام ١٩٨٩ قد أكدت من خلال بيانها الوزاري، ومناقشات البيان في مجلس النواب[٣٥]، تفعيل الدستور عبر استصدار قانـون للأحزاب. وبالفعل فقد صدر قانون الأحزاب عام ١٩٩٢ بعد مناقشات طويلة في مجلس النواب والأعيان حول مواده، وبالذات فيما يتعلق بعدد المؤسسين والاتصال بجهات عربية او اجنبية، وتمويله، وانتهاء بحظره في المؤسسات التعليمية والدوائر الرسمية [٣٦].

واشترط قانون الاحزاب لعام ١٩٩٢ أن لا يقل عدد الأعضاء الراغبين في تأسيس حزب عن خمسين عضوا، وأن لا يقل عمر الواحد منهم عن (٢٥) عاما، وأن يمارسوا نشاطاتهم بالوسائل السلمية لتحقيق أهدافهم وغاياتهم، ضمن اطار القانون والدستور. وحظر القانون أيا من اشكال العمل السري للأحزاب، ونص على امكانية تفتيش مقرات الأحزاب، والاطلاع على سجلاتها من قبل السلطة التنفيذية ممثلة بوزارة الداخلية، كما عامل أموال الحزب معاملة الأموال العامة في الدولة.

وأعطى القانون الحزب الحق في امكانية اصدار دورية صحفية، تمثل الحزب وتكون معفاة من جميع الشروط المالية أو الفنية المشروطة لأية دورية، كما نص قانون المطبوعات على ذلك، وحظر القانون على الأحزاب أن تكون امتدادا

لجهات خارجية سواء كانت عربية أم دولية [٣٧]. وعلى هذا تأسست الأحزاب الأردنية وهي:

أولا: الأحزاب الدينية

١- جبهة العمل الاسلامي: وهو حزب حديث النشأة، لم يكن له أي وجود قبل عام ١٩٩٢. تأسس بناء على مشاورات ومحادثات بين الاحزاب الاسلامية مثل حزب التحرير، والاخوان المسلمين، اضافة الى مشاركة العديد من الشخصيات العامة المستقلة التي تنتمي للتيار الاسلامي. ومع ان حزب التحرير شارك في هذه المشاورات الا انه لم يدخل في هذا الحزب وبقي محافظا على استقلاليته. ولم يتقدم بطلب ترخيص ليصبح حزبا علنيا. اما جبهة العمل الاسلامي فهى في الواقع عملية توسيع للاطار السياسي والنشاطي لجماعة الاخوان المسلمين، هذه الجماعة التي بقيت منذ تأسيسها في الاربعينات تمارس نشاطها بشكل علني وتحالفت مع الحكم في اكثر من مرة. وتزايد نفوذ جماعة الاخوان خلال السبعينات والثمانينات كجزء من تزايد اهمية حركات الاسلام السياسي ونشاطها في المنطقة العربية، واتسمت علاقة الاخوان المسلمين مع الحكم بالودية على مر العقود التي مضت، ووقف الاخوان المسلمون معه في الصراعات المتكررة التي كانت تحدث في الماضي بين الملك من جانب والتيارات القومية واليسارية وقوى المقاومة الفلسطينية من جانب اخر. وعلى الرغم من المواقف النقدية التي كانت تقفها الجماعة الا انه من غير المؤمل ان تصل العلاقة الى الصدام، كما ظهر واضحا اثر تعديل قانون الانتخاب لعام ١٩٩٣، وتوقيع معاهدة السلام الاردنية الاسرائيلية عام ١٩٩٤.

لقد تميزت الثمانينات بالنسبة للاخوان المسلمين بوجود تيارين سياسيين داخلها، الأول هو التيار "المعتدل" والآخر هو التيار "المتشدد"، وبدا واضحا تمثيل هذين التيارين داخل القيادة وانسحاب وجودهما على المستويات التنظيمية كافة. وزاد من اهمية وجود التيار المتشدد حالة التوتر الحاد بين الحكم والجماعة التي ظهرت على ارضية التقارب الاردني / السوري. وتمثل هذا التوتر في انتقاد الحكم لممارسات الاخوان المسلمين وتحميلهم بعض اسباب

التوتر الذي ساد العلاقات مع الجانب السوري منذ نهاية السبعينات. كما ان التجربة التي خاضها الاخوان المسلمون في الاراضي العربية المحتلة من خلال حركة المقاومة الاسلامية "حماس" اصبحت احد النماذج المحتذاة للأخوان في الأردن، وبالذات للعناصر الشابة منها. ومع اندلاع الانتفاضة الفلسطينية عام ١٩٨٨، ايدت المواقع المناصرة للاخوان الانتفاضة، وكان يتخلل هذا التأييد انتقاد للسلطات الاردنية واحتجاج على مواقف سياسية او اجراءات امنية.

ومع الانفتاح السياسي عام ١٩٨٩ خاض الاخوان المسلمون الانتخابات النيابية بقوائم اطلق عليها اسم "قوائم الحركة الاسلامية" تحت شعار "الاسلام هو الحل"، والمطالبة بتطبيق الشريعة الاسلامية، ومحاربة الفساد، ورفض أشكال التسوية السلمية كافة، والمطالبة بتحرير فلسطين من "البحر الى النهر" وازالة دولة اسرائيل(٣٨).

وتميزت المطالب الاولية للحركة الاسلامية تحت قبه البرلمان بالدعوة للتطبيق المتدرج للشريعة الاسلامية، ومحاربة القروض الربوية، واقامة كليات الشريعة الاسلامية، والحد من تراخيص بيع الخمور. ولكن على الرغم من هذا الموقف، فقد شاركت جماعة الاخوان المسلمين في السلطة التنفيذية عبر تسلم اربعة من عناصرها لحقائب وزارية، واستمرت هذه التجربة قرابة الستة أشهر، وانتهت وسط انتقاد واسع لهذه التجربة في الشارع الأردني.

وجاء تشكيل جبهة العمل الاسلامي كمحاولة لبقاء جماعة الاخوان المسلمين بعيدا عن الخوض المباشر بالعمل السياسي، وبحيث تمثل الجبهة اطارا واسعا يضم جميع التيارات الاسلامية. ويتزعم الجبهة د. اسحاق الفرحان، وهو عضو قديم في الاخوان المسلمين، ووزير لاكثر من مرة خلال السبعينات(٣٩). وتتخذ جبهة العمل الاسلامي موقفا نقديا من برنامج التصحيح الاقتصادي، وموقفا معارضا بشدة من معاهدة السلام الاردنية الاسرائيلية، والاتفاقيات التي وقعت، وتطالب بتطبيق الشريعة الاسلامية (٤٠).

٢- الحركة العربية الاسلامية الديمقراطية: وهي حزب حديث يزاوج بين فكرة العروبة والاسلام، ويعتقد أن الفكرتين غير متناقضتين، بل تدعم احدهما

الاخري. وتعتبر حركة "دعاء" نفسها ممثلة للتيار العقلاني ضمن التيارات الاسلامية. وتعتمد في تأكيد مبادئها وحججها على التأويل العقلي المستحدث للنص القرآني من خلال استخدام رفيع للغة العربية [٤١]. ويتزعم هذا الحزب الجديد يوسف ابو بكر، أحد الناشطين في صفوف المقاومة الفلسطينية في لبنان خلال السبعينات. وخاض هذا الحزب الذي هو على علاقة غير ودية مع جبهة العمل الاسلامي انتخابات ١٩٩٣، ولم يفز أي من مرشحيه فيها.

ثانيا :الأحزاب اليسارية

١- الحزب الشيوعي الاردني: وهو استمرار للحزب الشيوعي الذي تأسس عام ١٩٥١ وعانى من عدم الشرعية والملاحقة الأمنية خلال السنوات الماضية، فقد كان مسلطا عليه قانون مقاومة الشيوعية الذى يعود تاريخه الى الاربعينات. وبالرغم من ان الحزب الشيوعي في أواخر الثمانينات تأثر بالانهيارات التي اجتاحت انظمة اوروبا الشرقية ثم الاتحاد السوفياتي، فقد كان من المؤيدين لخطط البيريسترويكا، واستمر برنامج الحزب يعتمد على تحقيق مبدأ "الاردن الوطني الديمقراطي"، فيما قلل من استخدام شعاراته الايديولوجية، وبدأ يستعيض عنها بمطالب عامة ذات سمة اشتراكية كشمول التأمين الصحي والاجتماعي للمواطنين[٤٢]. كما انه يهاجم بشده مشروعات السوق الشرق اوسطية، ويطالب بنظام اقليمي عربي بديلا عنها، وبعدم التطبيع مع اسرائيل. ويتخذ الحزب موقفا رافضا من "برنامج التصحيح الاقتصادي" ويعتبره رضوخا لشروط "صندوق النقد الدولي". وخاض الحزب الانتخابات النيابية لعام ١٩٨٩ وفاز مرشحه في الكرك عيسى مدانات، عضو المكتب السياسي، الذي ما لبث ان انشق عن الحزب بينما لم يفز اي من مرشحيه في انتخابات عام ١٩٩٣. ويتزعم هذا الحزب احد قدامى الشيوعيين في الاردن وهو د. يعقوب زيادين الذي كان نائب القدس خلال عامي ١٩٥٦/١٩٥٧.

٢- الحزب الديمقراطي الاشتراكي: وهو انشقاق عمودي عن الحزب الشيوعي الاردني ويتزعمه عيسى مدانات، الذي كان نائبا في مجلس النواب (١٩٨٩ - ١٩٩٣). وكانت شعارات هذا الانشقاق الخروج من الاطار الايديولوجي الضيق

للستالينية، والانفتاح على جميع المدارس الفكرية الماركسية، وبث روح الديمقراطية داخل الحزب والاستغناء عن الاساليب الستالينية(٤٢). ويضم الحزب العديد من التيارات الماركسية بعضها يميل الى الليبرالية والآخر محافظا، كما يضم تيارا تروتسكيا. وبالرغم من ان موقف الحزب كان اقرب الى انتقاد العملية السلمية، الا ان هذا الموقف تطور الى موقف معارض لهذه العملية وللمعاهدة الاردنية الاسرائيلية(٤٣). ويقف الحزب موقفا معارضا بشدة من "برنامج التصحيح الاقتصادي"، وخاض الانتخابات النيابية، ويمثله الأن تحت قبه البرلمان النائب د. مصطفى الشنيكات الذى فاز عن محافظة البلقاء.

٣- حزب الشعب الديمقراطي الاردني: وهو تحول لمنظمة الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين في الاردن، الذي حدث في حزيران (يونيو) من عام ١٩٨٩. اعتبر هذا الحزب ان خصوصية المجتمع الاردني، والبرنامج النضالي في الاردن بحاجة الى صيغة حزبية خاصة به، ومع ذلك فهو لم ينه علاقته مع الجبهة الديمقراطية. "ويسترشد" هذا الحزب بالماركسية اللينينية، وتعتمد افكاره الاساسية على مبادىء الاشتراكية العلمية (٤٤). ويتخذ الحزب موقفا رافضا من "برنامج التصحيح الاقتصادي"، وتطور موقفه من العملية السلمية من دور المنادي برفع السقف الاعلى للمطالب العربية والفلسطينية الى الرافض كلية لما انتهت اليه في اتفاق اوسلو والمعاهدة الاردنية الاسرائيلية. وكان يمثله في برلمان (١٩٨٩ - ١٩٩٣) نائب واحد هو السيد بسام حدادين، وفاز هذا النائب نفسه في انتخابات ١٩٩٣ قبل ان يعلن هو ومجموعة اخرى من اعضاء الحزب عن الانشقاق في النصف الثاني من عام ١٩٩٤، وتشكيل ما يسمى بالتيار الديمقراطي الذي لم يتبلور حتى الان في صيغة حزبية.

٤- حزب الوحدة الشعبية الديمقراطي الأردني: تأسس هذا الحزب بهذه التسمية أواخر عام ١٩٩٠، وهو تحول من منظمة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في الأردن. وجاء تحوله هذا بناء على رغبته في اضفاء شرعية على عمله العلني اثر اصدار قانون الاحزاب الذي يمنع من ارتباط أي حزب أردني مع احزاب غير أردنية، ومع ذلك فما زالت العلاقة قائمة بينه والجبهة الشعبية

"ويسترشد" بالماركسية اللينينية. وكان يمثله في برلمان عام ١٩٨٩ النائب د. ذيب مرجي الذي فاز عن محافظة اربد. وهو يرفض المسيرة السلمية، ويعارض "برنامج التصحيح الاقتصادي"، ويتزعمه عضو مجلس وطني فلسطيني سابق هو عزمي الخواجا، الذى كان عضوا في اللجنة الملكية لصياغة الميثاق الوطني. وقد عانى هذا الحزب من انسحاب عدد كبير من اعضائه في جميع المستويات التنظيمية في ربيع عام ١٩٩١، ولم يتبلور هذا الانسحاب على شكل انشقاق.

٥- الحزب التقدمي الأردني: هو انشقاق عن حزب الشعب الديمقراطي، وكان انعكاسا لانشقاق الجبهة الديمقراطية، الذي تزعمه ياسر عبد ربه، وكانت شعاراته الاساسية التي قادت للانشقاق " التجديد والديمقراطية" والانفصال التام عن الجبهة الديمقراطية، والمطالبة بمراجعة دور الفكر الماركسي اللينيني في التكوين السياسي للحزب، والمطالبة بالانفتاح على الافكار التقدمية كافة والاستفادة منها. وقد تجددت هيكلية هذا الحزب اثر مشروعات وحدوية مع منظمة حزب العمال الشيوعي الفلسطيني في الاردن، وحزب الحرية، ويخوض الان العديد من النقاشات مع تيارات سياسية يسارية من اجل حزب يساري واحد في الاردن. يتزعم هذا الحزب عضو مجلس وطني فلسطيني سابق هو علي عامر، ويقف مع المسيرة السلمية، وله موقف معارض من برنامج التصحيح الاقتصادي.

ثالثا: الأحزاب القومية

وهي أحزاب ذات جذور فكرية وأيديولوجية بالأحزاب القومية العربية.

١- حزب البعث العربي الاشتراكي: وهو الحزب الذي يعتبر امتدادا لحزب البعث الأقدم في الأردن، ويعترف بشرعية القيادة القومية في العراق. وأعيدت له الحياة عام ١٩٨٩، وتطور نشاطه وامتداده التنظيمي اثناء ازمة الخليج والحرب ضد العراق، ويتزعمه الصيدلي تيسير الحمصي وهو من قدامى البعثيين واحد النقابيين البارزين. ويمثله في مجلس النواب الحالي النائب خليل حدادين الذى فاز عن الدائرة الثالثة بعمان. ويقف ضد المسيرة السلمية، وضد "برنامج التصحيح الاقتصادي". ومن اكثر الداعين لرفع الحصار عن العراق والتكامل معه. وقد قام الحزب بتوقيع ميثاق تعاون مع حزب البعث الحاكم في العراق .

٢- حزب البعث التقدمي: وهو الحزب الذي يعتبر نفسه امتدادا لحزب البعث الأقدم في الاردن، ويعترف بشرعية القيادة القومية في سوريا، ويتزعمه محمود المعايطة، أحد الضباط السابقين في الجيش الأردني الذي كانت له صلة بحركة الضباط الأحرار، كما انه أحد مؤسسي منظمة الصاعقة المسلحة في نهاية الستينات. وموقف الحزب غير مؤيد للتسوية السلمية، ويقف ضد "برنامج التصحيح الاقتصادي"، وليس له اي نائب في البرلمان.

٣- الحزب العربي الديمقراطي الأردني: تأسس هذا الحزب على أثر نقاشات ولقاءات واسعة بين تيارات سياسية جذورها في حزب البعث العراقي أو السوري أو لجان آذار. ويرفع هذا الحزب شعارات قومية، ويحاول أن يزاوج بين الفكر القومي والديمقراطية والاسلام، ويتزعمه الكاتب المعروف مؤنس الرزاز. وكان النائب سمير حباشنة الذي فاز عن محافظة الكرك في انتخابات عام ١٩٩٣، هو نائب الحزب في البرلمان، قبل ان يعلن عن استقالته منه. وقد عانى هذا الحزب من عدة حالات تسرب، ويقف ضد التسوية السلمية و"برنامج التصحيح الاقتصادى".

٤- حزب الجماهير العربي: وهو حزب قومي نشأ حديثا حيث رخص له في منتصف عام ١٩٩٣، وتبلور الحزب بناء على مناقشات استمرت حوالي السنة بين مجموعة من المؤسسين الذين ينتمون الى جيل الستينات والسبعينات. ويهدف هذا الحزب القومي في الاتجاه الى استمرارية التحول الديمقراطي حتى تصبح سليمة وبعيدة عن التشويه.، ويؤمن الحزب بالصراع السياسي الايجابي السلمي. ويعتبر القضية الفلسطينية هي القضية المركزية للوطن العربي، واكد على خصوصية العلاقة الاردنية الفلسطينية. ويمتاز حزب الجماهير العربي، الذى يتزعمه السيد عبد الخالق شتات، بان مركزه في مدينة اربد، ومن هنالك ينطلق في نشاطه الى بقية انحاء البلاد، وهو بذلك الحزب الوحيد الذى يستقر مركزه خارج العاصمة الاردنية.

٥- حزب جبهة العمل القومي: وهو حزب حديث نشأ كتجمع لاكثر من حزب سياسي صغير مثل حركة التحرير الشعبية العربية، والبعث العربي الاشتراكي

"القيادة الموحدة"، وحزب الشعب الثوري، وشخصيات قومية مختلفة. ويتميز هذا الحزب بانه نتاج لتجمع احزاب قومية راديكالية. ويقف هذا الحزب موقفا معارضا من العملية السلمية، ويتزعمه البعثي السابق د. محمود الزعبي.

رابعا: الأحزاب الحديثة النشوء

تعتبر هذه الأحزاب نفسها في المجمل أحزاب الوسط، وقد يكون من المختلف عليه تصنيفها، فهي تتراوح فعليا بين اليمين والوسط، ولا تبرز في خطوطها البرنامجية اختلافات عميقة. وبدأ التفكير في تأسيس جميع هذه الأحزاب اثر التحولات الديمقراطية، أي بعد عام ١٩٨٩، وتشمل عددا من الأحزاب هي:

١- حزب المستقبل: وهو أحد الأحزاب الحديثة التي تشكلت بعد عام ١٩٨٩، وقام أمينه العام سليمان عرار بدور رئيسي في تشكيله. وقد تقلد السيد عرار خلال السبعينات والثمانينات مناصب في السلطة التنفيذية، حيث كان في اوائل الثمانينات وزيرا للداخلية، تم كان أول رئيس لمجلس النواب عام ١٩٨٩. ويمثل هذا الحزب توجها وسطيا، وله موقف نقدي من تطور العملية السلمية، وكذلك من "برنامج التصحيح الاقتصادي"، ومع مواقفه النقدية فان الحزب يقف الى جانب الحكم. والمحصلة النهائية هي أنه من الاحزاب المؤيدة للحكومات المتعاقبة، ويمثله النائب المهندس حماد ابو جاموس الذي فاز عن محافظة العاصمة في انتخابات عام ١٩٩٣.

٢- حزب التقدم والعدالة: وهو حزب حديث تشكل بعد عام ١٩٨٩ بمبادرة من بعض الشخصيات السياسية التي تولت مناصب سياسية في الأردن قبل عام ١٩٨٩ ومجموعة من الاقتصاديين والرأسماليين الكبار. ويرأس الحزب أحد رجال الأعمال البارزين الأردنيين، وهو السيد علي فريد السعد، وموقفه من المعاهدة الاردنية الاسرائيلية موقف مؤيد.

٣- حزب اليقظة: وهو حزب حديث لم يكن له وجود قبل عام ١٩٨٩، وكان المبادر في تشكيله أمينه العام عبد الرؤوف الروابده، الذي شغل العديد من مناصب السلطة التنفيذية خلال السبعينات والثمانينات. ويدافع هذا الحزب عن الديمقراطية الليبرالية، ويعتبر ان الامة هي مصدر السلطات. وقد شارك امينه

العام كوزير في اكثر من حكومة، وفي الوقت الحالي يشغل موقع نائب رئيس الوزراء، ويمثله في مجلس النواب الحالي امينه العام السيد عبد الرؤوف الروابده الذي فاز في الانتخابات البرلمانية عام ١٩٩٣ عن محافظة اربد، والنائب ابراهيم سمارة الذي فاز في الانتخابات ذاتها عن لواء الرمثا. وتجدر الملاحظة الى ان امينه العام كان قد حجب الثقة عن حكومة المجالي في كانون الأول ١٩٩٣ فيما منح النائب الثاني الثقة للحكومة نفسها. ويقف الحزب موقف المؤيد من المعاهدة الاردنية الاسرائيلية ومن "برنامج التصحيح الاقتصادي".

٤- حزب العهد: بدأت محاولات تشكيل حزب العهد منذ نهاية عام ١٩٨٩، وقد بدا وكأنه الحزب الذي يحمل هم الشخصية الوطنية الأردنية والبرنامج الوطني الاردني في مواجهة حالة الاغتراب التى تعيشها الاحزاب في الانغماس بالمشكلات والبرنامج الفلسطيني. كما ظهر الحزب في بداياته على انه الاطار الحزبي للدولة الاردنية، وبالفعل فقد شهد هذا الحزب اتساعا كبيرا خلال السنتين الاولتين لتاسيسه، ثم ما لبث ان انحسر نشاطه مع قيام العديد من الاحزاب الاخرى. ويتزعمه النائب عبد الهادي المجالي، الذي شغل عددا من مناصب السلطة التنفيذية المهمة خلال فترة السبعينات والثمانينات، حيث كان رئيس هيئة أركان سابق ومدير أمن عام سابق. ولحزب العهد خمسة نواب على الأقل أحدهم الأمين العام. وقد دخل الحزب مع عدد من النواب في كتلة نيابية هي جبهة العمل القومي، ويقف الحزب مؤيدا للمعاهدة الاردنية الاسرائيلية، وهو مع برنامج التصحيح الاقتصادي.

٥- حزب الوطن: وهو حزب حديث يتزعمة عاكف الفايز، وزير سابق، وخاض الحزب الانتخابات النيابية لعام ١٩٩٣، ولا يمثله أي نائب في البرلمان الحالي. ومع انه من المؤيدين للمسيرة السلمية الا انه رفض ما آلت اليه المفاوضات في المعاهدة الاردنية الاسرائيلية، وموقفه غير واضح بالنسبة لـ"برنامج التصحيح الاقتصادي".

٦- حزب التجمع الوطني الأردني: وهو حزب حديث يتزعمه مجحم الخريشا، ويمثله في البرلمان أربعة نواب. ودخل حزب التجمع الوطني مع احزاب اليقظة،

والتقدم، والعدالة، والوطن، والمستقبل في ائتلاف حزبي يسمى الجبهة الوطنية، ويرأسه رئيس حزب الوطن.

وتجدر الاشارة الى أنه لا يوجد لهذه الأحزاب جميعها - باستثناء جبهة العمل الاسلامي - أي تعداد تنظيمي يذكر، وهي غير قادرة، كما كانت في الخمسينات والستينات، على تحريك الجماهير وتأطيرها، وتعيش فعليا في أزمة. ففي استطلاع أجراه مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية، تبين أن أقل من (٢٪) من مجموع الناخبين ينتمي الى أحزاب، وان (٦.٣٪) فقط ينوي الانضمام مستقبلا الى أحزاب.

وبقيت الاحزاب السياسية في الاردن تعاني من عدم وجود فواصل حقيقية بين برامجها السياسية، ومن ظاهرة التسرب في العضوية. وبينما كانت هذه الظاهرة في اوائل التسعينات تختص بالاحزاب اليسارية وبتأثير التغييرات الكبيرة التي شهدتها الدول الاشتراكية، وارتفاع اصوات توسيع الديمقراطية الداخلية، وأزمة القيادات التقليدية، إذ بهذه الظاهرة تتطور لتمس جميع الاحزاب بما فيها جبهة العمل الاسلامي او جماعة الاخوان المسلمين، كأحد النتائج الرئيسة لحرب الخليج ، وعدم قدرة هذه الاحزاب علي احداث تأثيرات ملموسة داخل المجتمعات في ظل وضع اقتصادي قاس.



الفصل الثالث
النقابات المهنية

الفصل الثالث
النقابات المهنية



يعود التأسيس الفعلي للنقابات المهنية الى عقد الخمسينات من هذا القرن، مع أن سليمان الموسى، المؤرخ الأردني المعروف، يشير الى أن مجلس وزراء الامارة وافق على تأسيس أول نقابة مهنية في الأردن في ١٩٤٤/٢/٢، وكانت هذه النقابة تجمع المهنيين من اطباء وصيادلة، الا أنها لم تستمر طويلا.

وتأسست عام ١٩٥٠ نقابة المحامين وهي بذلك أقدم نقابة مهنية ما زالت مستمرة في وجودها الى الان. وفي عام ١٩٥٤ تأسست نقابة الأطباء، وعام ١٩٥٧ نقابة الصيادلة، في حين تأسست نقابة المهندسين عام ١٩٥٨، فيما شهدت نهاية الستينات تأسيس بعض النقابات المهنية الأخرى مثل نقابة أطباء الأسنان، والمهندسين الزراعيين (١٩٦٨) وأخيرا نقابة الجيولوجيين (١٩٧٢). وكانت هنالك تشريعات قانونية تحكم مزاولة المهن، قبل نشأة نقاباتها، مثل قانوني مزاولة مهنة المحاماة لعامي ١٩٣٦ و١٩٤٤ [٤٥] وقانون مزاولة المهن الهندسية لعام ١٩٥٣[٤٦].

ومن الملاحظ أن النقابات المهنية لم تؤسس بناء على جهد طوعي مطلبي احتاج لقيام منظمات تحمي حقوق العاملين بها، فنحن لم نشهد أي نضال مطلبي مارسه المهنيون في الأردن خلال الأربعينات أو الخمسينات، وبخاصة أن أعدادهم في ذلك الوقت كانت محدودة. ونعتقد بأن هنالك محددين كان لهما الدور الرئيس في نشأة هذه النقابات وهما:

المحدد الأول: ان ممارسة المهن مثل المحاماة أو الصيدلة أو الطب أو الهندسة كانت بحاجة الى تشريع يمثل الاطار القانوني لممارستها، سواء كان ذلك على صعيد المتطلب الأكاديمي ام على صعيد الممارسة وادابها والعقوبات التي توقع بحق المخالفين لها. وكانت هذه الحاجة الى التشريع مطلوبة من قبل الدولة وذلك لرغبتها في مأسسة العمل المهني، ومطلبا للمهنيين من خريجي الجامعات لحماية مهنهم وتنظيمها، وبخاصة في المجتمع الاردني آنذاك الذي كان يسمح للبعض بممارسة مهنة مثل المحاماة او الهندسة بناء على الخبرة والاقدمية الوظيفية (٤٧).

المحدد الثاني: لقد مثل هؤلاء المهنيون فئة اجتماعية نخبوية بحكم تحصيلهم العلمي والموقع الاجتماعي المرموق لهذه المهن وندرتها. وقد دعت الحاجة هذه الفئة الاجتماعية - التي امتازت بتميزها السياسي، واستفادة أفرادها من التجارب النقابية المهنية في الدول التي أكملوا فيها دراستهم الجامعية مثل سوريا، ومصر، ولبنان - الى تكوين أطر تنظيمية لهم اتخذت شكل النقابات.

وتجدر الاشارة الى أن النقابات ارتبطت - في مرحلة ولادتها - بالنشاط السياسي العام في الاردن الى حد كبير. فمعظم المهنيين كانوا على ارتباط دائم مع الحدث السياسي في الاردن، وبعض المهنيين الناشطين في نقابتهم المهنية كانوا زعماء لأحزاب سياسية امثال الاطباء عبد الرحمن فرعون (الوطني الاشتراكي) وعبد الرحمن شقير ويعقوب زيادين (الجبهة الوطنية) والمحامين ابراهيم بكر، ويحي حمودة، وجبرا الانقر (الجبهة الوطنية) وعبد الله الريماوي، وسليمان الحديدي، وعبدالله نعواس (٤٨) من قيادي حزب البعث، والطبيب مصطفى خليفة، الوزير لاكثر من مرة.

لقد استفادت هذه النقابات من فترة الانفتاح السياسي التي شهدها الاردن حتى عام ١٩٥٧. وبعيدا عن الاهداف المهنية - التي تحققت جميعها مع ميلاد النقابات - فان النقابات أدت دورا أساسيا في الحياة السياسية. فقامت نقابة المحامين ابان الاحداث الدامية في انتخابات عام ١٩٥٤ برفع قضية ضد السلطة التنفيذية، وتقديم شهادتها الى لجنة التحقيق في الاحداث، وطالبت بمحاكمة

المسؤولين الحكوميين عن التزوير (٤٩)، فيما اعلنت نقابتا الاطباء والمحامين عام ١٩٥٥ الاضراب العام احتجاجا على محاولة ادخال الاردن لحلف بغداد(٥٠) وطالبت نقابة المحامين باستقالة الحكومة الاردنية آنذاك (٥١)، ورحبت نقابة الأطباء في بيان اصدرته بطرد قائد الجيش البريطاني، واعتبرته تحقيقا لرغبات الجماهير (٥٢).

وبالرغم من أن تأسيس النقابات كان في فترة الخمسينات، فقد شهدت أوائل السبعينات، وعلى وجه التحديد عام ١٩٧٢، تغييرات مهمة في قوانينها. فبينما كانت قوانين النقابات خلال الخمسينات تعلن ان النقابات هي شخصيات اعتبارية، ولم تنص على اية مادة تسمح للسلطة التنفيذية بالتدخل في شؤون النقابات أو أية مواد تفرض قيودا عليها، الا أن التعديل الذي طرأ على هذه القوانين في أوائل السبعينات سمح للسلطة التنفيذية، ممثلة بمجلس الوزراء، حل النقابات المهنية، اذا ما وجدت ضرورة امنية لذلك، كما أنها تستطيع حل مجالس النقابات المهنية اذا ما كان وجودها واستمرارها يهدد السلامة العامة(٥٣). كما أن القوانين الجديدة للنقابات جعلت موافقة مجلس الوزراء ضرورية لنشأة أي تجمع مهني، كما أن لمجلس الوزراء الحق بحل التجمع المهني(٥٤). وبذلك أصبحت النقابات تحت سيطرة السلطة التنفيذية.

ويتضح لنا عند دراسة قوانين النقابات المهنية أن لهذه النقابات محورين أساسيين يدور النشاط حولهما، هما:

المحور الأول: تنظيم مزاولة المهنة، فالنقابات جميعها مسؤولة عن مزاولة اصحاب المهنة، والانتساب لهذه النقابات سبب اشتراطي وقبلي لمزاولة المهنة(٥٥)، وبدونه لا يحق لصاحب المهنة ممارسة المهنة. فمثلا لا يستطيع الطبيب ممارسة مهنة الطب قبيل انتسابه للنقابة، ويبرز هنا افتراق النقابات المهنية عن العمالية. كما أن النقابة هي الجهة المسؤولة عن تنظيم اشكال المزاولة، فهي تصدرالتعليمات والانظمة التي تحكم المزاولة، كشروط ومواصفات المكاتب الهندسية (٥٦) أو الصيدليات والمستودعات(٥٧) أو أجور ألاطباء ونظم المناوبة لهم (٥٨) والسقف الاعلى "الكوتا" لعمل المكتب

الهندسي[٥٩]. ورتب هذا على النقابة مهمة جديدة مرتبطة بتنظيم مزاولة المهنة، وهي رفع المستوى العلمي، والفني، والأدائي لمنتسبيها ، ووضعت في هذا السياق لوائح لمعاقبة مخالفي أصول المهنة وبذلك أصبحت النقابة، كما وصفها أحد الباحثين المهتمين بالعمل النقابي المهني "النقابة تقبل، النقابة تنظم، النقابة تعاقب" [٦٠].

المحور الثاني: الدفاع عن حقوق المهنيين في النقابة. فقد اشتملت هذه القوانين، في أغلب أهداف وجود النقابة، علي انها تعمل على وحدة أعضائها ، والدفاع عن مكتسباتهم، وتحصيل حقوقهم من المؤسسات التي يعملون بها ، سواء كانت حكومية أو شبة حكومية او قطاع خاص. اضافة الى التأكيد على تأمين حياة كريمة للمنتسبين، وتأمينهم في حالة العوز أو المرض أو الشيخوخة[٦١]. في حين يرى العديد من المهنيين الآن أن ازدواجية مهمة النقابة هو عقبة في انجاز أعمالها ، ويعتقدون أن النقابة أصبحت تهتم بالهدف الثاني على حساب المستوى الفني والأدائي للمهنة، ويطالب بعضهم بتكوين تجمعات مهنية خاصة بالمستوى الفني والادائي للمهنة، علي ان يكون اختيار هيئاتها الادارية بناء على معايير تقويمية مختلفة عن تلك السائدة في النقابات الآن، بحيث تهتم هذه المعايير بأشخاص يمثلون مدارس فنية متباينة.

واشترطت النقابة لعضويتها التحصيل الاكاديمي بدءا من الدرجة الجامعية فأعلى في مجال تلك المهنة، ونصت بعض النقابات على شروط اضافية مثل: ستتي تدريب، وأداء امتحانين أحدهما كتابي والآخر شفوي بالنسبة للمحامين، وتقديم بحث علمي في المهنة [٦٢]. أما نقابة الأطباء فقد اشترطت لعضويتها ، اضافة الى الدرجة الجامعية في الطب، سنة تدريب، واجتيار امتحان الامتياز للطبيب العام، والامتحان التخصصي للطبيب المتخصص[٦٣].

وبالنسبة لهيكلية النقابات فقد جاءت عبر شكل مراتبي بسيط من مستويين:

الأول: الهيئة العامة ويمثلها الأعضاء المسجلون في النقابة والمسددون لجميع التزاماتهم المالية وهي السلطة الأعلى، وتعقد كل سنة اجتماعا عاما لها ، تناقش فيه التقريرين الاداري والمالي للنقابة وتصادق عليهما ، وهي التي تنتخب

مجلس ادارة للنقابة، ويناط بها تعديل قوانين النقابة، وتعديل تشريعاتها، واضافة تشريعات جديدة (٦٤).

الثاني: مجلس النقابة وينتخب، بشكل مباشر، كل سنتين من الهيئة العامة، اضافة الى انتخاب النقيب ونائب النقيب. ومجلس النقابة هو المسؤول عن تسيير اعمال النقابة امام الجهات الرسمية وغير الرسمية، والقضائية، ويناط به وضع الخطط لسير أعمال النقابة، وصرف أموالها كل عام، ويقدم التقريرين الاداري والمالي عن هذه الأنشطة لتصادق من قبل الهيئة العامة (٦٥). وأكدت جميع قوانين النقابات على عدم جواز انتخاب النقيب لأكثر من مرتين متتاليتين.

ونصت جميع قوانين النقابة على هذه الهيكلية وعلى الانتخاب المباشر من قبل الهيئة العامة. وقد قسمت نقابة المهندسين الهيئة العامة الى شعب حسب التخصص، ولكل شعبة مجلس بحيث يتم الانتخاب على مستويين الاول: انتخاب هيئة الشعبة لمجلس الشعبة. والثاني: انتخاب الهيئة العامة لمجلس النقابة، شريطة أن يكون المرشحون لمجلس النقابة قد سبق لهم الفوز في انتخابات مجالس الشُعب. وبذلك كان في نقابة المهندسين ستة مجالس شُعب حسب التخصص (مجلس شعبة المهندسين) المدنيين، والكهربائيين... الخ(٦٦).

أما نقابة الصيادلة فقد قسمت شروط عضوية مجلسها حسب قطاعات العمل التي ينتمي لها الصيادلة، فاشترطت أن يحتوي المجلس على: ثلاثة اعضاء يمثلون القطاع الخاص، وأربعة يمثلون اصحاب الصيدليات او المستودعات، وثلاثة من العاملين في القطاع العام (٦٧).

وأنشئت الى جانب هذين المستويين حول مجلس النقابة في كل من النقابات لجان بعضها علمي مثل لجنة المواصفات في نقابة المهندسين، وجمعية أطباء الجهاز الهضمي في نقابة الأطباء ... الخ والاخرى نقابية كاللجان الثقافية، والاجتماعية .. الخ.

وخلال الستينات كان المجتمع الأردني بحاجة الى المهنيين حديثي التخرج، وقادرا في الوقت نفسه على استيعابهم. هذه الحاجة من ناحية والقدرة على

استيعاب هؤلاء المهنيين، وبقليل من الوقت، واعتمادا على المزايا المعنوية والمادية من ناحية اخرى، جعلت النقابات قادرة على تشكيل فئة اجتماعية متميزة أقرب ما تكون الى النخبوية. ولم تكن النقابات آنذاك تعاني من اشكالية الهم المهني المتمثل في الحقوق، والمكتسبات، والبطالة، والعمل، لذا فقد كانت النقابات مهتمة بمحورين اساسيين وهما:

المحور الأول: تطوير الأنظمة والتعليمات التشريعية تجاوبا مع تطور التخصصات، ولا نستطيع أن نجزم بمقدار تأثير هذا التطوير على رفع المستوى الفني او الادائي لهذه المهن، الا انه وعلى ما يبدو بقي هامشيا دون المطلوب.

المحور الثاني: تفاعل النقابات مع النسيج السياسي للبلاد عبر اهتمامها بالقضايا السياسية المطروحة على الساحة الأردنية، وساعد على ذلك توجه الأحزاب والشخصيات السياسية نحو النشاط النقابي، سواء كان ذلك على صعيد الترشيح والفوز في انتخابات مجالس النقابات أم على صعيد استخدام هذه المجالس في مواقف سياسية تجاه القضايا المطروحة. وليس غريبا ان نجد ان معظم القيادات السياسية في الأردن - تلك التي وصفت في فترة بأنها معارضة للنظام أو تلك التي تبوأت مناصب تنفيذية في الحكم - كانت في عضوية المجالس.

وبالرغم من ان المجتمع قد شهد في نهاية الستينات وأوائل السبعينات، وبشكل متنام، سيادة مفاهيم وقيم اجتماعية مؤداها التوجه نحو الدراسات المهنية من طب، وهندسة، وصيدلة، اضافة الى توجه الدولة نحو انشاء الجامعات وتقديم المنح والبعثات للدول الاخرى لدراسة هذه التخصصات، الامر الذي جعل الاردن مكانا يعج بالمهنيين، الا أن النقابات لم تعان من اشكاليات مهنية، اذ ان الخليج كان يستطيع استقدام هؤلاء المهنيين واكثر منهم. وبذلك أصبح الخليج سوقا للعمالة موازيا للسوق الأساسي ويتفوق عليه بالمزايا المادية، اضافة الى ان تدفق المساعدات على الاردن، وتحويلات العاملين بالخارج جعلتا السوق المحلي بحاجة دائمة لهؤلاء الخريجين ضمن المشروعات الحكومية للتوسع بخلق بني تحتية للخدمات اضافة للمشروعات العمرانية والاستثمارية التي اتجه

لتنفيذها القطاع الخاص. ولذا فان الهم المهني لم يكن اضطراريا لعدم وجود أزمات في هذه القطاعات.

وظهرت الازمة جلية في منتصف الثمانينات بين النقابات المهنية وجمهور المهنيين. فالنقابات المهنية، منذ خروج المقاومة من الاردن، ونظرا لعدم المس بها كما جرى للنقابات العمالية على سبيل المثال، كانت قد بدأت تؤدي دورا اساسيا في ان تكون منبرا تعبيريا للشارع السياسي في الاردن، وذات مواقف متمايزة عن مواقف الحكم. وفيما كانت النقابات المهنية حتى منتصف السبعينات يقودها بشكل او باخر جيل الخمسينات، واغلبهم من ذوي الاتجاهات القومية، فان نهاية السبعينات شهدت دخولا متزايدا لفصائل منظمة التحرير الى جانب افراد الشيوعيين بعد ان شكلت الفصائل اليسارية، وحركة التحرير "فتح"، التي لعبت دورا في العمل الداخلي لمجالس النقابات. وكانت النقابات المهنية منذ اتفاقيات كامب ديفيد ذات تأثير مهم في التعبير عن مواقف الأحزاب المسيطرة على مجالسها، أو الموقف الشعبي في رفضها لمحاولات التسوية السلمية مع اسرائيل، والتأكيد على شرعية منظمة التحرير الفلسطينية، واهتمامها البارز في تفاصيل القضية الفلسطينية، أو القضايا السياسية العامة في المنطقة العربية. فاصبحت النشاطات التضامنية في المناسبات الفلسطينية ذات مكان هام في النشاطات النقابية، واصبح احياء اليوم العالمي للشعب الفلسطيني، ويوم الأسير الفلسطيني، ويوم الأرض، واسبوع التضامن مع "الأهل في الارض المحتلة"، ويوم التضامن مع ليبيا ضد التهديدات الأمريكية أو القصف الامريكي لليبيا، واحياء يوم الانتفاضة سمات اساسية للنشاط النقابي من خلال ندوات وبازارات، وتشكلت لجان لتنظيم هذا العمل، اضافة الى اللجان الدائمة مثل: لجنة التضامن مع المهني في الاراضي المحتلة، ولجنة المهني المعتقل، ولجان التبرعات [٦٨].

وكانت النقابات تحقق هدفا مزدوجا بالتوسع في هذه النشاطات. الأول هو ابراز دور النقابات المهنية المستقل عن الدولة في فترة ما بعد منتصف الثمانينات، والتوسع في شمولية الحكم وانحسار حجم المساحة الهامشية

النقدية، وبذلك تحولت هذه النقابات الى أدوات فعالة لصالح الأحزاب المسيطرة على المجالس مما جعل النقابات المهنية، سواء على مستوى النشاط أم على مستوى المكان، موئلا للعناصر السياسية كافة. اما الثاني فهو مواجهة الأحزاب غير المشروعة، واذا كان مثل هذا الأمر مبررا او مقبولا من قبل جمهور المهنيين في الوقت السابق فهو أكثر عرضة للانتقاد منذ منتصف الثمانينات.

لقد برزت منذ منتصف الثمانينات مشكلات حادة داخل القطاع المهني، أهمها عودة أعداد كبيرة من المهنيين الى الأردن من دول الخليج مع محاولات تضييق السوق هناك نتيجة لانخفاض عائدات النفط، وأضيف عليها الزيادة الحادة في عدد الخريجين من المهنيين، فظهرت مشكلة البطالة بوضوح، وكانت السنوات الأخيرة من الثمانينات تعبيرا عن هذا المأزق. وفي الوقت الذي أخذت فيه الجهات الحكومية تبرر عدم قدرتها علي التصدي لهذه المشكلة بمحدودية الموارد، وفرص العمل، تزايدت مطالبة المهنيين بأن تأخذ النقابات دورها كجماعات مصالح تمثل القطاعات المهنية. ولعل عدم مواجهة النقابات بشكل جاد للاجراءات الحكومية التي عمدت الى الغاء العلاوات الفنية التي يتمتع بها المهنيون، التي تصل الى ما يزيد على (١٥٠٪) من الراتب الأساسي، والاستعاضة عنها بقانون العلاوات الموحد الذي خفض العلاوة الى ما بين ٣٠-٤٠٪، كان قد مهد البيئة المهنية للصراع بين معظم جمهور المهنيين ومجالس النقابات. وكان الشعار الاساسي لهذا الصراع هو "لا لتسييس النقابات"، معتبرا أن الاهتمام في القضايا السياسية في المنطقة العربية والقضية الفلسطينية هي أحد اهم الأشكال الفعلية للتسيس، وبالاضافة الى تحول المجالس النقابية الى أمكنة للصراع السياسي تحولت النقابات الى ممثلة للأحزاب ليس أكثر من ذلك. وبالطبع فان انعكاسات هذه المفاهيم لم تكن في اطار الشعار، بل أصبحت فعلية في عزوف المهنيين عن تسديد اشتراكاتهم أو الامتناع عن المشاركة في مجمل النشاطات النقابية كحضور اجتماعات الهيئات العامة أو الانتخابات النقابية، حتى ان حوالي (٢٠٪) من مجموع المسجلين في كل نقابة لم يسددوا اشتراكاتهم السنوية [٦٩].

وعانت النقابات المهنية في نهاية عام ١٩٨٨ من هجوم حاد قادته بعض العناصر الصحفية حول انحرافها عن مهمتها الاساسية، وطال أهمية ودستورية وجود النقابات[٧٠]. واعتبرت المجالس النقابية هذا الهجوم في حينه بداية لخطط حكومية لتصفية النقابات [٧١]. ولكن هذا الصراع انتهى مع الانفراج السياسي الذي بدأ يشهده الأردن من صيف ١٩٨٩، وتوج باستئناف الحياة النيابية، وانتخاب مجلس النواب الثاني عشر، وتشريع الحياة الحزبية، وقيام الأحزاب السياسية الذي أثر على النقابات المهنية.

ولم تتأثر النقابات على مستوى الديمقراطية الداخلية، اذ لم تقم بعملية تجديد لقوانينها او انظمتها الداخلية، باستثناء تغيير قانون نقابة الصيادلة الذي أصبح ينتخب بموجبه نقيب الصيادلة بناء على الأغلبية البسيطة، بعد أن كان ينتخب عبر تنافس أكثر اثنين من المرشحين أصواتا في دورة انتخابية ثانية[٧٢].

كما أنه اقر في نقابة المهندسين ما سمي "بالمجلس المركزي" الذي يتم انتخابه من قبل الهيئة العامة، ويتكون من ثلاثمائة عضو، وجاء في الترتيب الهرمي للنقابة ما بين الهيئة العامة ومجلس النقابة، وفوضت له العديد من الصلاحيات مثل تعديل القوانين والتشريعات الداخلية للنقابة [٧٣].

باستثناء هذين الاجراءين القانونيين لم تجر أية تغييرات تشريعية، فيما قدمت نقابة المهندسين الزراعيين مشروع قانون نقابة جديد ما زال منذ عام ١٩٩٠ على جدول أعمال مجلس النواب ولم يقر الى الآن. لكن كان هنالك تأثيرات جادة للتحولات الديمقراطية على النقابات في السنوات الأربع الماضية، وتراوحت علاقة النقابات مع السلطة بين التوتر والانسجام التام. ففي حين قدمت النقابات المهنية رسالة الى ولي العهد الأمير حسن في ١٩٨٩/٤/٢٦ تطالبه بتشكيل حكومة وطنية لانقاذ البلاد في أعقاب الهبة الشعبية في جنوب الأردن[٧٤]، ودعت اجتماعات النقابات المهنية والندوات التي أخذت تقيمها خلال صيف وخريف عام ١٩٨٩ الى الانفتاح الديمقراطي، والعلانية، ومحاسبة مسؤولي المديونية، انسجمت مواقف النقابات، بشكل تام، مع توجهات السلطة التنفيذية خلال أزمة الخليج وأثناء اندلاع حرب الخليج الثانية، بل انها قامت بفتح لجان

التطوع العسكري للمواطنين، وتشكيل لجان المؤازرة [٧٥]، وجمع التبرعات، واقامة النشاطات التي يرصد ريعها للشعب العراقي.

وأصدرت نقابة المهندسين بيانا طالبت فيه برفع الحظر الاقتصادي عن العراق ومواجهة التحالف الغربي المناوىء للعراق[٧٦]، فيما أصدرت نقابتا الأسنان في الأردن والعراق بيانا أدانتا فيه الهجوم الامبريالي [٧٧]. وأشار نقيب الصيادلة في بيان له عن السياسة التي تتبعها الشركات العالمية للأدوية تجاه العراق المتمثلة بفرض الحصار الدوائي عليه، وطالب النقابات بمقاطعة هذه الشركات [٧٨]، فيما أكد نقيب المهندسين الزراعيين اثناء اجتماعات المجلس العربي للمهندسين العرب على ادانة الحصار على العراق، ومحاولات فرض الحرب عليه [٧٩]. وكذلك أدانت نقابة الممرضين الحصاروالحرب، وقامت بحملة تبرعات نقدية وعينية سيرت مع قوافل التبرعات المهنية للعراق[٨٠].

وتحولت مقرات النقابات المهنية الى مراكز للطوارىء أثناء حرب الخليج ومصادر للمعلومات ومراكز لتجميع التبرعات وتحويلها. وكانت هذه الفترة غاية في الانسجام ما بين الدولة والنقابات. فالأخيرة دعت الى شعار السلطة التنفيذية المتمثل بتمتين الجبهة الداخلية وتعزيز الوحدة الوطنية، ودعت النقابات في ساحة مقر مجمع النقابات المهنية الى تدريب المهنيين على السلاح، ضمن الجيش الشعبي. الا أن هذا الانسجام لم يستمر طويلا، فقد مثل الانفتاح السياسي في الأردن فرصة للنقابات المهنية لتحصيل حقوق المهنيين التي لم تستطع التصدي لها خلال الفترات السابقة، وبالدرجة الأولى "قانون العلاوات الموحد".

فبداية استطاعت نقابة الأطباء من خلال الاحتجاج والمطالبات الدؤوبة على الحصول على تعديل العلاوة الفنية للأطباء فزادت ٦٠٪ [٨١] وبذلك تجاوزت قانون العلاوات الموحد. فيما شددت نقابة المهندسين من خلال رفعها مذكرة لرئيس الوزراء تطالب بالغاء قوانين العلاوة الموحدة للمهندسين، ونظمت بالفعل برنامجا احتجاجيا، بدأته بالاضراب لمدة ساعتين في جميع المواقع الحكومية، وتلته في اليوم التالي باعتصام عام أمام وزارة الأشغال العامة. وبينما كان

برنامج المهندسين الاحتجاجي يصل الى فترة اضراب شامل بعد مهلة قصيرة من الوقت، فان المباحثات مع رئاسة الوزارة جعلت الأخيرة تعلن عن الغاء أنظمة العلاوة الموحدة بالنسبة للمهندسين، واعادة العلاوة الفنية التي كانت قائمة قبل عام ١٩٨٨ وتصل الى ٩٠٪ من الراتب الاساسي (٨٢).

كذلك أعلنت نقابة أطباء الأسنان عن برنامج احتجاجي ردا على رفض وزارة الصحة مساواة علاوة أطباء الأسنان بعلاوة الأطباء البشريين، وأعلنت عن اضراب تصاعدي يبدأ في ١٩٩٢/٣/٢٥ بساعتين، وصولا الى اضراب شامل في ١٩٩٢/٤/١. وبالرغم من أن النقابة بدأت فعليا في تنفيذ النقاط الأولى ببرنامجها الاحتجاجي، الا أن المفاوضات في هذا الشأن قد انتهت بصدور ارادة ملكية بجعل العلاوة الفنية ٩٠٪ من الراتب الأساسي(٨٣). كذلك طالبت نقابة أطباء الأسنان أن يكون لها الدور الرقابي في المواد الطبية المستخدمة في طب الأسنان لتقرر صلاحيتها ومقدار جودتها، كما أنها طالبت، في بادرة هي الأولى من نوعها، بالحصول على ٢٪ من الضرائب التي تجنيها الحكومة من مستوردات مواد طب الأسنان لرصدها لصالح المؤتمرات العلمية التي تعقدها النقابة (٨٤).

واذا كان هذا هو الحال بالنسبة لنقابة أطباء الأسنان، فان نقابة الصيادلة أخذت على عاتقها معالجة مشكلات العاملين في القطاع الحكومي، وشكلت لجنة لمتابعة قضاياهم، وزار وفد نقابي وزارة الصحة لتعديل العلاوة الفنية. ولم تكن هذه القضة ذات أهمية كبرى، اذ ان عدد العاملين في القطاع الحكومي من الصيادلة عام ١٩٩٢ قد بلغ ١١٠ صيدلي(٨٥).

وأثارت تصريحات وزير الصحة الأسبق، الدكتور ملحس عام ١٩٩٤، التي هاجم فيها الصيادلة وحيتان الدواء وتصنيع الدواء في الأردن، توترا شديدا بين الحكومة والنقابة، إذ انه أشار الى ما يمكن أن يفهم منه أن صناعة الدواء قد تكون دون المواصفات الدولية. وقامت نقابة الصيادلة بنشر بيان مطول عارضت فيه طروحات الوزير، واعتبرتها غير صحيحة (٨٦)، وتناولت الصحافة العديد من المقالات حول الموضوع ما بين المؤيد لأحاديث وزير الصحة وما بين تلك المؤيدة

لوجهات نظر النقابة. وكانت تصريحات الوزير تلك مدعاة لخلق حالة شديدة من التوتر بين النقابة والحكومة. فقد أبدت النقابة رغبتها في مقاضاة وزير الصحة على تصريحاته، وعبرت عبر بيانها المطول عن عدم صحة ما جاء في حديث الوزير حول صناعة الدواء [٨٧]. وبالرغم من أن النقابة لم تقاض الوزير، وأنها أبدت ارتياحها لما جاء في بيان رئيس الوزراء حول الصناعات الدوائية المحلية ومحافظتها على المواصفات العالمية [٨٨]، الا ان الحكومة ممثلة في وزير الصحة، قد أعلنت في وقت متأخر من عام ١٩٩٣ أنها سوف تغلق جميع الصيدليات في الأردن التي لا يتفرغ للعمل بها أصحابها انسجاما مع نصوص قانون نقابة الصيادلة. وبالطبع كان لهذا القرار والمهلة التي اعطيت لتنفيذه أثرهما العميق على الصيادلة في الأردن، لأن نسبة كبيرة من الصيدليات الخاصة مملوكة لأشخاص لا يعملون بها، وهذا ما حدا بالنقابة الى استمهال رئيس الوزراء من ناحية، والعمل على تعديل قانون النقابة بحيث أزيل شرط التفرغ من خلال اجتماع استثنائي للهيئة العامة من ناحية اخرى [٨٩].

أما نقابة المهندسين الزراعيين فقد تعرضت في علاقتها مع الدولة لموضوعين. الأول يتعلق بالعلاوات الاضافية للعاملين في الحكومة ورفعها من ٢٠٪ الي ٩٠٪ اعتمادا على مجموعة من العوامل منها ما تفرضه طبيعة العمل من حركة وتنقل واختصاصاتها الفنية المهمة. وبالفعل فقد تم منح المهندسين الزراعيين في منتصف عام ١٩٩٢ علاوة مهنة تقدر ب ٦٠٪ من الراتب الأساسي[٩٠].

أما الثاني فهو النسبة العالية للمتعطلين عن العمل في صفوف المهندسين الزراعيين، ومحاولة النقابة حل هذا الموضوع من خلال زيادة استيعاب الدوائر الحكومية لهم. وبالفعل تم انجاز برنامج تدريبي مدته تسعة أشهر لتدريب المهندسين الزراعيين حديثي التخرج ليعمل على تعيينهم لاحقا، بالاتفاق بين النقابة ومؤسسة التدريب المهني وصندوق التنمية والتشغيل [٩١].

لقد كانت العلاقة بين النقابات المهنية والحكومة الأردنية تسير نحو الانسجام من خلال تحقيق مطالب النقابات المهنية في العلاوات، الا أن هذا

الانسجام تلاه توتر خلال السنة والنصف الماضية حول موضوعين. الأول هو اختلاف النقابات المهنية مع توجهات الحكومة في فرض ضريبة المبيعات واعتبار هذه الضريبة، في أكثر من مرة، رضوخا لادارة صندوق النقد الدولي، ولم يكن هذا التوتر في تجلياته أكثر من عقد ندوات لمناقشة موضوع الضريبة، أو تناولها في الصحافة.

أما الموضوع الأكثر أهمية الذي دار حوله نقاش موسع، فهو موقف النقابات المهنية الرافض للعملية السلمية، وقرارات مجلس النقباء الرافض لأشكال التطبيع كافة مع اسرائيل (٩٢).

وبعد أن كانت النقابات المهنية تقف في مواقع متقدمة في علاقتها مع الدولة خلال السنوات الثلاث الأولى من التحولات نحو الديمقراطية، وتحقق العديد من المكتسبات في حقوق المهنيين، وتؤكد على دورها الأساسي في عملية الانفتاح السياسي والبناء الديمقراطي، وتجلى هذا في تأكيد خطط حكومة السيد مضر بدران على صيانة حرية النقابات، والوعد بترخيص نقابة للمعلمين، واعادة تأكيد البيان الوزاري لحكومة طاهر المصري على المبدأين السابقين، فان السنتين الأخيرتين من تجربة الانفتاح السياسي، شهدتا انحسارا لدور هذه النقابات. فقد أصبح زمام الأمور بيد الدولة التي لوحت بالعديد من التحذيرات - مع أنها لم تأخذ شكل تصريحات رسمية- بأن من حق السلطة التنفيذية أن تحل النقابات نتيجة لعدم شرعية وجودها، اذ لم ينص الدستور الأردني صراحة و"لفظيا" على حق المواطنين في تشكيل "نقابات". وبالفعل شعرت النقابات المهنية أن وجودها مستهدف، وعبرت عن ذلك بالعديد من المواقف وكانت تطالب الحكومة باستمرار بتوضيح مواقفها تجاه النقابات، وأوضحت خلال لقائها مع ولي العهد الأمير حسن، بأن النقابات دستورية، وأنها تندرج ضمن حق المواطنين في تشكيل الأحزاب والجمعيات رغم عدم وجود نص لفظي لها في الدستور (٩٣).

وشهدت سنوات الانفتاح السياسي صراعا داخل النقابات بين القوى السياسية، فبينما كانت مجالس النقابات مستعصية على التيارات الاسلامية وبقيت معاقلا للقوميين واليساريين طوال تاريخها، وبشكل أقل للنقابيين

المستقلين ذوي الاتجاهات السياسية الليبرالية، فان التسعينات، ومنذ عامي ١٩٩١-١٩٩٣، شهدت سيطرة التيار الاسلامي المكون من عناصر الاخوان المسلمين وأصدقائهم على مجالس النقابات. وقد رفعت قوائم المرشحين الاسلاميين لانتخابات هذه المجالس شعارا مركزيا مفاده "لا لتسيس النقابات". وكان هذا الشعار يجد صداه مع المهنيين، خاصة أنه كان يطرح سابقا. ولم تفد النشاطات التي اتخذها أعضاء مجالس النقابات من اليساريين وأصدقائهم في ايقاف فوز مرشحي التيار الاسلامي. ويعتقد أن الأسباب الرئيسية وراء فوز التيار الاسلامي، اضافة الى شعارات الحملة الانتخابية، هو أن هذه الفترة هي فترة صعود جماهيريتهم بشكل عام في البلاد. وبقيت نسب المقترعين تدور حول ٢٠٪ من عموم المسجلين في الهيئات العامة. وشهدت نقابة المهندسين في الدورة الانتخابية الأخيرة استثناء نسبيا كان وراءه البرنامج الذي قامت به النقابة لتسهيل حصول المهندسين على شراء سيارات، أو أدوات كهربائيه أو أجهزة حاسوب "كمبيوتر" بالأقساط الطويلة الأمد (٩٤).

وعلى الرغم من أن شعارات الانتخابات كانت تركز على عدم تسيس النقابات، الا انه عند استعراضنا لنشاطات النقابات الحالية نجد أنها لم تتغير، وانما جرت عملية احلال لنشاطات مقابل أخرى، فأصبحت المعارض والنشاطات التي تهدف الى دعم الانتفاضة تطغى عليها نشاطات "حماس" في الأراضي المحتلة، بينما أصبح هنالك تركيز على ما يجري في البوسنة والهرسك، وكثفت الندوات التي تظهر رأي الاسلام في القضايا المطروحة أو التي تسلط الضوء على التجربة السودانية...الخ (٩٥).

وتشهد النقابات الآن وجود تيارين بين المهنيين. الأول يرى اقصاء النقابات عن أي دور سياسي لها، بينما يعتقد التيار الثاني أن من المهمات الأساسية للنقابات التدخل في الحياة السياسية بمعناها الواسع لتهتم بالقضايا التي تجري في المجتمع عبر مواقف تعبيرية تخصها.


الفصل الرابع
النقابات العمالية

الفصل الرابع
النقابات العمالية

٤

تعود بدايات نشأة الطبقة العاملة في الأردن الى مرحلة العشرينات، ولكن هذه الجذور لم تمثل طبقة عاملة منسجمة وذات خصائص واحدة، اذ انها ظهرت كعمالة هشة تعتمد على أسلوب المياومة، وهذا جاء متماشيا مع ضعف الموارد المحلية، وعدم وجود قاعدة انتاجية، اضافة الى مساهمة السياسات الانتدابية البريطانية في الأردن ببقاء الوضع على ما هو عليه (٩٦).

ومع ذلك فنحن نجد أن عددا من سكان الأردن يتحولون الى عمال موسميين، بناء على مشروعات بريطانية تجري في الاردن او فلسطين، وكانت تهدف في أغلبها الى انشاء طرق لغايات استراتيجية وأمنية بين فلسطين والعراق أو في داخل فلسطين والأردن، وبالذات في فترة الحرب العالمية الثانية (٩٧).

وتعود أولى محاولات التنظيم النقابي العمالي في الاردن لعام ١٩٤٦ حينما أنشأ عمال وموظفو سكة الحديد بعمان فرعا لنقابة سكة الحديد في حيفا، ولم يستمر هذا الفرع طويلا، اذ أن النقابة الام ما لبثت أن انهارت بفعل أحداث فلسطين عام ١٩٤٨ (٩٨).

واختلف الوضع جذريا اثر حرب عام ١٩٤٨ ووحدة الضفتين، فقد كانت الحركة النقابية العمالية في فلسطين أكثر خبرة وأعمق تنظيما وتطورا. وبالفعل نشطت في الضفة الغربية، ولفترة من الزمن، جمعية العمال العرب الفلسطينية، التي كانت أهم النقابات العمالية الفلسطينية، ومارست هذه النقابة نشاطها في الأردن وفلسطين منذ عام ١٩٥٠، ثم ما لبثت أن تغير تكوينها الفلسطيني عام

١٩٥٢ لتتحول الى منظمات أردنية. ومع ان لوري براند تعتقد ان الحكومة الاردنية هي التي اجبرت هذه النقابات على التحول الى تنظيمات أردنية[٩٩]، فان القيمري - احد قادة النقابات العمالية - يشير الى ان الأمين العام لجمعية العمال العرب الفلسطينية قام بزيارة لعمان عام ١٩٤٩ ليشكل نقابات فيها، ثم يشير الى أن الجمعية اتخذت قرار تحويل اسمها الى جمعية العمال العرب الاردنية عام ١٩٥٢ من تلقاء نفسها[١٠٠]. ويضيف تقرير الأمين العام الذي تحدث فيه عن تشكيل النقابات العمالية في الاردن عام ٢٥٩١ الى ان الجمعية الفلسطينية وجدت العمال الأردنيين في وضع مزر، يهددهم فيه أرباب العمل بالفصل وتخفيض الأجور، مما جعل من الضروري بناء اطر عمالية، تأخذ على عاتقها تحقيق وحدتهم وتدافع عن حقوقهم [١٠١].

وبالفعل، فان التوسع في انشاء نقابات عمالية في الأردن يعود الى هذه الفترة، اذ استفادت القيادات العمالية من الانفراج السياسي الذي بدأ يشهده الأردن في منتصف عام ١٩٥٣، اضافة الى دفع القوى السياسية بجهودها نحو التأطير العمالي بما في ذلك الاخوان المسلمين الذين كانوا يدعون العمال الى تشكيل النقابات، بل ان عددا من الاخوان كان وراء تأسيس بعض هذه النقابات[١٠٢]. كما تجدر الاشارة في هذا المجال الى النشاط الذي بذله عضو القيادة القطرية لحزب البعث حسني الخفش كقائد نقابي في جمعية العمال العرب[١٠٣]، ومساهمة الشيوعيين بالعديد من عناصرهم وعلى رأسهم موسى قويدر في تكوين النقابات العمالية.

وأدت جهود قيادات الحركة العمالية مع جهود الأحزاب السياسية في ظل الانفراج السياسي، وعدم وجود تشريعات تحمي العمال الى ان تعلن سبع نقابات عمالية في الأردن في١/٥/١٩٥٤ عن تشكيل اتحاد النقابات العمالية الذي ما زال قائما الى الآن، وأجازته السلطات الأردنية، واعتبرته اتحادا شرعيا خلال تموز (يوليو) ١٩٥٤. وكان لقيام اتحاد النقابات العمالية أثره في زيادة الأطر النقابية، فأصبح عدد النقابات العمالية حتى ايلول (سبتمبر) ١٩٥٥ خمسا وعشرين نقابة مركزية، كان لخمس عشرة منها فروع، وبلغ عدد المنتسبين لهذه

النقابات التي دخلت جميعها الى اتحاد النقابات في عام ١٩٥٦ (١١) ألف عضو. وفي عام ١٩٥٤ خاض اتحاد النقابات العمالية أول اضراب مطلبي، احتجاجا على فصل اربعة من عمال مصانع البلاط بعمان، واستطاع من خلال احتجاجه للحكومة، أن يعيدهم الى عملهم[١٠٤]. وكان هذا الاضراب باكورة لأعمال احتجاجية متعددة تراوحت من الاحتجاج المكتوب الى التهديد بالاضراب او الاضراب الفعلي. وتركز معظم نشاط اتحاد النقابات العمالية على استصدار قانون للعمال والعمل، وبالفعل أقر عام ١٩٥٥ أول قانون لتعويض العمال.

وفي الاطار السياسي نشطت النقابات العمالية في مواجهة مشروع حلف بغداد مما أدى، في أوائل عام ١٩٥٦، الى حل جميع نقابات الموظفين، ومنها نقابة المعلمين على اعتبار أن الموظفين غير مشمولين بلفظة العامل[١٠٥]. ونشطت النقابات في تقديم الدعم المعنوي والمادي لمصر ابان العدوان الثلاثي، وتأثرت قيادة اتحاد النقابات بانحسار الهامش السياسي في الأردن في نيسان عام ١٩٥٧، واعلان الأحكام العرفية، حيث غادر العديد من قياديي النقابات الأردن، ولجأوا سياسيا الى سوريا مثل الامين العام لاتحاد النقابات وامين السر، فيما حوكم بعض القياديين الآخرين ودخلوا السجن [١٠٦].

وتميزت نقابات تلك الفترة بأنها نقابات موقع العمل او نقابات قطاع العمل جغرافيا، وليست نقابات قطاع العمل مركزيا. فمثلا كان هناك أكثر من نقابة للخياطين في أكثر من موقع، ومع أنه جرت عدة محاولات لمركزة النقابات خلال منتصف الخمسينات، الا ان هذه المركزة بقيت هشة وغير عميقة.

ولعل أهم ما يميز مسيرة النقابات العمالية خلال الستينات هو انشاء الاتحاد العام لعمال فلسطين، وبداية ازدواج تمثيل العمال الفلسطينيين في الضفة الغربية او الشرقية، وصدور قوانين العمل، حيث صدر أول قانون عمل عام ١٩٦٠ وهو ما زال يعمل به الى الآن.

وقد نص قانون العمل على مجموعة مواد تتعلق بشروط العمل وتحديد ساعاته بثماني ساعات، ومنع استخدام الأطفال دون سن (١٤) سنة، الا بشروط، ووجود مواصفات محددة للنساء العاملات [١٠٧].

وقد أعطى القانون حق تنظيم النقابات العمالية، كما تناول تنظيم العلاقة بين العمال و أرباب العمل، وحدد ساعات العمل وقيمة أجور العمل الاضافي، كما أباح هذا القانون الاحتجاج العمالي. وبالرغم من عدم وجود أي نص يجعل من حق العمال الاضراب، فقد جاء القانون بمادة تعاقب العمال المضربين، اذا ما كان هذا الاضراب مهددا للسلامة العامة، وأفرد عددا من العقوبات لمثيري الاضطرابات والذين يروجون لها (١٠٨)، ويمثل هذا النص باللغة القانونية عدم اطلاق اباحة الاضراب، بل على العكس من ذلك تقييده بالعقوبة أولا.

لقد شهدت الحركة العمالية في أواخر الستينات وخلال عام ١٩٧٠ زخما كبيرا مستفيدة من أجواء قيام وانتشار المقاومة الفلسطينية، وتحولت أغلب المنازعات مع أرباب العمل الى اضرابات عمالية ناجحة. ودفعت فصائل المقاومة الفلسطينية والقوى السياسية اتحاد النقابات العمالية الى نشاط سياسي كبير، بل ان انتخابات اللجنة التنفيذية في عام ١٩٧٠ شهدت صراعا بين قائمتين، الأولى قائمة العمل والتحرر الوطني، والثانية القائمة التقدمية. وكانت هاتان القائمتان تحملان الخطوط العامة لبرامج المقاومة (١٠٩) بالرغم من أن عددا من مرشحي القائمتين كانوا في السنوات السابقة بين صفوف التيار المحافظ في الحركة العمالية. الا أن الصدام المسلح بين المقاومة والنظام الأردني القى بظلاله على الحركة العمالية، وبخاصة في الفترة اللاحقة لخروج المقاومة من الاردن، فقد خرج عدد من القادة النقابيين للاتحاد العام من الأردن مع خروج المقاومة، ولجأوا الى خارج البلاد. وقامت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، المسؤولة عن شؤون العمل والمشرفة على النقابات العمالية، بعملية تطهير للعناصر السياسية في النقابات العمالية، فعملت على تشكيل لجنة تنفيذية مؤقته بدلا من تلك التي انتخبت عام ١٩٧٠، ثم قامت عام ١٩٧١ باجراء انتخابات جديدة لانتخاب قيادة اتحاد عام جديد (١١٠).

وفي عام ١٩٧٦ أصدر وزير الشؤون الاجتماعية والعمل قرارا، بناء على قانون العمل، بتصنيف المهن، والحرف، والصناعات التي يحق لعمالها تكوين نقابات عمالية، فحصر القطاعات العمالية في سبعة عشر قطاعا يحق للعاملين

فيها تشكيل نقابات عمالية. وهذه القطاعات هي (١١١):

١- النقل البري والميكانيك
٢- النقل الجوي والسياحة
٣- العاملون بالسكك الحديد
٤- العاملون في الموانىء
٥- العاملون في الكهرباء
٦- العاملون في البتروكيماويات
٧- العاملون في الغزل والنسيج
٨- العاملون في الصناعات الغذائية
٩- العاملون في المناجم والتعدين
١٠- العاملون في المصارف والتأمين
١١- العاملون في البناء
١٢- العاملون في المحلات التجارية
١٣- العاملون في الطباعة والتصوير
١٤- العاملون في الخدمات العامة
١٥- العاملون في التعليم الخاص
١٦- العاملون في البلديات
١٧- العاملون في الخدمات الصحية

وبذلك أصبح لكل قطاع عمالي من القطاعات السابقة نقابة واحدة تمثله.

وكان هذا القرار الوزاري بتصنيف المهن قد ساعد على مركزية النقابات، اذ أدمج العديد من قطاعات العمل التي كان لها نقابات منفصلة في نقابة واحدة. وبذلك فقدت بعض النقابات، الى حد ما، خصوصيتها. فأصبحت، على سبيل

المثال، نقابة العاملين في مصانع الورق والكرتون تمثل جزءا من نقابة الطباعة والورق والكرتون. وقد أدى ذلك الى غلبة بعض قضايا القطاعات الأكبر حجما داخل النقابة الواحدة على قضايا القطاعات الأخرى. ولأن النقابة المركزية أصبحت تشتمل على عدد من النقابات الفرعية في مناطق جغرافية مختلفة أو على عدد من قطاعات العمل، فقد أدى ذلك الى تلاشي المراتبية الهرمية البسيطة أو المباشرة، ليحل مكانها مراتبية أكثر تعقيدا على عدة مستويات هيكلية.

وفي أجواء أقل تشددا على صعيد الحياه السياسية، عقد اتحاد النقابات العمالية مؤتمره الثالث عام ١٩٧٨، بحضور ممثلين عن النقابات العمالية كافة، وقد تركزت مناقشات المؤتمر على ضرورة ايجاد قانون عصري يحمي العمال، وأوضح المؤتمر تزايد التناقض ما بين العمال وأرباب العمال [١١٢].

واتسمت فترة الثمانينات باستمرار وتزايد تدخل أجهزة الدولة التنفيذية، وبالذات الأجهزة الأمنية، في النقابات العمالية. وكانت جميع أنشطة النقابات تقع تحت المراقبة الدقيقة، ويشير العديد من العاملين في النقابات العمالية الى ان هذا التدخل في الشؤون الداخلية للنقابات كان يأخذ أشكالا منها اسقاط العضوية وتجميدها، أو الفصل من النقابة للأعضاء القريبين من الأحزاب اليسارية غير المشروعة. وكانت الانتخابات النقابية مجالا لتدخل السلطات عبر منع ترشيح بعض الأفراد، او التهديد للمرشحين المعارضين للسلطات بالاعتقال او الاعتقال الفعلي اذا ما ترشحوا للانتخابات. فكانت أغلب النقابات العمالية تقع تحت سيطرة القيادات الموصوفة بالمحافظة، وذات العلاقات الودية مع السلطات التنفيذية، ولم يخرج عن هذا الاطار الا نقابتا العاملين في المصارف والعاملين في الخدمات الصحية، اللتان سيطرت عليهما العناصر اليسارية من فصائل منظمة التحرير الفلسطينية، والحزب الشيوعي، بينما كان التيار الاسلامي مسيطرا على نقابة العاملين في التعليم الخاص.

ومع عام ١٩٨٩، وبدايات الانفراج السياسي في الأردن، فتح ملف الحركة النقابية العمالية، وكان الشعار الأكثر ترديدا في هذا المضمار هو تصويب أوضاع

النقابات العمالية، واجراء انتخابات جديدة.

فالنقابات العمالية كانت تعاني من اختلالات هيكلية. ففي حين أن نقابة النقل البري قد اشترطت، وبشكل أساسي، فرض العضوية على جميع أعضائها العاملين على سيارات النقل الصغيرة والكبيرة والشاحنات، فانها فرضتها أيضا على مالكي السيارات، وجعلت تحصيل رسوم النقابة السنوي ضمن اجراءات عملية ترخيص السيارات لدى الدوائر الحكومية. وقد أدى هذا الاجراء الى زيادة كبيرة في أعداد المنتسبين لها - وكما يشير الجدول رقم (٢) - لا يتناسب قطعا مع عدد المترددين على النقابة، حتى ان عدد المشاركين في انتخابات النقابة لا يزيد في أكثر الأحوال على أربعة آلاف عضو، وبذلك كانت العضوية أقرب للوهمية فعليا. أما النقابات الأخرى فلم يكن الحال بأحسن من ذلك، اذ ان العضوية فيها جميعا اتسمت بالغموض، وكان عدد من الأعضاء المسجلين فيها أعضاء غير حقيقيين، او انهم يمثلون نسبة بسيطة من العاملين في قطاعات العمل، فمنهم مثلا من كان عضوا في النقابة وصاحبا للعمل في الوقت نفسه، ومنهم من أقحم كعضو في النقابات العمالية لغايات انتخابية بحتة.

وقد تم فصل العديد من أعضاء هذه النقابات على مدار السنوات الماضية. وعلى صعيد آخر فقد كانت بعض القيادات النقابية قيادات تاريخية، استفاد بعض أفرادها من الأجواء السابقة في اجراء انتخابات صورية أو الفوز من خلال التزكية، فاستمر بعضهم في مراكزهم مدة تزيد على عشرين عاما [١١٣]. وبدأت القيادات النقابية العمالية المرتبطة باليسار، وبعض القيادات النقابية الاخرى، في تشكيل تجمع نقابي داخل اطار اتحاد النقابات العمالية. وطالب هذا التجمع بعقد المؤتمر الرابع للاتحاد، وتصويب عضوية النقابات، واجراء انتخابات عامة للنقابات كافة، وذلك بعد فتح باب العضوية للذين يرغبون في الانتساب للنقابات [١١٤]. ولقد كان للجهود التي بذلتها هذه القيادات الأثر الواضح على أدائها، يساند ذلك بروز وزراء للعمل مختلفين عن وزراء سابقين، فهم من ناحية نواب حملوا معهم هموم الحركة النقابية، اضافة الى انهم ينتمون للتجمع الديمقراطي داخل مجلس النواب، وهو التكتل النيابي الأقرب لليسار. وبالفعل

فقد كانت السنتان (٩٠-٩٢) سنوات الانتخابات العامة لكل النقابات العمالية، وشهدت هذه الانتخابات وصول العديد من القيادات النقابية الجديدة التي كان بعضها حزبيا، بل امتد تأثير اليسار ليشمل خمس نقابات عمالية (فبالاضافة الى نقابتي الخدمات الصحية والمصارف، أصبح هذا التأثير يشمل نقابات المطابع، والغزل والنسيج، والكهرباء)، كما كان للحزب العربي الديمقراطي وجود قوي ولفترة وجيزة في نقابتين عمالتين [١١٥].

وبالرغم من المجهودات العديدة التي بذلت لتصويب هيكلية النقابات، فانها ما تزال تعاني من خلل في العضوية، ومن قصور في تمثيلها للطبقة العاملة، اذ لا يتجاوز المنتسبون لها ثلث حجم الطبقة العاملة الفعلي.

وكان التوجه نحو تصويب الخلل الهيكلي قد مس اتحاد النقابات العمالية، الذي تأسس منذ عام ١٩٥٤، وسيطرت عليه خلال السبعينات والثمانينات قيادة "محافظة". وجدير بالذكر ان الاتحاد العام للنقابات العمالية هو تجمع لجميع النقابات. وقد قيد قانون العمل انشاء أي اتحاد للنقابات العمالية بموافقة وزير العمل على هذا الانشاء [١١٦]. وكان الاتحاد العمالي محكوما بنظام داخلي، يفرض هيكلية هرمية، والسلطة العليا فيها للمؤتمر العام المكون من اعضاء الهيئات الادارية للنقابات العمالية. وبالرغم من أن النظام نص على عقد هذا المؤتمر دوريا كل أربع سنوات، الا أن الفترة بين المؤتمرين الثالث والرابع امتدت لستة عشر عاما. والمؤتمر مختص باقرار الأنظمة الداخلية للاتحاد ورسم سياسته، وقبول النقابات كأعضاء جدد في الاتحاد. بينما كان المجلس المركزي، وهو المستوى الذي يتلو المؤتمر، ويتكون من مندوبين للنقابات، تنسبهم الهيئات الادارية، وبشكل تناسبي مع عدد أعضاء كل نقابة، ويعقد المجلس أربع دورات سنويا، وهو المختص بالنظر في تقارير الهيئة التنفيذية، والموازنات، وانتخاب الهيئة التنفيذية للاتحاد [١١٧].

وتشكل الهيئة التنفيذية المستوى الثالث من هيكلية الاتحاد، وهي تتكون من ١٧ عضوا يتم انتخابهم من قبل المجلس المركزي، شريطة عدم انتخاب أكثر من عضوين اثنين من النقابة نفسها. والهيئة التنفيذية هي المسؤولة عن تسيير

العمل اليومي للاتحاد، وهي الشخصية الاعتبارية الممثلة لهيئات الاتحاد كافة(١١٨). ولقد دار صراع طويل خلال السنوات الأربع الماضية بين تيارات اليسار المستثناة من قيادة الاتحاد وبين القيادة التقليدية للاتحاد، وكان عنوان هذا الصراع اعادة تصويب هيكلية الاتحاد، بناء على المتغيرات التي جرت داخل النقابات. وبالفعل فقد جرى تجديد لعضوية المجلس المركزي خلال عام ١٩٩٢، واجريت انتخابات جديدة للهيئة التنفيذية، حصلت قوى اليسار فيها على خمسة مقاعد منها، بناء على اتفاق داخلي (١١٩)، اذ لم تجر انتخابات فعلية، بل انتخبت الهيئة التنفيذية بالتزكية. وعملت القيادة الجديدة للاتحاد، باستثناء اليساريين منها، على تحقيق مطلب الحركة العمالية باستبدال النظام الداخلي بآخر، ولم يكن هذا النظام - الذي أكد عبر أهدافه أهمية الحركة العمالية في الدفاع عن حقوق العاملين في مواجهة التجاوزات - يختلف كثيرا عن النظام السابق الا بزيادة مركزية الاتحاد العام على النقابات. فالنظام الجديد زاد من مراتبية الاتحاد بأن أنشأ، اضافة للمجلس المركزي والهيئة التنفيذية، هيئة جديدة هي الأمانة العامة، تتكون من الأمين العام، ومساعديه، وأمين الصندوق، وأمين السر في الهيئة التنفيذية، وتقوم هذه الهيئة بأعمال الهيئة التنفيذية كافة خلال الفترة بين اجتماعي الهيئة التنفيذية التي تعقد اجتماعها كل شهر. وحدد عدد أعضاء النقابات العمالية في المؤتمر العام بتسعة أعضاء تختارهم نقابتهم، ومثلت جميع النقابات بستة أعضاء في المجلس المركزي بغض النظر عن حجم عضوية كل نقابة (١٢٠).

ولعل الأهم في النظام الجديد، هو منع أية نقابة من الاضراب الا بموافقة الهيئة التنفيذية للاتحاد، بناء على تنسيب الأمانة العامة، وقد يؤدي مخالفتها لقرار الهيئة التنفيذية لفصلها من عضوية الاتحاد. وبالفعل فقد أقر هذا النظام في أواخر عام ١٩٩٣ وسط جلسة صاخبة للمجلس المركزي، أدت الى التهديد من قبل النقابات التي يسيطر عليها اليسار بالخروج من الاتحاد العام، وتشكيل اتحاد جديد (١٢١)، ولم تحمل هذه التهديدات على محمل الجد. وأقر النظام الداخلي للاتحاد في المؤتمر العمالي الرابع الذي عقد خلال شهر تشرين الأول عام ١٩٩٤.

لقد كانت النزاعات العمالية مؤشرا على المتغيرات التي شهدتها الحركة العمالية اثر التغيرات الديمقراطية، فقد أوضح قانون العمل الاطار القانوني للنزاعات. فعند بدء نشوء أي نزاع عمالي يتم توجيه مذكرة من النقابة العمالية لأصحاب العمل، تتلوها مفاوضات بين النقابة وأرباب العمل، وربما تؤدي هذه المفاوضات الى اقرار اتفاقية جماعية. وفي حالة عدم توصل المفاوضات بين طرفي النزاع الى اتفاق بينهما، فان قانون العمل جعل من صلاحيات وزارة العمل تشكيل مجلس توفيقي، يتكون من مندوب عن أرباب العمل، ومندوب عن النقابة العمالية، وبرئاسة أحد موظفي الوزارة مهمته الوصول الى حل لهذا النزاع(١٢٢).

واذا لم يتوصل المجلس المذكور الى اتفاق يشكل وزير العمل محكمة صناعية، يكون القاضي فيها أحد الخبراء في المجالات الاقتصادية وشؤون العمل بالبلاد، وغالبا ما يكون أكاديميا في احدى الجامعات الأردنية (١٢٣). أما الاضراب فهو سلاح تستطيع النقابة أن تشهره حينما تريد، ولا يستخدم أو يلوح به ما دامت القضية ضمن التداول في مجلس التوفيق أو المحكمة الصناعية(١٢٤).

ولقد بدأت النقابات العمالية مع عام ١٩٩٠ - وفي ضوء أجواء الانفراج الديمقراطي، ووجود وزراء عمل متعاطفين مع القضايا العمالية - بطرح مطالبها على أرباب العمل بخلاف السنوات السابقة. ونلمس الفرق الكمي والنوعي في الاتفاقيات الجماعية التي وقعت ما بعد عام ١٩٩٠ عن تلك التي وقعت قبل هذه السنة فعلى الصعيد الكمي، فنجد أن الذي وقع منها عام ١٩٩٠ يعادل ثلاثة أضعاف ما وقع في عام ١٩٨٨، بينما بلغت عام ١٩٩٢ ٥ر٦ أضعاف ما وقع عام ١٩٨٨. أما على الصعيد النوعي لهذه الاتفاقيات (انظر جدول رقم ٤)، فانه يتضح من خلال مراجعة نصوصها الاختلافات الكبيرة التي اشتملت عليها اتفاقيات سنوات الانفتاح السياسي عن تلك ما قبل عام ١٩٩٠. ففي حين تركزت أغلب اتفاقيات عام ١٩٨٨ على تعديل الأجور او العلاوات المتعلقة بالأجور، نجد أن السنوات اللاحقة شهدت توسعا في القضايا العمالية. فبالاضافة

للأجور، وساعات العمل، تعرضت العديد من الاتفاقيات لموضوعات منها: التأمين الصحي، وصندوق الادخار، واجراء تعديلات على أنظمة الموظفين، بحيث تضمن علاوات سنوية ثابتة، وتطوير أنظمة الكادر العمالي في أماكن العمل، بل نصت بعض هذه الاتفاقيات على الزام أرباب العمل بصيانة حرية العمل النقابي، كايجاد مقرات نقابية خاصة في أماكن العمل، كما بدا الاهتمام بشؤون السلامة العامة أكثر فأكثر واعادة المفصولين من العمال الى أعمالهم.

ولعل سيناريو تحقيق هذه المكاسب كان يبتدىء عادة بمطلب واحد، ومن ثم كانت تتوسع المطالب لتشمل العديد من النقاط. ففي حين أن الاتفاقيات الخمسة لعام ١٩٨٨ قد شملت ثمانية مطالب، فان اتفاقيات عام ١٩٩٢ شملت ٥٥ مطلبا. ونلاحظ ايضا أن جميع الاتفاقيات - التي عقدت منذ عام ١٩٩٠ - كانت تمس مصالح ما يزيد على تسعة آلاف عامل، في حين أن اتفاقيات عام ١٩٨٨ لم تمس أكثر من ٥١٠ عمال. وكذلك نجد تدخل مجالس التوفيق والمحاكم الصناعية في الاتفاقيات الجماعية بكثرة، مما يعطي مؤشرا حيا على أن النزاعات العمالية كانت تسير بارادة أرباب العمل او النقابات العمالية، الى اقصى حد، ودون تنازل أي من الطرفين، مما يؤكد على حدة هذه النزاعات .

لقد أصبح مبدأ الاضراب راسخا خلال السنوات الماضية، اذ قامت العديد من النقابات بالاضراب مثل نقابة العاملين في الطباعة [١٢٥]، ونقابة الصناعات الغذائية[١٢٦]، ونفذت نقابة العاملين في المصارف ما يزيد على خمسة اضرابات[١٢٧]. وكان هنالك نزاعان عماليان كادا أن يؤديا الى اضرابين قد يؤثران على مجمل الحياة العامة في البلاد، وهما:

أولا: الاضراب الذي قررته نقابة عمال الكهرباء تجاه شركة الكهرباء الأردنية، اذ أعلنت عن موعد اضرابها، وقررت مباشرته، وهذا يعني في حال تنفيذه تعطيل معظم مرافق الحياة في الأردن، مما حدا برئيس الوزراء ان يتدخل في حسم النزاع العمالي، وصولا للاتفاق ما بين النقابة والشركة، وتحقيق مطالب العاملين فيها، قبيل موعد الاضراب بثلاثة أيام، ضمن تغطية اعلامية مكثفة شارك فيها الى جانب الصحافة الاذاعة والتلفزيون [١٢٨].

ثانيا: الاضراب الذي قررته نقابة العاملين في البتروكيماويات لتعطيل العمل داخل مؤسسات مصفاة البترول الأردنية الوحيدة التي تغذي احتياجات الأردن كافة من المحروقات. وكان برنامج الاضراب التصاعدي جديا الى الحد الذي تدخلت فيه الحكومة، بل ان اتحاد النقابات العمالية ناشد النقابة تأجيله لفترة زمنية، من أجل اتاحة الفرصة أمام المفاوضات لتأخذ دورها، وهذا ما تم فعلا عبر تحقيق مطالب العاملين في مصفاة البترول (١٢٩).

أما بالنسبة للعلاقة بين النقابات العمالية والدولة، فتميزت هذه العلاقة خلال عقدي السبعينات والثمانينات بالانسجام التام، ولم تشهد الفترة أي تباين بين مواقف اتحاد النقابات العمالية ومواقف الحكومات الأردنية المتعاقبة تجاه القضايا السياسية، فكانت دائما ذات مواقف مؤيدة، باستثناء نقابتي الخدمات الصحية والعاملين في المصارف، اللتين كانتا تختلفان في مواقفهما مع الدولة نتيجة لسيطرة اليسار عليهما.

وكان هناك انسجام تام في مواقف النقابات العمالية مع السلطة في التأييد التام والكامل للعراق. وأصدر الاتحاد العام بيانا ندد فيه بالحرب التي فرضت على العراق، ودعا الى ايقافها فورا، ورفع الحصار عن العراق (١٣٠). كما أيد اتحاد النقابات العمالية، وبشكل مطلق، توجهات الدولة نحو المسيرة السلمية سواء كانت في مراحلها الأولية أم في نتائجها النهائية باعلان واشنطن وتوقيع معاهدة السلام (١٣١).

الا أن هنالك توترا ساد العلاقة بين الحكومة ممثلة في وزارة العمل، والفريق المحافظ من قيادة اتحاد النقابات العمالية، كان محوره انتخابات فرع نقابة الصناعات الغذائية. فقد أخذ وزير العمل، بناء على احتجاج العناصر اليسارية في النقابة، قرارا اعتبر فيه هذه الانتخابات ملغاة. وفي المقابل أكد اتحاد النقابات العمالية على عدم شرعية هذا القرار، وأشار في بيانه الى أن على وزارة العمل أن تفهم دورها الاشرافي فقط، وأن لا تتدخل في القضايا الداخلية للحركة النقابية العمالية (١٣٢). ورفضت وزارة العمل، بشكل أولي، اجراءات المجلس المركزي بتعديل النظام الداخلي للاتحاد، واعتبرته غير قانوني، اذ انه بحاجة الى

ان يقر من قبل المؤتمر، وليس من المجلس المركزي ليكون شرعيا. وعلى الرغم من هذا التوتر بقيت العلاقة هادئة، وقد اجتمع الملك حسين عام ١٩٩١ بالقيادات العمالية (١٣٣)، وفي عام ١٩٩٣ اجتمع بهم الأمير حسن، ولي العهد، حيث أكدوا خلال اجتماعهم على الدور المهم والريادي للعمل في بناء المجتمع(١٣٤). وبقيت وزارة العمل تدعم بحوالي (٣٠-٤٠) ألف دينار سنويا اتحاد النقابات العمالية الذي يوزع بدوره الدعم على النقابات (١٣٥). وبينما خاضت النقابات العمالية نضالا من أجل اقرار قانون العمل الجديد - الذي يعود تاريخ انجازه كمشروع لعام ١٩٧٦ ولكن بقي في أروقة الحكومة منذ ذلك الحين - رفعت النقابات العمالية مذكرات الى مجلس النواب، والأعيان، ورئاسة الوزراء، ووزارة العمل تطالب بسرعة انجاز مشروع القانون، وضرورة اقراره كقانون بديل عن قانون ١٩٦٠ المعمول به، وضرورة أن ينص القانون الجديد على مبدأ التفرغ النقابي. وطالبت هذه النقابات باصدار قانون تعويض جديد للعمال، وأن يشمل قانون العمل الجديد عمال الدولة، والعمال الزراعيين (١٣٦).

وبالرغم من أهمية النقابات العمالية، فان تأثيرها على المستوى الاجتماعي العام في البلاد ما زال هامشيا. وبالرغم من تضخم دورها خلال السنوات الأربعة الماضية، الا أن حجم تمثيلها للطبقة العاملة ما زال دون المطلوب، وبقي تأثيرها على الشارع الأردني محدودا للغاية.

وتحقق في تشرين الأول "اكتوبر" من عام ١٩٩٤ عقد المؤتمر الرابع للنقابات العمالية، بعد أن فصله ستة عشر عاما عن المؤتمر الثالث عام ١٩٧٨. وكان عقد هذا المؤتمر مطلبا أساسيا للحركة العمالية منذ عام ١٩٩٠، وجاء تحت رعاية ولي العهد، وتحت شعار "نحو تطوير التشريعات العمالية، والنهوض باقتصادنا الوطني" (١٣٧). واضافة الى اقرار التعديلات على النظام الداخلي للاتحاد، فان المؤتمر أكد ضرورة أن يتناول قانون العمل الجديد موضوع التفرغ النقابي، وتوسيع قاعدة التمثيل النقابي، لتشمل القطاعين العام والخاص، وكذلك شمول عمال الزراعة بهذا القانون، وأن يكون قانون العمل رادعا بحق أصحاب العمل، الذين لا يمتثلون للاتفاقيات الجماعية أو لقرارات المحاكم

الصناعية، وتطوير أداء مؤسسة الضمان الاجتماعي لتشمل التأمين الصحي لجميع العاملين، ورفع الحد الأدنى لراتب الشيخوخة (١٣٨).

وفي اطار خطة عمل الاتحاد للمرحلة القادمة، طالب المؤتمر بدعم الحريات النقابية، وناشدالحكومة الأردنية بالتوقيع على الاتفاقيات العربية والدولية التي تحقق مصالح العمال وتحميها، كما طالب المؤتمر بأن تعمل قيادة الاتحاد على اقتطاع ما نسبته (١٪) من أرباح الشركات السنوية لحساب الاتحاد العام، على أن تصرف هذه المبالغ على الثقافة العمالية، والتدريب المهني، والتفرغ النقابي(١٣٩).



الفصل الخامس
الهيئات الثقافية

الفصل الخامس
الهيئات الثقافية

٥

هي الاندية والمنتديات والجمعيات التي تهتم بالأغراض والشؤون الثقافية المختلفة كالأدب، والموسيقى، والفكر، والفلكلور والقضايا التفصيلية الأخرى. وهذه الهيئات جميعها تنشأ وترخص بناء على مواد قانون الجمعيات والهيئات الاجتماعية لعام ١٩٦٦، والمسؤولة عنها تاريخيا وزارة الشباب، وأصبحت من ضمن اختصاص وزارة الثقافة عندما تكونت الوزارة عام ١٩٨٦. والوزارة هي الجهة المرجعية لترخيصها والاشراف عليها وحلها ان خالفت انظمتها الداخلية أو لم تقم بنشاطاتها خلال فترة عملها.

وتنص جميع أنظمتها الداخلية - تمشيا مع قانون الجمعيات - على أنه ليس لها أية أهداف طائفية أو سياسية أو عرقية، أو اقليمية، كما نصت أنظمتها الداخلية [١٤٠] أيضا - تمشيا مع نصوص القانون - على شروط العضوية وهيكل الهيئات الذي جاء على شكل مراتبي بسيط يتكون من مستويين. الأول هو الهيئة العامة وهي مجموع الأعضاء العاملين في الهيئة، وتختص بانتخاب الهيئة الادارية ومناقشة ومصادقة التقريرين المالي والاداري من خلال دورة انعقاده السنوية. أما الثاني فهو الهيئة الادارية التي تنتخب من قبل المستوى الأول كل سنتين مرة واحدة، وهي مسؤولة عن تسيير العمل اليومي للهيئة.

وينص القانون على استئناس وزارة الثقافة عند الترخيص للهيئات الثقافية

برأي الحاكم الاداري في المنطقة التي يقع فيها نشاط الهيئة. ولقد دار جدل طويل في الشارع الثقافي حول ضرورة الاستئناس ومدى الزاميته، وحسم في النهاية بأنه اجراء استشاري فقط. وقد بلغ عدد هذه الأندية حسب احصائية بداية عام ١٩٩٣ (٩٦) هيئة، كما يبين الجدول رقم (٥)، وقد تم ترخيص (٥٤) هيئة جديدة خلال الأعوام (١٩٩٠-١٩٩٣) وهو ما يزيد على (٧٠٪) من العدد الاجمالي. ويبدو واضحا أن الانفتاح الديمقراطي الذي شهده الأردن منذ نهاية عام ١٩٨٩ هو الأساس لهذه الزيادة الكمية، وعلى أي حال تحتل عمان ما نسبته (٦٧٪) من الهيئات الأكثر فاعلية ونشاطا، كما يبين جدول رقم (٦).

ويبين الجدول رقم (٧) اهتمامات هذه الهيئات. واذا كانت معظم الهيئات ما قبل عام ١٩٨٩ هي منتديات ثقافية أو فلكلور شعبي، فان سنوات ما بعد عام ١٩٨٩ شهدت أنواعا جديدة من الهيئات على الساحة الثقافية الأردنية، وأبرزها مراكز الدراسات المتخصصة. فاليوم يوجد منتدى الفكر الاشتراكي، ومنتدى الحوار الديمقراطي، ومركز الأردن الجديد للدراسات، ومركز دراسات المرأة. وبالرغم من زيادة عدد الهيئات المهتمة بالدراسة والبحث كهيئات غير حكومية تقدم كل منها دراسة في مجالات تخصصية، الا انها بقيت دون مستوى التأثير المتوقع لها، وبقيت دراساتها نثرية وغير دورية، كما أنها لم تؤسس الى الآن أشكالا ذات تأثير في المجتمع او في داخل دائرة القرار السياسي. كما ظهرت روابط وهيئات موسيقية ومسرحية، حتى في المحافظات (مثل مسرح الطفيلة، والهيئة الموسيقية في اربد)، لكن الأكثر بروزا هو الصالات والجاليرات الخاصة التي خلقت على الأقل مع بداياتها نماذج حوارية متطورة بين الثقافة والفن في أجواء مريحة وصغيرة. وظهرت في أعقابها جماعات ثقافية بعضها مهتم بالقصيدة، والآخر بالمسرح ويحمل رؤية نقدية غير موجودة سابقا، تمثلت وبشكل خاص في المسرح السياسي الساخر.

ولقد كانت صالات العرض لأعمال الفن التشكيلي هي الأكثر تطورا. وكان هذا ناتجا طبيعيا لازدهار الحركة الفنية، وبخاصة مع اقامة العديد من الفنانين العراقيين في الأردن وتفاعلهم مع مجمل الحياة الفنية فيه، بل واثرائها واغنائها.

وتتباين أهداف هذه الهيئات، فبينما تحمل الفرق الفلكلورية المنتشرة في المحافظات أهدافا مثل نشر التراث الانساني، وتحقيق الوحدة العربية، ودون الخوض بأي هدف خاص بالمجتمع المحلي أو تنميته، فان هناك في المقابل القليل من الهيئات التي حددت أهدافا خاصة ومعقولة.

لقد كانت هناك محاولات بالطبع من القوى السياسية لاستخدام هذه المنتديات والهيئات كمنابر لها، ومن الواضح أن وجود اليسار كان ضعيفا على هذا الصعيد. بينما استطاع التيار الاسلامي أن يؤسس أربع هيئات خاصة بأهدافه، احداها تصل ميزانيتها الى أكثر من (١٥٠) ألف دولار [١٤١]. هذا في ظل ما تنص عليه قوانين الهيئات من منع النشاط السياسي فيها، ولعل تجربة رابطة الكتاب الأردنيين، وهي التي كان يسيطر عليها اليسار، مثالا على ذلك، حيث صدر قرار من قبل الحاكم العسكري وبناء على قانون الدفاع بحلها، ومصادرة أموالها ومقتنياتها عام ١٩٨٧ بحجة أنها خاضت في العمل السياسي، وابتعدت عن حقل نشاطها الطبيعي، ثم عادت الى العمل ضمن الانفتاح الديمقراطي عام ١٩٩٠ وهي في تمثيلها - بالاضافة الى اتحاد الكتاب والأدباء الأردنيين - أقرب الى التمثيل المهني لهذه الشرائح.



الفصل السادس
الأندية الشبابية

الفصل السادس
الأندية الشبابية

٦

لقد بلغ عدد الأندية الشبابية في الأردن، وحسب احصائية نهاية ١٩٩٤، حوالي ٢٧٨ ناديا. وتأخذ هذه الأندية الطابع الرياضي والثقافي والاجتماعي مجتمعة أو أحدهما. والجهة المسؤولة عن ترخيص هذه الأندية وتشكيلها، هي وزارة الشباب، ويشترط – حسب القوانين- أن يكون الحد الأدنى لعدد الأعضاء المؤسسين (٢٥) عضوا، وأن لا يكون لنشاطات النوادي أية صبغة سياسية[١٤٢]. وتشرف وزارة الشباب على موازنة الأندية، والتزامها بتعليمات النظام الداخلي الذي يحكمها، وكانت تشترط أيضا موافقة الحكام الاداريين على نشاطات هذه النوادي.

ومن الملاحظ في (جدول ٨) أن النمو في عدد الأندية المسجلة في وزارة الشباب كان بسيطا وبطيئا حتى عام ١٩٨٠ الذي شهد بعدها زيادة كبيرة. فقد تم تسجيل ١٩ ناديا عام ١٩٨١، وهو ما يزيد على ثلث الأندية التي سجلت بالأردن في كل الفترات السابقة. ومن الملاحظ أيضا أن الفترة من عام ١٩٨٠-١٩٨٦ قد شهدت زيادة عددية كبيرة بلغت ١١١ ناديا، وتعود هذه الزيادة الى صدور تشريع رعاية الشباب عام ١٩٨٠ وهو التشريع الذي أسهم في زيادة أعداد الأندية، اضافة الى أن عام ١٩٨٦ شهد تحويل المراكز الاجتماعية في المخيمات من ادارة وكالة الغوث الى أندية شبابية تابعة لوزارة الشباب.

ويظهر الجدول رقم (٩) توزيع الأندية حسب المحافظات، ونلحظ أن نصيب الأسد من الأندية يذهب لمحافظتي عمان واربد، وبلغ مجموعها ١٦٣ناديا، أي بنسبة قدرها (٥٨.٦٪) من الاجمالي. ولكن الجدول يشير أيضا الى أن عدد الأندية في المدن على مستوى المملكة قد بلغ (٩٢) ناديا، وهو أقل بكثير من عدد الأندية في المناطق الريفية التي بلغت أيضا (١٧٣) ناديا، وبذلك يبلغ عدد الأندية في المدن نصف عدد الأندية في الريف تقريبا. وتجدر الاشارة الى أن أغلب أندية المدن تتركز في عمان ، وقد يكون ذلك عائدا الى أن عمان هي أكبر مدينة في الأردن، وانها أكثر تنوعا من حيث السكان والنشاطات، مما يؤدي الى ظهور أندية متخصصة في نشاط رياضي واحد.

ومن الملفت للنظر تنوع الأندية، فبعد أن كانت الأكثرية للأندية الرياضية، نلمس أن ما نسبته (٦.٥٪) من الأندية اصبح متخصصا في رياضة مثل الخيول والسيارات. وتجدر الاشارة الى أن تركز هذه الأندية كان في مدينة عمان ذات الكثافة السكانية الأعلى في المملكة، وذات المحتوى الاجتماعي المتنوع، وفي العقبة الميناء الوحيد في الأردن كنادي اليخوت الملكي.

وبعيدا عن الجمعيات غير الحكومية التي تقدم خدمات اجتماعية، تأسست أندية للمعاقين من خلال توجه عام لادماج المعوقين في الحياة الاجتماعية مع فهم خصوصياتهم، وكانت تمثل ما نسبته (٢.٨٪)، ومعظمها أندية الصم والبكم التي تدرس لغة الاشارة. وتتسم معظم الأندية الشبابية بضعف الموارد المالية، وعدم فاعليتها بسبب شح الموارد أو عدم توافر البنية التحتيه، ويستثنى من هذه الأندية:

١- أندية نشأت تاريخيا كأندية أقليات قومية (شركس، وشيشان) أو طائفية (كاثوليك، وأرثوذوكس) وما زالت تتلقى دعما من هذه الأقليات.

٢- أندية متخصصة في رياضة واحدة (الخيول الملكي، والسيارات الملكية...الخ) وتحظى بدعم العائلة المالكة أو مجموعة من الشخصيات.

أما وزارة الشباب فقد اشترطت دعمها المالي بناء على مجموعة من المقاييس كحصول ناد على بطولة ما، ووجود مكتبة، ومبنى خاص، وتجهيزات

تحتية لرياضة ما، وكل من هذه الأسس كان يعتمد لاعطاء النادي عددا من النقاط التي يتم على أساسها تقديم الدعم المالي له. ولكن نتيجة لظروف معظم الأندية، فانها لا تستطيع أن تحصل على مجموع نقاط يساعدها على الحصول على دعم من الوزارة [١٤٣].

ان تأثير الأندية الريفية في أماكن وجودها في معظم الحالات، يكاد لا يذكر، وأن معظم هذه الاندية دخل دائرة الصراع العشائري في العضوية وفي توزيع الهيئة الادارية. وقد ظهرت حالات كثيرة في الريف لم تستطع الأندية بأطرها وأماكن وجودها من الخروج من دائرة الصراعات العشائرية المحلية التي تظهر في كل دورة انتخابية لقيادة الأندية، بل ان بعض الأندية تعطلت نشاطاتها بسبب ذلك، وأصبح بامكان المؤسسة الارثية احتواء النادي وجعله أداة لتحقيق مصالحها، بدلا من أن يكون النادي مستقلا، ويمارس دوره بفعالية.

وتختلف الصورة قليلا بالنسبة لأندية المخيمات التي كانت مكانا لصراع سياسي بين التيارات السياسية المختلفة وبالذات فصائل منظمة التحرير الفلسطينية، وكان بعضها يشهد ايضا حضورا للشيوعيين، فكانت فترة انتخاباتها فترة تصفية الحسابات السياسية أو بناء تكتلات خاصة، واستبعاد طرف سياسي دون الآخر. وكان مجمل التأثيرات التي تطرأ على القضية الفلسطينية او العلاقة الأردنية الفلسطينية تتكرس في نشاطات هذه الأندية وبشكل خاص في الانتخابات. ولكن لم تشكل أية جماعة سياسية أي ناد خاص بها، باستثناء سيطرة التيار الاسلامي على نادي اليرموك في عمان، الملحق في أحد المساجد، سيطرة تامة بحيث أصبح امتدادا لها.

وبالاضافة الى الأندية فهناك مراكز الشباب والشابات التابعة لوزارة الشباب التي تضم في عضويتها الفئة العمرية ما بين ١٢-١٨ سنة بالنسبة للشباب وتمتد الى ٢٤ بالنسبة للشابات. وتعمل هذه المراكز في موازنتها ونشاطاتها تحت اشراف مباشر من وزارة الشباب عبر تعيين مشرف خاص بالمركز. وبالرغم من أنه يتم انتخاب مجلس اداري للمركز الا أن عمله يكاد يكون مقتصرا على تخطيط النشاطات المقررة وتنفيذها من قبل المشرف أو من قبل الوزارة نفسها.

وفي النهاية فان النوادي والمراكز الشبابية في المملكة ما زالت تعاني من الصعوبات المالية، وتدخل الدولة (بشكل غير أساسي على الأغلب) التي ما زالت تعيق عملية تطوير الأندية والمراكز الثقافية بشكل عام.

وعلى الصعيد الشبابي، وباستثناء الأندية الشبابية، والمراكز الشبابية، لم تكن توجد في البلاد أية اتحادات شبابية، بينما اجتهدت الأحزاب السياسية في فترة ما قبل عام ١٩٨٩ في تكوين أطر تنظيمية صديقة، تستطيع أن تؤطر فيها الشباب بعيدا عن تنظيمهم مباشرة داخل الأحزاب. وكانت أولى المحاولات هي الاتفاق الجبهوي بين منظمة الجبهة الديمقراطية في الأردن "مجد" والحزب الشيوعي الأردني لانشاء اتحاد الشباب الديمقراطي الأردني كاطار شبابي صديق للحزبين[١٤٤]، ويهدف الى تأطير وتنظيم الشباب، والى مجموعة من الأهداف الوطنية والسياسية المنسجمة مع الأهداف السياسية للحزبين. وبالرغم من انفراط الاتفاق الجبهوي بين الحزبين فقد بقي اتحاد الشباب قائما كاطار صديق للشيوعيين يعملون من خلاله.

وأسست مجد رابطة الشباب الديمقراطي الأردني كاطار شبابي وطلابي صديق لها. فيما قامت منظمة الجبهة الشعبية في الأردن عام ١٩٨٧ بتأسيس رابطة الشبيبة الديمقراطية في الأردن كاطار صديق لها. وكانت هذه المنظمات الشبابية تعاني من اللاشرعية ويحاكم الأفراد المنتسبون لها، اضافة الى أنها أدوات في يد قيادات الأحزاب، فالخطوط الفاصلة بينها وبين الأحزاب في الأغلب واهية وغير موجودة. ويتسلم الأعضاء الحزبيون الذين ينخرطون بها مواقع قيادية ومفصلية في هيكلها التنظيمي.

في الوقت نفسه قامت الحكومة الأردنية بمجموعة من النشاطات التي تهدف الى تأطير بعض فئات الشباب، فعملت على اقامة "معسكرات الحسين للشباب" التي تهدف الى تنمية الروح التطوعية للشباب، والاعتماد على الذات، ثم أقامت معسكرات الشباب الدارسين في الخارج خلال الاجازات الصيفية، وبخاصة ان اتحادات وروابط الأحزاب كانت ذات نشاطية عالية في خارج الأردن، وبالذات في الدول الاشتراكية.

الا أن محاولة التأطير والتأثير في الوسط الشبابي من قبل الدولة، ومن قبل الأحزاب بقيت هامشية الى حد بعيد. ومع الانفراج السياسي منذ عام ١٩٩٠ اتجهت الأحزاب الى تشكيل اتحادات شبابية، تستطيع من خلالها ممارسة نشاطها العلني بين الشباب. وبالفعل فقد قررت أحزاب الوحدة الشعبية، والشعب الديمقراطي، وبعض الأحزاب الصغيرة، والشخصيات السياسية من عقد مؤتمر تأسيسي للاتحاد الوطني لشباب الأردن، وانتخبت رئيسا لهذا الاتحاد السيد منصور سيف الدين مراد، عضو مجلس النواب الحادي عشر (١٩٨٩-١٩٩٣). ولم يستطع هذا الاتحاد الحصول على الشرعية، بالرغم من أن نشاطاته اتخذت صيغة العلنية. بينما قام الشيوعيون وبعض الفصائل الفلسطينية مثل "فتح الانتفاضة" و "القيادة العامة" وأحزاب صغيرة أخرى، وشخصيات سياسية بتشكيل اتحاد الشباب الديمقراطي الأردني، ولم يكن هذا الاتحاد بأحسن حال على صعيد الشرعية، بينما شهدت الفترة من عام ١٩٩٢-١٩٩٤ اضمحلالا لنشاط هذين الاتحادين وانفراط عقديهما.

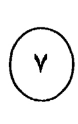
وفي المقابل فقد نشط خلال سنوات الانفتاح السياسي "منتدى الشباب العربي" الذي يعود تأسيسه الى النصف الثاني من عام ١٩٨٨ كتجمع للشباب العربي، وتأسس بناء على أهداف الثورة العربية الكبرى، وقد رأسه ولي العهد الأمير حسن، وما زال يدعمه. ويمثل منتدى الشباب العربي الهيئة الشبابية الوحيدة في الأردن التي تعمل بشكل شرعي على تأطير الشباب الأردني مع أن شروط العضوية تتيح لأي من الشباب العربي الانتساب له وهذا ما جرى فعليا(١٤٥).

وعلى صعيد آخر نشط طلبة الجامعات الأردنية لتأسيس تمثيل نقابي لهم بعد عام ١٩٩٠. ففي حين كانت الجامعات تتيح للطلبة تشكيل جمعيات علمية طلابية لكل قسم من أقسام الجامعات ولكل كلية، كان المطلب الطلابي هو تشكيل اتحاد عام لطلبة الأردن. وما لبث الطلاب أن قاموا بتشكيل اتحادات طلابية موقعية لكل جامعة، غير انهم لم يحققوا ما كانوا يصبون اليه من تأسيس اتحاد عام لجميع الطلبة.



الفصل السابع
الجمعيات الأهلية

الفصل السابع
الجمعيات الأهلية



وهي الجمعيات التطوعية التي تأسست بشكل مستقل عن الحكومة، وتسعى لتحقيق أهداف اجتماعية وتقديم خدمات للفئات الاجتماعية المختلفة، كما قررتها أنظمتها الداخلية ونشاطاتها.

وتعود النشأة التاريخية لهذه الجمعيات وبشكل محدود الى ما قبل عهد الامارة، أذ تشير المعلومات الى تشكيل جمعية دور الاحسان في مادبا عام ١٩١٢ كجمعية لخدمة الطائفة الأرثوذكسية [١٤٦]. ومن الواضح أن بدايات تشكل الجمعيات التطوعية الأهلية في الأردن كان مرتبطا بظروف نشأة المجتمع الأردني وتركيبته الاجتماعية، ونتيجة لذلك فاننا نجد - في البداية - أنه تم انشاء هذه الجمعيات من قبل فئات دينية، أو اثنية، أو فئات لخدمة اللاجئين والنازحين الفلسطينيين بعد عامي ١٩٤٨ و١٩٦٧.

ونظرا لأن المجتمع الأردني يضم العديد من الطوائف المسيحية، فقد ساعد ذلك في تأسيس العديد من الجمعيات، كما لوحظ في دور الاحسان، وجمعية النهضة الأرثوذكسية التي تأسست عام ١٩٢٥، وأدت الارساليات التبشرية دورا مهما في تأسيس المستشفيات، وتقديم الخدمات التطوعية، مما ساهم في تشجيع العمل التطوعي وزيادته. وجاءت بعض الجمعيات تعبيرا عن بعض الفئات الأثنية أو لاجتماعية في العشرينات كجمعية المقاصد الحجازية، وجمعيات خدمة المجتمع الشركسي[١٤٧].

ومما لا شك فيه أن موقع الأردن الجغرافي، ووضعه السياسي المريح بالنسبة لدول الجوار، مثل سوريا التي كانت تعاني من الاحتلال الفرنسي، وفلسطين التي

كانت تعاني أيضا من الانتداب البريطاني ونشاط الحركة الصهيونية، كل ذلك جعل من الأردن موئلا للأشخاص المناهضين للفرنسيين والبريطانيين، وأدى أيضا الى تأسيس جمعيات خيرية وتطوعية من أجل تقديم العون لهؤلاء الأشخاص. كما أن حربي عام ١٩٤٨ و١٩٦٧، والهجرات القسرية التي تبعتهما، قد أديا دورا كبيرا في ازدهار النشاط التطوعي المتمثل في تقديم خدمات لضحايا الحرب[١٤٨].

ونشط العمل التطوعي في الأردن بضفتيه الشرقية والغربية في فترة الانفتاح السياسي الذي شهده منذ أوائل الخمسينات وحتى عام ١٩٥٧، وكانت الأعمال التطوعية مدخلا أساسيا للعمل السياسي، وعلى سبيل المثال، فان العيادات الشعبية ومدارس محو الأمية التي اقامتها حركة القوميين العرب، والجبهة الوطنية، وحزب البعث[١٤٩]، كانت ذات أهمية كبرى في التأطير الحزبي. وبالرغم من أن النشاط الاهم للجمعيات التطوعية في الخمسينات كانت مركزة على ازالة آثار الحرب، كالاهتمام بذوي الاعاقات، وعائلات الشهداء والايتام، فان هذه الجمعيات اخذت على عاتقها ادوارا سياسية، وبخاصة ان معظم قيادييها هم اما من قادة العمل السياسي في الاردن او من زوجاتهم واقاربهم اذا ما كانت هذه الجمعيات نسوية.

لقد طرأت تغييرات كثيرة على القوانين والأطر التشريعية التي كانت تنظم عمل الجمعيات الخيرية، حيث يعود تاريخ أول قانون لتنظيم هذه الجمعيات الى عام ١٩٣٦. نظم هذا القانون جميع أعمال الجمعيات الخيرية والسياسية، وأصبحت هذه الجمعيات في عام ١٩٤٩ تابعة لادارة الشؤون الاجتماعية في وزارة الصحة، وبقيت هي الجهة المشرفة على عمل الحركة التطوعية حتى عام ١٩٥١ الذي شهد انشاء وزارة الشؤون الاجتماعية[١٥٠]، التي أصبحت هي المرجعية في السلطة التنفيذية للاشراف على الجمعيات. وبالرغم من صدور قانون رقم ١٢ لسنة ١٩٥٦، الذي نظم تأسيس الجمعيات الخيرية، الا انه بقي هناك بعض الجمعيات التي تأسست بناء على مواد قانون ١٩٣٦، وصدر قانون جديد يحمل رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ لتنظيم عمل الجمعيات. وما زالت الجمعيات

محكومة الى الآن بالقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٦ الذي ينظم عمل الجمعيات الخيرية، والأندية الشبابية، والهيئات الثقافية. ورغم أن هذا القانون يشمل هذه المؤسسات، الا أن المرجعية المنفذة لهذه القوانين مختلفة، فوزارة الشباب الآن هي الجهة المشرفة على الأندية، ووزارة الثقافة هي مرجعية الهيئات الثقافية، بينما أصبحت وزارة التنمية الاجتماعية هي المسؤولة عن الجمعيات الخيرية.

لقد حدد قانون ١٩٦٦ في تعريفه تصنيفين للجمعيات، ففي حين صنف الهيئات الاجتماعية بأنها تلك الهيئات المكونة من سبعة أشخاص أو اكثر التي تقدم خدماتها الاجتماعية، سواء كانت تلك الخدمات علمية أو تدريبية أو خيرية(١٥١)، فانه قدم تعريفا للجمعية بأنها "أية هيئة مؤلفة من سبعة أشخاص فأكثر، غرضها الأساسي تنظيم مساعيها لتقديم الخدمات الاجتماعية للمواطنين دون أن تستهدف من نشاطها أو عملها جني الربح المادي واقتسامه أو تحقيق أية منافع شخصية أو تحقيق أية أهداف سياسية" (١٥٢). وبين القانون بأنه غير مسؤول عن الجمعيات السياسية ولا تنطبق أحكامه عليها أو على الجمعيات التي تصدر بموجب قوانين خاصة.

ويتبين – في ضوء ما تقدم – أن مرجعية تسجيل الجمعيات الخيرية تعود الى وزارة التنمية الاجتماعية، كما نص عليه القانون، وتشترط الوزارة عند الترخيص أن تقدم كل جمعية نظاما أساسيا يتعرض الى أهداف الجمعية والخدمات التي تقدمها، وشروط العضوية فيها أو الانسحاب منها، وكذلك سجل الأعضاء، وتنظيم الأمور المالية، حيث ان أموال الجمعيات تعامل معاملة الأموال العامة، ويجب أن تمرر على مدققي الحسابات، وعلى النظام أن يحدد كيفية التصرف بالأموال عند حل الجمعية والى من تؤول(١٥٣).

ويشترط أن يكون عدد الأعضاء المؤسسين سبعة أعضاء، وأن لا تقل أعمارهم عن (٢١) عاما. ويتم البت في طلب التأسيس من الوزير نفسه، خلال ثلاثين يوما من تقديم الطلب، وله الحق في الاستئناس برأي الحاكم الاداري في هذا الخصوص (١٥٤).

كما حدد القانون الدور الاشرافي والرقابي للوزارة، فيحق لموظفي الوزارة

زيارة مقار الجمعيات والاطلاع على سجلاتها، والتثبت من سلامة وضعها المالي والاداري، ويحضر مندوبو الوزارة، كمشرفين على انتخابات هيئات الجمعيات، ويجوز للوزير أيضا أن يحل الجمعية بعد الاستئناس برأي الاتحاد المختص. ومن بين النقاط التي أوضحها القانون لحل الجمعية هي:

قيام الجمعية بمخالفة أهدافها أو أغراضها التي أنشئت من أجلها، أو التصرف بأموالها في وجوه ليست مقرة في نظامها الداخلي، أو اذا ما توقفت أعمالها تماما لمدة لا تقل عن ستة أشهر. وأعطى القانون الحق للوزير بحل الجمعية اذا ما منعت موظفي الوزارة من الاطلاع على سجلاتها أو زيارة مقارها، أو اذا ما قررت هي بأغلبية الثلثين من أعضاء الهيئة العامة حل نفسها.

هيكل الجمعية : تتكون جميع الجمعيات - باستثناء الاتحادات على مستوى المحافظات - من هيكل بسيط من خلال مستويين هما:

الأول : الهيئة العمومية

وهي مجموع الأعضاء العاملين في الجمعية المسددين لالتزاماتهم المالية السنوية، وهي السلطة العليا، وتجتمع مرة واحدة في السنة، وتناقش التقارير المالية والادارية وتصادق عليها، وتضع الخطط العامة للجمعية، كما تقوم بانتخاب الهيئة الادارية.

الثاني : الهيئة الادارية

وهي التي تنظم أعمال الجمعية وتقودها يوميا، وتقوم بتنفيذ الخطط الموكولة اليها، وتقدم التقرير المالي والاداري للهيئة العامة، وتنتخب مرة واحدة كل سنتين، ولم يشترط القانون تحديد سقف زمني أعلى لبقاء الهيئة الادارية نفسها في مواقعها.

وتختلف الجمعيات في عدد اعضاء الهيئة الادارية كما ينص النظام الداخلي. ويمكن للهيئات الادارية تشكيل لجان متخصصة من الهيئة العامة للمساعدة في التجهيز وتنفيذ النشاطات المرسومة لها. وهذه اللجان ليست لها أية صفة قانونية.

ومنع القانون وجود أكثر من اتحاد للجمعيات في أي من المحافظات، ويوجد الآن اتحاد الجمعيات الخيرية على صعيد المملكة ويعود تأسيسه الى عام ١٩٥٨، كما يوجد في كل محافظة اتحاد للجمعيات في المحافظة. ولذا فان اتحاد الجمعيات الخيرية على مستوى المملكة هو جمعية لمجموع الاتحادات على مستوى المحافظات، ويكون تمثيل كل اتحاد لمحافظة بمقدار ما يضم هذا الاتحاد من جمعيات. ويشكل مندوبو الجمعيات الخيرية في المحافظات المجلس المركزي لاتحاد الجمعيات الخيرية الذى يعمل على انتخاب لجنة تنفيذية للاتحاد. واتحاد الجمعيات يتمتع بسلطات كبيرة على الجمعيات، فاضافة الى ما نص عليه قانون الجمعيات من الاستئناس برأي وزير التنمية الاجتماعية عند حل جمعية (١٥٥)، ونتيجة لصدور نظام اليانصيب الخيري لسنة ١٩٧٣، والذي بموجبه جعل الاتحاد العام للجمعيات الخيرية الجهة الوحيدة المخولة باصدار اليانصيب الخيري والافادة من ترويجه وبيعه وجني أرباحه، أصبح من مهمات الاتحاد دعم الجمعيات الخيرية ماليا(١٥٦). كما يقوم الاتحاد بتصنيف الخدمات التي تقدمها هذه الجمعيات على المواطنين الى فئات تقويمية تأخذ بشكل مراتبي خمس فئات من أ الى هـ. ويقدم الدعم المالي على حسب موقع هذه الجمعية من الفئات المصنفة، فتختص الفئات الأولى بدعم مالي أكبر من غيرها. وبالاضافة الى معايير التقويم المختصة بنشاطات الجمعيات ومقدار انفاقها، تعطي أفضلية للجمعيات التى تمتلك مشروعات انتاجية (١٥٧). وبالرغم من ان القانون اعطى امكانية تشكيل اتحادات نوعية لمجموعة من الجمعيات التي تختص بمجال عمل موحد، فانه الى الان لم تجراقامة مثل هذه الاتحادات النوعية. وعند دراسة الجمعيات وتوزيعها الجغرافي نجد أن محافظة عمان هي التي تسيطر على نصيب الأسد من الجمعيات، ويقدر عددها ب (٢٣٤) جمعية محلية وأجنبية، واتحادات، وأندية نسوية. ويبين الجدول رقم (١٠) أن أعداد الجمعيات في كل محافظة لا يتجاوز الـ (٥٠) جمعية. ولا شك في أن الزيادة الكبيرة لأعداد هذه الجمعيات في عمان تعود الى الكثافة السكانية والتخصصية في عمل الجمعيات، بينما تبقى أعداد الجمعيات في اربد من أكبر الأعداد، اذ بلغت (٤٩) جمعية، فضلا عن الاتحاد، ويعود هذا الى المساحة الكبيرة التي

تقع ضمنها محافظة اربد، مع تعدد المراكز ذات الكثافة السكانية. وبلغ عدد الجمعيات عام ١٩٩٣ في محافظة اربد (١٢٥) جمعية، وقد انخفض عدد هذه الجمعيات مع تقسيم محافظة اربد الى ثلاث محافظات.

وعند تناول التقسيم للجمعيات بين حضر، وريف، وبادية، يلاحظ أن الحضر يحتل أكبر نسبة، ويتلوه الريف ثم البدو. ومما لا شك فيه أن هذا التقسيم غير دقيق، وكان نتيجة لمعايير ذاتية في وزارة التنمية الاجتماعية (جدول رقم ١٣). واتخذت الجمعيات في الأردن العديد من الأهداف التي تخدمها مثل رعاية الفرد في مختلف مراحل حياته، ويعتبر موضوع رعاية الطلبة من الأهداف الأساسية لهذه الجمعيات، سواء أكانت هذه الرعاية على مستوى المدارس الأساسية أم على صعيد تقديم قروض للطلبة لمتابعة تعليمهم بعد انهاء دراستهم الثانوية.

ومن بين أهداف هذه الجمعيات أيضا رعاية المرأة، وبخاصة جمعيات ربات البيوت والأندية النسوية والاتحاد النسائي.

وتأخذ رعاية الأطفال حيزا كبيرا من اهتمام هذه الجمعيات، ونعتقد أنه جاء نتيجة لأهداف موضوعية تتمثل في أهمية تأمين رعاية للأطفال في ظل زيادة أعداد النساء اللاتي يذهبن الى العمل.

وعند النظر الى جدول رقم (١٢) نلاحظ سيطرة تقديم الخدمات العامة كأهداف للجمعيات، ونلمس بالذات أن أغلبها يقدم مساعدات عينية ونقدية، وهذا ينسجم مع فكر العمل التطوعي في مجتمع كالمجتمع الأردني دافعه الأساسي التكافل الاجتماعي. وتمثل الرعاية الاجتماعية والصحية المرتبة الثانية من أنواع الرعاية التي تقدمها الجمعيات، وتكون عبر تخصيص أيام طبية مجانية أو التنسيق مع أطباء.

وتوضح البيانات في الجدول (١٥) عدد المؤسسات والمراكز التي تقدم خدمات عن الجمعيات، وسيطرة أعمال كالتريكو، والنسيج، والتجميل، والتنسيق، وهي أعمال لا تحتاج لانجازها فترات زمنية طويلة، بينما هناك اعمال أخرى تحتاج الى فترات أطول كالموسيقى، والنجارة، والألمنيوم. وتبين الجداول ارقام (١٦-١٩) أعداد رياض الأطفال ومراكز التغذية والحضانات والعيادات

الطبية، ومقدار الدعم المالي الذي تحصل عليه الجمعيات من وزارة التنمية الاجتماعية ومن خلال الجمعيات الاجنبية.

ولكن مع ذلك تبقى الجمعيات الأهلية محط تساؤل فهي تصل - كما يبين الجدول رقم (١٠) - الى ٦٣٢ جمعية محلية، وأجنبية، وأندية نسائية واتحادات. وهذا العدد من الجمعيات هو من الاعداد القياسية بالنسبة لمجتمع كالمجتمع الأردني، اذا اخذنا في الاعتبار عدد سكانه وبناه الاجتماعية. وبحسبة بسيطة يتبين أن عدد أعضاء الهيئات الادارية للجمعيات في الأردن في حده الأدنى يصل الى حوالي سبعة الاف شخص. وبالطبع فان عدد أعضاء الهيئات العامة يصل الى ما يقارب الخمسين الف شخص في نهاية عام ١٩٩٣، فيما وصل عدد المستفيدين من الجمعيات عام ١٩٩١ الى ٣٠٠ الف شخص [١٥٨]، وهي نسبة عالية بمقاييس ما تحققه الجمعيات غير الحكومية في العالم بل ويصل الى المراتب الاولى. الا ان عمل الجمعيات الاهلية بحاجة الى تدقيق، فبينما هنالك العديد من العناصر التى تدفع المواطنين الى الانخراط في العمل التطوعي الخيري، منها القيم الاجتماعية المتوارثة في المجتمعات البدوية والفلاحية مثل الفزعة، والعونة، والنخوة، والاطار الديني الدافع لترسيخ هذه القيم الذى يدعو دائما الى التكافل، فان الجمعيات الخيرية كانت تقدم خدماتها ضمن هذا الاطار. وعند العودة الى دراسة نشاطات هذه الجمعيات بشكل تفصيلي لكل جمعية يتبين سيطرة محاضرات التوعية العامة، والتوعية الصحية، وبالذات للنساء، في المجتمعات الريفية على غيرها من النشاطات. بينما اتجهت العديد من الجمعيات لانشاء دور حضانة ورياض أطفال. ولعل تعقيد العلاقات الاقتصادية، وتزايد خروج المرأة الى العمل قد جعل من الضرورة انشاء دور للحضانة ورياض الأطفال، كما أن اقامة أيام علاج مجاني، واستقدام الاطباء للقيام بكشوف دورية على المواطنين في مناطق اجتماعية ذات حظ محدود من الخدمات الصحية كان وراء تطوير دور هذه الجمعيات.

ومع كل ذلك فقد بقيت الجمعيات الأهلية في الغالب "منظمات غير حكومية" "NGOs". فهى لم تصل في مستوى أدائها او تعقيدها الى هذا

المستوى، وبقي المعظم منها دون عاملين متفرغين لها، بل ان بعضها ما زال دون مقرات وبرامج عمل واضحة او خطط، وما زال بعضها يعتمد الأسلوب غير المنظم في العمل، بل يعتمد اسس "الهبة" و"الفزعة" او أساليب تقليدية غير منظمة وغير قائمة على أسس واضحة وعلمية في سياسات العمل التطوعي الذى يهدف الى التنمية الاجتماعية، وانما استمرت القيم الاجتماعية ما قبل الرأسمالية الموروثة تقع تحت طائلة مساعدة المحتاجين والعمل الخير. وبالطبع فالأهمية هنا ليس بمقدار حسن هذا "المفهوم الاجتماعي" ولكن بعدم العمل على تحديثه وتطويره ليكون مواكبا للتغيرات الاجتماعية وليؤدي دورا مؤثرا ومستمرا في سياق التنمية الاجتماعية.

وهنا تبرز بعض التجارب المميزة لعدد من المنظمات التي يمكن اطلاق تسمية منظمات غير حكومية عليها مثل "صندوق الملكة علياء" الذي يهدف ضمن استراتيجية عمله ليس مساعدة المحتاجين فقط، وانما تحويل هذه الفئات المحتاجة الى فئات منتجة، من خلال تقديم قروض ميسرة أو منح من أجل انجاز مشروع انتاجي يتمثل أحيانا بتزويد الأسرة ببعض رؤوس الأغنام أو الماعز، وتقديم آلة صنع تريكو للسيدات القادرات على تصنيع التريكو أو فتح بقالة. وتبقى هذه المشروعات تحت رقابة الصندوق الذي فرغ كادرا متكاملا للبحث الاجتماعي، وبالطبع فان دراسة هذه المشروعات من حيث جدواها في التنمية الاجتماعية بالبلاد بحاجة الى بحث متكامل (١٥٩).

وهنالك العديد من الجمعيات التي تمتلك مقدرات مادية تستطيع من خلالها تفريغ كادر ووضع وتنفيذ برامج تنموية في بيئتها المحلية، مثل جمعية الفيحاء الخيرية، وجمعية المركز الاسلامي التي قامت بتأسيسها مجموعة من عناصر التيار الاسلامي في ١٩٦٦، واعتمدت علي أساليب شتى لجمع التبرعات من التجار بالذات، وأصبح لهذه الجمعية، ذات الصبغة الاسلامية، مشفيان اسلاميان، وكلية مجتمع اسلامي، والعديد من المدارس الاسلامية (١٦٠).

ويتبين من خلال الدراسات التي أجريت على عينة تمثل ١٩٦ جمعية أن هنالك تكرارا كبيرا في الأشخاص الذين تسلموا مواقع في الهيئات الادارية.

ورغم أن هذه تعطي دلائل على احتكار بعض العناصر للجمعيات، فانها تبرز أن هذه الجمعيات - التي تقوم كل عامين بانتخابات لهيئاتها الادارية - بحاجة لاولئك العناصر الذين يسيرون دفة أعمالها، سواء أكان هذه نتيجة البيئة المحلية التي تنشط بينها تلك الجمعيات أم كان لدور هؤلاء الأشخاص في تحقيق دعم لهذه الجمعيات.

ولا نستطيع أن نؤكد فيما اذا كانت الجمعيات الخيرية تؤدي دورا في رفد النخبة بالأردن، هذا مع أن ما يزيد على المئة من الشخصيات العامة في الأردن هم أعضاء هيئات ادارية في الجمعيات الخيرية. وتجدر الاشارة الى أن بعض مؤسسي جمعية المركز الاسلامي في عام ١٩٦٦ يشكلون مجموعة من نواب الحركة الاسلامية في مجلس النواب الحالي. ولقد كان للأدوار التي يقومون بها في لجان جمع الزكاة والتبرعات للفقراء الأثر الواضح في تعريف مجتمعاتهم المحلية بهم.



الفصل الثامن
الانتخابات النيابية في مرحلة الانفراج السياسي ١٩٨٩-١٩٩٣

الفصل الثامن
الانتخابات النيابية في مرحلة
الانفراج السياسي ١٩٨٩-١٩٩٣



جرت الانتخابات النيابية في تشرين الثاني (نوفمبر) عام ١٩٨٩، وكانت البلاد تعيش أزمة مزدوجة سياسية واقتصادية خانقة. وشهدت هذه الفترة نشاطا ملحوظا للأحزاب السياسية، وترشح للانتخابات أشخاص كانوا قد خرجوا من السجون على أثر الاعتقالات التي جرت بعد أحداث نيسان (ابريل) عام ١٩٨٩، وكانت الشعارات في معظمها معارضة للحكومة، وفي كثير من الأحيان معارضة للحكم.

ونظرا لارتفاع حدة التوتر في الشارع الأردني، فقد عطل الحكم الفقرة المتعلقة من قانون يمنع ترشيح من حوكموا "بالجرائم السياسية" مما كان له الأثر في اضفاء الشرعية على الانتخابات، وتخفيف حدة التوتر بعد ظهور نتائجها. وقد اقترع ما مجموعه (٣٩٨.٥٥٥) من أصل ١.٣٥٠.٠٠٠ مؤهلين للاقتراع. فازت الحركة الاسلامية ب (٢٢) مقعدا من أصل ثمانين، واستطاعت أن تحمل معها مجموعة أخرى من النواب من ذوي التوجه الاسلامي، واستطاع الأفراد ذوو التوجهات اليسارية والقومية الوصول للبرلمان، ولو بنسبة ضئيلة تراوحت بين (١٠-١٥) مقعدا.

نسبة المشاركة في انتخابات عامي ١٩٨٩-١٩٩٣

	انتخابات عام ١٩٨٩		انتخابات عـام ١٩٩٣	
	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
المؤهلون	١٫٣٥٠٫٠٠٠	١٠٠٫٠٠	١٫٧٢٣٫٦٠٧	١٠٠٫٠٠
المسجلون	١٫٠٢٠٫٠٠٠	٧٥٫٥٥	١٫٥٠١٫٢٧٩	٨٧٫١٠
الحاصلون علي البطاقة الانتخابية	٨٧٧٫٠٠٠	٦٤٫١٦	١٫٢٠٣٫٣٢٩	٦٩٫٨١
المقترعون	٥٥٥٫٣٩٨	٤١٫١٤	٨٢٢٫٢٩٤	٤٧٫٧١

أما انتخابات عام ١٩٩٣ فقد جرت في أجواء مختلفة، وتحت ظروف محلية، واقليمية، وعالمية لم تكن موجودة عام ١٩٨٩. فبداية، جاءت هذه الانتخابات بعد حرب الخليج التي لعبت دورا كبيرا في تعميق شرعية الحكم، وأرست الأرضية لاعادة تقييم الحكم في الأردن. فموقف الحكم في الاصرار على الحل العربي، وشجب التدخل الأجنبي، ورفضه ارسال قوات أردنية لمحاربة العراق، كان له أكبر الأثر في خلق علاقة جديدة بين الحكم والتنظيمات الجماهيرية بأشكالها كافة، وازالة مسببات حتمية الصدام بين الحكم والتنظيمات التي كانت تحدث دوريا في الماضي، اضافة الى أن مرض الملك الحسين الذي جاء بعد موقفه من حرب الخليج والتعاطف الجماهيري معه الذي عبر عنه باستقباله الحاشد باشتراك معظم القوى السياسية في البلاد، كل هذا عمق من شرعية حكم الملك حسين، ووضعه في موقع سياسي وأخلاقي، جعل من المستحيل امكانية تنظيم الجماهير ضد نظام الحكم في هذه الفترة التاريخية، وكان هذا أحد العوامل المهمة التي أعطت انتخابات عام ١٩٩٣ لونا يختلف عن انتخابات عام ١٩٨٩. ولكن الحكومة الأردنية، وبرغبة من الملك، أقدمت على تغيير قانون الانتخاب، بعد

ان حل مجلس النواب، وأجرت الانتخابات بقانون مؤقت، فأصبح المواطن يصوت لمرشح واحد في دائرته الانتخابية بعد ان كان باستطاعته ان يصوت لمجموعة مرشحين، مما أثر، وبشكل ملحوظ، على نتائج الانتخابات، ليس فقط على امكانية حصول جبهة العمل الاسلامي على مقاعد تساوي التي حصلت عليها في انتخابات عام ١٩٨٩ بل وعلي ضع حد (باستثناء دائرتين هما عمان الثانية والزرقاء) لامكانية حمل جبهة العمل الاسلامي لاسلاميين مستقلين. وفي الوقت نفسه أعاق تغيير القانون من حركة الأحزاب السياسية الأخرى. ونظرا للطبيعة العشائرية للمجتمع الأردني، فقد ساعد القانون في ارتداد الناس في الدوائر المختلفة الى العائلة والعشيرة والجماعة.

أما العامل الثالث، فهو بدء العملية السلمية في المنطقة، وما تمخض عنها من تغير واضح تمثل في الموقف من الفلسطينيين في الأردن، على أثر توقيع اعلان المبادىء الفلسطيني الاسرائيلي وانعكاساته على مستقبل الفلسطينيين في الأردن. وظهرت اصوات تدعو الى تأجيل الانتخابات الى حين تطبيق اعلان المبادىء، واجراء انتخابات في الضفة الغربية وقطاع غزة حتى يتحدد بالضبط موقع وولاء الفلسطينيين، وبعد حوار علني في الصحف، قرر الملك اجراء الانتخابات في موعدها.

ولعل أهم ما يميز الانتخابات النيابية عام ١٩٩٣ هو عدم الوضوح خلال الفترة السابقة للترشيح الرسمي. فلقد دار جدل واسع حول ما اذا كانت ستتم الانتخابات حسب القانون القديم أم سيتم استبداله بقانون "صوت واحد لكل ناخب" وهذا ما جرى فعليا ضمن قانون مؤقت للانتخابات. ثم أثارت العملية السلمية المخاوف من تأجيل الانتخابات، وأصبح الاعتقاد الراسخ خلال النصف الثاني من شهر أيلول ١٩٩٣، أن الانتخابات مؤجلة لا محالة حتى صدر تصريح مقتضب لرئيس الوزراء بتاريخ ١٩٩٣/٩/٢٨ يشير فيه الى أن الانتخابات ستجري في موعدها المحدد (١٦١).

وكل هذا أدى في البداية الى عدم الوضوح لدى المرشحين، بل وضعهم في وضع ضبابي، كما أن قانون "صوت واحد للناخب" الذي لا يسمح للناخب

بالتصويت لأكثر من مرشح خلافا لقانون انتخابات عام ١٩٨٩ الذي كان يسمح بالتصويت لأكثر من مرشح حسب العدد المحدد في القانون، اضافة الى الابقاء على تقسيم الدوائر كما هي (على سبيل المثال يتنافس عن الدائرة الأولى في عمان ٣ مرشحين، ويحق للناخب اعطاء صوت واحد فقط)، كل ذلك لعب دورا في عزوف بعض المرشحين المفترضين عن ترشيح انفسهم. وقد لوحظ هذا خاصة في المناطق ذات الوزن العشائري، حيث عزف بعض المرشحين الذين لا تمتلك عشائرهم وزنا عدديا ذا اهمية في مناطقهم الانتخابية. وفي المقابل، فقد لعب القانون دورا كبيرا في تعاظم دور العشيرة، فاصبحت مفردات "اجماع العشيرة" هي المفردات السائدة مع اقتراب موعد الحملة الانتخابية. ولكن يجب التنبيه هنا الي ان تغير القانون لم يكن العامل الوحيد الذي ادى الي تعاظم دور العشيرة، لأن سياق "التحديث" وظهور الأحزاب والتنظيمات الاجتماعية الأرقى لم يأت بديلا عن العلاقات الارثية ويحل مكانها، بل انتظم في كثير من الأحيان أفراد مرتبطون بصلة الدم في تنظيمات معينة. بمعنى آخر أن تغير القانون، وفي ظل ظروف عدم تطور المؤسسات الوسطية، سهل عملية الارتداد نحو العشيرة، وقد لعبت الروابط الارثية دورا كبيرا أيضا في انتخابات عام ١٩٨٩.

ولكن وعلى الرغم من الارتداد نحو العشيرة، الا أن الزعامات العشائرية التقليدية والجديدة الصاعدة لم تستطع حسم مسألة الترشيح بالاستناد الى مواقعها التقليدية أو بالحوار، ففي كثير من الأحيان، وبغرض تحقيق "الاجماع العشائري" على مرشح، دخل الاقتراع والانتخابات الى العشيرة كآلية للخروج بالاجماع المنشود. واختلفت صيغة الاقتراع والانتخابات من منطقة الى أخرى، فعلى سبيل المثال أجرت بعض العشائر في بعض مناطق الشمال انتخابات أولية (للرجال فقط)، ودفع المرشحون رسم اشتراك، وتشكلت لجان مراقبة صناديق، ولجان فرز أصوات، التزم فيها المرشحون بالنتائج، ودعموا مرشح الاجماع(١٦٢). وفي الكرك مثلا، قامت الافخاذ المختلفة لعشيرة المجالي بارسال "مندوبين" لاجتماع مجلس العشيرة، تم فيه انتخاب عبدالهادي المجالي ممثلا لاجماع المجالي، ولكن هذا الاجماع اخترق من قبل جبهة العمل الاسلامي التي دفعت بمرشحين اثنين، اضافة الى مرشح ثالث يمثل بيت الزعامة التقليدية لعشيرة

المجالي، ولكن كل هذا لم يمنع من فوز عبدالهادي المجالي.

وهذا بالفعل ما تم في عشيرة العبيدات في شمال الأردن باربد حيث اجتمعت العشيرة ومن خلال الانتخابات رشحت طلال عبيدات كمرشح عنها، ومع ذلك فقد قام النائب السابق قسيم عبيدات باختراق الاجماع العشائري ورشح نفسه للمرة الثانية، ولم يحل هذا دون فوز مرشح العشيرة طلال عبيدات كنائب.

وأدى تغير القانون دورا آخرا تمثل في تفتيت بعض العشائر، وذلك لأسباب تتعلق بعدم تنحي الزعامات التقليدية عن موقعها، ومنافسة أشخاص كانوا قد استلموا مواقع في السلطة التنفيذية أو غيرها. فقد دفعت مثلا عشيرة العبادي بثلاثة عشر مرشحا، والزبن في بدو الوسط بسبعة مرشحين، والدعجة بأربعة مرشحين. وظهر شكل جديد من التحالف، ألا وهو تحالف عشيرتين، بحيث تدعم الأولى مرشح الثانية مقابل أن تدعم الثانية مرشح الأولى في الانتخابات القادمة. وكانت الصفة العامة للانتخابات هي تأثير المرشحين على أفراد عشيرتهم بشكل أساسي، باستثناء التنافس على كسب أصوات أفراد العشائر التي لم يكن لها مرشح. وبرزت داخل العشيرة ظاهرة جديدة، خاصة مع كثرة مرشحي العشيرة الواحدة، وهي الاعلان عن مرشح شباب العشيرة او مرشح شباب العشيرة الجامعيين.

أما في الأوساط الفلسطينية، فكان الارتداد الى الهوية الفلسطينية أكثر من الارتداد نحو العشيرة الضيقة، وظهر أن هناك ميلا، لا سيما في المخيمات، نحو التصويت لمرشحين اسلاميين أعلى منه في الأوساط الأردنية. وليس بالضرورة ان يكون ذلك عائدا للموقف من العملية السلمية، لأن اتجاه التصويت في الوسط الفلسطيني للاسلاميين سبق العملية السلمية، كما أثبتت الانتخابات التكميلية عام ١٩٨٤ وانتخابات عام ١٩٨٩، ولكن ربما للشعور بالاحباط على أثر اخفاق القوى الأخرى، اضافة الى ما يشعر به المواطن الفلسطيني من أن هناك تمييزا سياسيا في الأردن. ففي اطار التيار الاسلامي "تذوب" الهويتان الأردنية والفلسطينية (راجع استطلاع الرأي العام حول الديمقراطية في الأردن الذي أجراه مركز الدراسات الاستراتيجية بالجامعة الأردنية في آذار ١٩٩٣). وهذا لا يعني

أنه لم يجر ارتداد ايضا الى الجهوية الفلسطينية، فنحن نجد مثلا قيام سكان اللد باقرار مرشح لهم، وطلب بعض مرشحي الخليل التأييد الجهوي من الأصول الخليلية.

وبلغ عدد المرشحين من أصل فلسطيني (١٠٣) مرشحا، بلغت نسبتهم الي جميع المرشحين (١٩.٢٨٪)، اثنان منهم مسيحيان. وبالطبع فان المرشحين الفلسطينيين المسلمين يتنافسون على ٦٢ مقعدا (باستثناء الشركسية، والمسيحية، والبدوية) وبنسبة (١.٦٢٪) مرشحا لكل مقعد.

الأحزاب السياسية والانتخابات

لم تلعب الأحزاب السياسية الدور الذي كان من المتوقع أن تلعبه في الانتخابات على أثر ترخيصها والسماح لها بالعمل علانية. وكما أشرنا سابقا فان عوامل كثيرة أدت الى ضعف امكانية هذه الأحزاب في استقطاب الناس. الا أن عدد الذين ترشحوا باسم أحزابهم بلغ (٥٤) مرشحا، أي ما نسبته (١٠.٤٨٪) من المرشحين كافة.

وحسب التصنيف العام للأحزاب كان التيار الديني ممثلا بشكل أساسي بجبهة العمل الاسلامي صاحب العدد الأكبر من المرشحين البالغ (٣٦) مرشحا، وكانت نسبتهم تمثل (٦.٤٧٪) الى المرشحين كافة و(٦٤.٢٨٪) الى المرشحين بأسماء الأحزاب. وقد فازت جبهة العمل الاسلامي بـ (١٦) مقعدا من القائمة الحزبية، وهذا يشكل تراجعا عن نسبة المقاعد التي حصلت عليها في انتخابات عام ١٩٨٩ وهي ٢٢ مقعدا، اضافة الى تراجع عدد الاسلاميين من خارج جبهة العمل.

بينما طرحت أحزاب التيار التقدمي اليساري الخمسة (١٣) مرشحا وما نسبته (٣٢.٢١٪) الي المرشحين بأسماء أحزاب، بينما طرح حزب البعث العربي الاشتراكي خمسة مرشحين (٨.٩٢٪) الي المرشحين بأسماء أحزاب.

وعلى صعيد أخر خاض أعضاء ستة أحزاب الانتخابات بصفتهم الفردية، وليس كمرشحين لأحزابهم، من ضمنهم الأمينان العامان لحزبي العهد واليقظة.

وكانت خمسة أحزاب من الأحزاب الستة تنتمي الى التيار الوطني أو الوسط، بينما كان الحزب السادس هو حزب البعث التقدمي وهو قومي يساري. وكان عدد المرشحين الذين لم يشيروا الى صفتهم الحزبية (٢١) مرشحا، أي ما نسبته (٣. ٩٣٪) الى مرشحي الأحزاب كافة و(٢٧٪) الى المرشحين بأسماء أحزاب أو دون أسماء أحزاب، وقد فاز منهم ١١ مرشحا، وهذا يزيد قليلا على نصف المرشحين بأسماء أحزاب.

ويكون بذلك عدد المقاعد التي تمثل الأحزاب في البرلمان هو (٢٩) مقعدا أي ما نسبته (٢٥. ٣٦٪) من أعضاء البرلمان.

ولا يمكن أن يتم القياس بشكل دقيق من خلال انتخابات عام ١٩٨٩، اذ ان أحزاب التيار الوطني لم تكن قد شكلت بعد، بل كانت الحياة الحزبية معطلة، ومع ذلك فقد بلغ عدد مرشحي الأحزاب (٤١) مرشحا، بلغت نسبة مرشحي الحركة الاسلامية منهم (لم يكن حزب جبهة العمل الاسلامي قد تشكل) (٤١. ٦٣٪)، ولا شك أن انخفاض المرشحين الحزبيين كان ضمن التيار التقدمي الذي دفع في الانتخابات الماضية، ومن خلال أحزاب ثلاثة فقط، (١٥) مرشحا، أي ما نسبته (٥٨. ٣٦٪) الى مرشحي الأحزاب.

ولقد كان لقانون الانتخابات "صوت واحد للناخب" دور كبير في تراجع كثير من الأحزاب عن طرح أكبر عدد من المرشحين، خاصة وانه لم يكن قد مضى وقت طويل على ترخيص الأحزاب عندما أجريت الانتخابات، وبالتالي لم تتمكن الأحزاب من كسب ثقة الناخب والشارع السياسي، لأن نشاطها ووجودها كان مقتصرا على مناطق محددة بالأردن. هذا فضلا عن أن العامل الأيديولوجي في الانتخابات السابقة (١٩٨٩) لم يكن مهما بالنسبة لكثير من الناخبين، بل على العكس من ذلك، فان المعيار الأساسي (حسب استطلاع الرأي الذي أجراه مركز الدراسات الاستراتيجية، ١٩٩٣) في تحديد خيار المرشح كان قدرة المرشح على تقديم الخدمات للناخبين. وهنا تبرز بوضوح الخصوصية الأردنية، فبدلا من تعميق الاستقلالية للتنظيمات المختلفة، كانت أغلبية المواطنين حريصة على دفع مرشح له نفوذ في السلطة التنفيذية، وقادر على تقديم خدمات للفرد وأسرته.

وقد يكون هذا العامل هو الذي دفع بعض الأحزاب لعدم التنافس على الأساس الحزبي، واللجوء لأطر اجتماعية خارج اطار مؤسسات التنظيم الحديثة، كالعشيرة أو لاستخدام أساليب أخرى، كالاعتماد على العلاقات الاجتماعية والشخصية. بل قد نذهب الى أكثر من ذلك فنقول انه كان هناك تخوف لدى بعض المرشحين من استخدام الهوية الحزبية خوفا من الفشل، وهذا يعكس من جانب آخر مدى ضعف درجة الالتزام بتعميق الديمقراطية لدى هؤلاء المرشحين. بالاضافة الى ما ذكر من عوامل حول دعم الأحزاب وتقويتها، فان الاجابات عن الأسئلة المفتوحة في الاستطلاع المذكور، تظهر بوضوح أن الأحزاب في الأردن بشكل عام تعاني من ارث الماضي، وتدني رغبة المواطنين في الانضمام لها. لذا فان النتائج المحدودة التي حققتها بفوز (١١) نائبا من أصل (٢١) مرشحا، قد تكون عائدة لأسباب أخرى غير الانتماء الحزبي، كالعشيرة، أو قدرة النائب على تقديم الخدمات، أو انتماءاته الجغرافية. ولكن هذا الاستنتاج قد لا ينطبق على بعض الدوائر الانتخابية، فعلى سبيل المثال حصل حزب التجمع الوطني على (٣) مقاعد من أصل ستة مخصصة للبدو (شمال، وسط، جنوب).

واذا كانت الميزة الأساسية للانتخابات الحالية، هي تراجع أحزاب التيار التقدمي، كما ظهر جليا، فان الحكم باطلاق تراجع التيار الديني السلفي هو سابق لأوانه مع الانخفاض النسبي لعدد مقاعده في البرلمان، وهزيمة بعض العناصر التي كانت توضع على قوائمهم كاسلاميين مستقلين مثل (زياد أبو محفوظ، ومحمد العلاونة). بينما طرح كل مرشح من أعضاء الأحزاب الذين ترشحوا بشكل فردي، برنامجه الخاص وشعاراته الخاصة. فقد طرحت الأحزاب التي رشحت أعضاءها برنامجا مركزيا لكل مرشحيها، مع تفصيلات خاصة لكل دائرة أحيانا.

ولعل الكتلة التقدمية الموحدة التي كانت عبارة عن ائتلاف بين الشعب الديمقراطي والوحدة الشعبية، التي ظهرت في انتخابات عام ١٩٩٣، لم تكن موجودة خلال انتخابات عام ١٩٨٩. اما في انتخابات عام ١٩٩٣ فقد تميزت شعارات الأحزاب وبرامجها بتميز الظرف الموضوعي، واختلاف جدول أعمال الأولويات عنها عام ١٩٨٩. فبينما كانت الشعارات الأساسية لانتخابات عام

١٩٨٩ هي بناء الأردن الديمقراطي، والغاء القوانين الاستثنائية، والوقوف أمام سطوة الأجهزة الأمنية، ودعم الانتفاضة، ومحاسبة الفساد في فترة الحكم الماضية، جاءت شعارات عام ١٩٩٣ لتعكس اختلاف موضوع وحدة الشعارات المطروحة، ويمكن تلخيص التوجهات الحزبية من خلال التعرض لبرامجها الانتخابية.

الشعارات الانتخابية وأشكال الدعاية الانتخابية

لقد تميزت أشكال الدعاية الانتخابية بالتعدد والاختلاف، ففي حين سادت الأشكال التقليدية من طباعة البرامج وتوزيعها، والاهتمام بالسير الذاتية، واليافطات التي رفعت في الشوارع وحملت عناوين البرامج، فقد احتلت الصحف مساحات واسعة من الاعلانات سواء ما كان منها يحمل القليل من الشعارات أو تلك التي تحمل بيانات انتخابية، ورصد مجموعة من الافكار المختلفة، مثل توزيع أشرطة فيها رسائل مسجلة لجمهور الناخبين.

وكان أحد أشكال الحملات الانتخابية هو المهرجانات التي كانت من أكثر الوسائل فعالية خلال انتخابات عام ١٩٨٩، حيث كانت تمثل حالة نوعية على صعيد حجم الحضور والتفاعل بين الجمهور والمرشحين. وقد منع وزير الداخلية اقامة المهرجانات، وبذلك عطل جزءا من النشاط الانتخابي، الى ان اقيمت دعوى قضائية لدى محكمة العدل العليا التي أجاز قرارها في هذا الشأن اقامة المهرجانات ثانية. ولكن هذه الاجازة جاءت متأخرة قليلا، لأنها كانت قبل موعد الاقتراع بثمانية أيام، أي بتاريخ ٣٠/١٠/١٩٩٣. واذا كان هذا القرار قد لعب دورا في عدم نجاح هذه المهرجانات نسبيا، فان المهرجانات لم تكن على مستوى مثيلتها في انتخابات عام ١٩٨٩. وبالمقابل فقد انتشرت المقار الانتخابية، كما هو الحال في انتخابات عام ١٩٨٩، وانتشرت أيضا ظاهرة بناء بيوت الشعر للغايات الانتخابية.

وما زال حجم الانفاق على الحملات الانتخابية غير محدد قانونيا حتى الآن، وهذا ما جعل التفاوت في الانفاق بين المرشحين عاليا جدا، فالبعض منهم أشار الى أن ما صرفه لا يتجاوز العشرين ألف دينار (٣٠ ألف دولار)، بينما

كانت حملات البعض تزيد على النصف مليون دينار (٧٠٠ ألف دولار) مما جعل فرص المنافسة بين المرشحين غير متكافئة في حدها الأدنى.

أما بالنسبة للشعارات الانتخابية لعام ١٩٩٣ فقد تميزت بانخفاض مستوى الشعار السياسي و البرنامجي، فظهرت شعارات مثل "انتخبوا الأفضل" او "انظر وقارن"، "وانتخبوا الذي عرفتموه". وبينما امتنع بعض المرشحين عن اصدار بيان انتخابي او شعارات برنامجية، فقد تناولت شعارات الآخرين قضايا مطلبية للدائرة، مثل زيادة مخصصات دائرته الانتخابية أو تحسين الخدمات فيها أو رفعها الى مستوى محافظة.

بينما كان شعار "الوحدة الوطنية" هو الأكثر انتشارا، وبخاصة في مناطق التجمع الفلسطيني والأردني، اضافة الى الشعار القائل أن لا تفريط بالقدس أو حقوق الشعب الفلسطيني، ومع انه كان الشعار الأكثر ترددا لكنه كان الأقل تحديدا في معانيه.

وتجدر الملاحظة أن شعارات عام ١٩٨٩ كانت جميعها تركز على الديمقراطية وتعميقها، ومحاربة الفساد والمسؤولين عنه، والعمل على بداية جديدة للحياة السياسية بعيدة عن تدخل الأجهزة الأمنية. ولعب موضوع كون المرشح قد تعرض للاعتقال والاضطهاد خلال فترة حياته دورا مهما في هذه الانتخابات.

جبهة العمل الاسلامي: طرحت الجبهة شعارا مركزيا عممته في انتخابات ١٩٩٣ هو "نعم الاسلام هو الحل". وجاء هذا الشعار متواصلا مع شعار الاخوان المسلمين في انتخابات ١٩٨٩ الذي كان "الاسلام هو الحل"، ومحاولة للرد على خصوم التيار بدرجة اساسية، وعلى تندر بعض فئات الشارع الأردني على اعتبار ان شعار الانتخابات الماضية لم يحقق حلولا كانت مرتجاه. وقد طرح التيار الاسلامي، اضافة لتأكيده على شعاره، برنامجا انتخابيا مطولا ومركزيا لجميع مرشحيه يتناول المناحي الحياتية كافة.

فعلى الصعيد التشريعي كان البرنامج يعلن عن العمل على اجراء تعديلات دستورية تضمن عدم حل مجلس النواب الا عند الضرورة القصوى، وبوضع ضوابط جديدة للحل، واستفاد البرنامج من قضية النفير الاسلامي التي حوكم فيها نائبان

من مجلس النواب (١٩٨٩-١٩٩٣)، ومنع جواز محاكمة أي من أعضاء مجلس الأمة ما لم يصدر قرار من المجلس يسمح بذلك، وما لم يقبض عليه متلبسا في جريمة غير سياسية. كما انه اشار الى انه سيعمل على تعديل مدة الدورة العادية الى ثمانية اشهر، وتعديل المواد التي تجيز اصدار قوانين مؤقتة من قبل السلطة التنفيذية الا للضرورات القصوى المتمثلة في حدوث كوارث. كما أكد انه سيعمل على المستوى التشريعي بتقييد ممارسات الدوائر الامنية لتصبح منسجمة مع الدستور، بل ومع تحديد السلطة الممنوحة لوزير الداخلية.

وتناول بالتفصيل قانون الانتخاب وضرورة تعديله، بحيث يصبح من حق المواطن ذي الثمانية عشر عاما الانتخاب بدلا من تسعة عشر عاما، والسماح لاي مواطن، حتى لو كان منتميا لتنظيم غير شرعي، بالترشيح للانتخابات، وأن تصبح ادارة الانتخابات مناطة بالسلطة القضائية بدلا من التنفيذية. وطالب البرنامج بالغاء قانون الصوت الواحد، وتحقيق العدالة في تخصيص مقاعد نيابية للدوائر الانتخابية، بناء على عدد السكان مع مراعاة التمثيل جغرافيا، كما طالب انسجاما مع الدستور بالغاء المقاعد المخصصة على أسس جهوية، او طائفية، او عرقية (١٦٣).

وجاء في البرنامج الانتخابي على الصعيد التشريعي ايضا العمل على تعديل قانون أمانة عمان الكبرى لتصبح انتخابا بدلا من التعيين، وتعديل قانون البلديات لغايات توسع صلاحياتها واستقلالها، وتطهير القوانين المالية من المعاملات الربوية (١٦٤).

وعلى صعيد الحريات العامة وحقوق الانسان أكد البرنامج على حرية الرأي والصحافة، وحق الواعظ في تبليغ دعوة الله للناس، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، كما جاء البرنامج على الوعد بالعمل على تحقيق الأمن النفسي لكل مواطن فلا يتعرض للاعتقال التعسفي والتعذيب بسبب آرائه السياسية، وتوفير فرص الكسب الحلال لجميع المواطنين، ومحاربة الرشوة والمحسوبية، ومحاكمة المسؤولين عنها، وتقرير مبدأ العدالة وتكافؤ الفرص، واستكمال العمل على انشاء اتحاد طلبة الأردن، واقرار قانون نقابة المعلمين، والعمل على عدم تدخل

الجهات الأمنية في تعيين الموظفين (١٦٥).

ووعد البرنامج كذلك بالعمل على بناء سياسة زراعية شاملة تعمل على التوسع الافقي في الزراعة، وحل مشكلة مديونية صغار المزارعين، وتناول أيضا تطوير المناهج الدراسية (١٦٦).

وعلى صعيد القضية الفلسطينية رفض اتفاق غزه واريحا أولا، وأشار الى أنه سيعمل على اعطاء البعد الاسلامي للقضية الفلسطينية، والتأكيد ثانية على ايمان الجبهة بعدم قبول أي مشروع لا يضمن تحرير فلسطين كاملة غير مجتزأة(١٦٧).

وعلى الصعيد العربي والاسلامي دعا البرنامج الى توثيق مؤسسات العمل العربي والاسلامي المشترك في المجالات الثقافية، والاقتصادية، والتشريعية، وأبرز ضرورة الاهتمام بالجمهوريات الاسلامية في آسيا الوسطى (١٦٨).

الكتلة التقدمية الموحدة (الوحدة الشعبية وحشد): جاءت هذه الكتلة بشكل ائتلافي بين حزبي الوحدة الشعبية وحشد وطرحت ستة مرشحين اي بمعدل ثلاثة من كل حزب توزعوا على الدوائر الاولى في عمان، ومادبا، والبلقاء، واربد، والزرقاء، اضافة الى أن حزب الوحدة الشعبية قد طرح مرشحا خارج الكتلة في الدائرة الثانية بعمان. وطرحت الكتلة شعارا مركزيا لها "لتعزيز المعارضة الوطنية الديمقراطية في البرلمان"، وكان هذا الشعار منسجما مع عدد المرشحين من ناحية، كما انه تجاوز شعارات الحزبين في الانتخابات السابقة وهما المشاركة والتغير لحشد، وأردن وطني ديمقراطي للوحدة الشعبية من ناحية ثانية. وارتكز البرنامج الانتخابي على مجموعة أسس أهمها رفض التسوية السلمية، ودعم جهود القوى الديمقراطية الفلسطينية القائمة في اطار منظمة التحرير الفلسطينية، ومجابهة اقامة انظمة اقليمية جديدة مثل النظام الشرق أوسطي، كما اشتمل البرنامج الانتخابي على ضرورة العمل من اجل اجراء تعديلات دستورية تضمن تكريس الديمقراطية وتطويرها، ورفض "برنامج التصحيح الاقتصادي"، وطالب بالتصدي للأزمة الاقتصادية، ومعالجة مشكلات صغار المزارعين، واعتماد التخطيط الزراعي الشامل، وتعزيز دور السلطة

القضائية، وانشاء محكمة دستورية، وضمان حقوق المواطنين(١٦٩).

حزب البعث العربي الاشتراكي: طرح ستة مرشحين بعضهم، كخليل حدادين، الذي ترشح عن الدائرة الثالثة في عمان، أشار بأنه مرشح الحزب، والبعض كحسني الشياب، ترشح دون الاشارة الى أنه مرشح البعث. أكد برنامج الحزب على المشروع النهضوي العربي في مواجهة المشروعات الامبريالية لنظام عالمي جديد، ورفض المسيرة السلمية ومواجهتها ومواجهة أشكال التطبيع كافة. كما طالب بتعزيز صمود العراق ورفع الحصار عنه، وأكد على حرية الراي، والعمل على بناء دولة المؤسسات، واطلاق الحريات النقابية، وبناء الأردن الديمقراطي، وطالب باستثمار المدخرات، ودعم الصناعات الوطنية للحد من البطالة، وانجاز قانون تقدمي للعمل والعمال (١٧٠).

الحزب الشيوعي الأردني: طرح الحزب الشيوعي الأردني ثلاثة مرشحين كان أمينه العام الذي ترشح عن المقعد المسيحي في الدائرة الثالثة بعمان أقواهم، فيما ترشح عن دائرتي اربد ومادبا آخران كانا أقل وزنا انتخابيا. ودعا البرنامج الانتخابي للشيوعيين الى ايجاد قانون انتخابات ديمقراطي، واباحة حق التنظيم النقابي والمهني، لجميع فئات الشعب المحرومة منه، ومقاومة الفساد والتسيب الاداري، وانشاء محكمة دستورية تكفل الرقابة على دستورية جميع القوانين والأنظمة والقرارات الادارية، وحماية الوحدة الوطنية وحفظها من أشكال التمييز كافة. كما حدد البيان مجموعة أهداف تتعلق بتنمية الاقتصاد الوطني، وحماية الأراضي الزراعية من الزحف العمراني، ودعم صغار المزارعين، وتطوير الثروة الحيوانية، وصياغة قانون عمل جديد يحمي العمال ومكتسباتهم، واعادة النظر في القوانين الضرائبية لتكفل تصاعدية الضريبة وحماية وتشجيع الانتاج الوطني. وعلى الصعيد السياسي دعا البيان الي العمل من أجل استرداد الحقوق الفلسطينية وبالذات انشاء الدولة الفلسطينية المستقلة، والوقوف أمام الغاء المقاطعة العربية لاسرائيل، ورفض مشروعات النظام الأمني في الشرق الأوسط او السوق الشرق اوسطية والعمل على اخلاء المنطقة من أسحة الدمار الشامل كافة. كما دعا الى احياء التضامن العربي واعادة بناء مؤسسات العمل العربي

المشترك[١٧١].

الحزب الديمقراطي الاشتراكي: طرح ثلاثة مرشحين، اثنان منهم في دائرتي عمان الأولى والبلقاء، والثالث كان الأمين العام الذي نافس على المقعد المسيحي في الكرك. وكان الشعار المركزي لهذا الحزب "من أجل أردن وطني ديمقراطي" وهو الشعار الأساسي لليسار الأردني خلال سنوات السبعينات والثمانينات. اما البرنامج الداخلي فقد أكد على ضرورة الدفاع عن استقلال الاردن وتخليصه من قيود التبعية السياسية والاقتصادية، وصيانة الوحدة الوطنية من جميع اشكال التعصب الاقليمي، والطائفي، والعشائري، والعرقي، وتعديل الدستور لتعزيز المسيرة الديمقراطية، وليحقق مبدأ الامة مصدر السلطات، واصدار قانون انتخابات ديمقراطي، ومعالجة المشكلات الاقتصادية عبر الغاء المديونية واقامة المشروعات التنموية وبالذات في الريف التي تهدف للنهوض بالزراعة، وضبط سياسة الاستيراد، ومحاربة الفساد، وتحقيق الاصلاح الاداري، واصدار قانون عمل جديد يكفل مكتسبات العمال والحريات النقابية. أما فيما يتلعق بالقضية الفلسطينية فقد دعا البرنامج الى دعم نضال الشعب الفلسطيني من أجل حصوله على حقوقه المشروعة بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية، واعتبر أن اعلان المبادىء الفلسطيني الاسرائيلي وجدول اعمال المفاوضات الاردني الاسرائيلي لا يستجيبان للحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني [١٧٢].

الحزب التقدمي الديمقراطي: لم يترشح لهذا الحزب سوى مرشح واحد عن الدائرة الثانية في عمان، وقد طرح مرشحه برنامجا ارتكز على اجراء تعديلات دستورية تضمن حصانة دائمة للنواب خلال نيابتهم، ويضمن لأحزاب الأغلبية في البرلمان تشكيل الحكومات، واصدار قانون عصري للانتخابات يجعل المملكة دائرة انتخابية واحدة، وتتم الانتخابات وفق مبدأ التمثيل النسبي، وطالب البرنامج باصدار تشريعات تضمن حقوق العاملين، وتشكيل الاتحادات للطلبة والشباب، وتكوين نقابات للموظفين والمعلمين، وتصحيح الوضع الاقتصادي، ودعم الزراعة وتطويرها. وفيما يتعلق بالقضية الفلسطينية أكد على دعم خيارات الشعب الفلسطيني بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية، ومساندة السلطة

الفلسطينية الوليدة [١٧٣].

النقابات والانتخابات

كانت النقابات أكثر نشاطا وفعالية خلال انتخابات عام ١٩٨٩، فكثير من أعضاء النقابات المهنية والعمالية قد ترشحوا للانتخابات النيابية، اذ ترشح نقيب المهندسين ليث شبيلات ونقيب المحامين وليد عبدالهادي، وأشارا في دعايتهما الانتخابية لهذا الموقع المهني وهكذا فعل أعضاء مجالس نقابة من المهندسين والأطباء والمحامين. كما ترشح عدد من أعضاء المجلس المركزي للنقابات العمالية وركزوا في شعاراتهم على قضايا تمس الواقع العمالي. وشهدت مواقع النقابات استضافة عدد من الندوات والمحاضرات للمرشحين، وكان عقدها بمبادرة من لجان هذه النقابات.

بينما تميزت انتخابات عام ١٩٩٣ بتناقص هذا الدور. ورغم أن نقيب المحامين كان أحد المرشحين، وأن عمال الغزل والنسيج قاموا بترشيح رئيس نقابتهم فتح الله العراني، الا أن الدور الذي لعبته النقابات كان هامشيا قياسا لعام ١٩٨٩. وبذلك أظهرت، والى حد بعيد، الانتخابات في ١٩٨٩و١٩٩٣ أن النقابات لم تستطع أن تدفع بمرشحين نحو الفوز في ضوء تاريخهم النقابي السابق.

المرأة والانتخابات

يمكن اعتبار عام ١٩٩٣ عاما مهما في تاريخ الحياة السياسية والنيابية الأردنية، اذ شهد هذا العام فوز أول امرأة بمقعد نيابي. بينما تعود مشاركة المرأة الأردنية كناخبة الى عام ١٩٨٤، وهو العام الذي أجريت فيه الانتخابات التكميلية. في حين كانت انتخابات عام ١٩٨٩ أكثر الانتخابات النيابية الأردنية ترشيحا الى الآن، اذ بلغ عدد المرشحات اثنتي عشرة مرشحة، ووزعت النساء المرشحات على دوائر اربد الأولى، والثالثة، والخامسة من دوائر عمان والزرقاء. الا ان نتائج الانتخابات لم تدفع أيا من النساء الى قبة البرلمان، بل كانت منافستهن محدودة في الدوائر، فيما تعرضت بعض المرشحات الى هجوم شديد من قبل المرشحين، ومن بعض التيارات السياسية. وتعود عدم منافسة

النساء في انتخابات عام ١٩٨٩، بالاضافة لبنية المجتمع الأردني الذكورية، الى تصدر شعارات محاربة الفساد لأولويات الحملة الانتخابية، مما جعل قضية وصول المرأة الى البرلمان قضية ثانوية. ومع ذلك فقد كان هنالك حوار داخل الشارع السياسي، وبالذات في أوساط أحزاب اليسار، لعدم ترشيح هذه الأحزاب بشخصياتها النسوية للانتخابات. وبالرغم من عدم دخول اية امرأة الى مجلس النواب، فان تشكيلة مجلس الأعيان اشتملت على أول برلمانية أردنية لهذا المجلس.

وبدا واضحا، وقبل وقت مبكر من انتخابات عام ١٩٩٣، أن هنالك حوارا موسعا حول موضوع مشاركة المرأة في الانتخابات، وشهدت الصحف حوارا موسعا كان أساسه امكانية وصول النساء الى قبة البرلمان. وتركز هذا النقاش حول تعديل قانون الانتخاب، بحيث ينص على "كوتا نسوية" مثل الكوتا المخصصة لأقليات دينية أو عرقية. وكان أصحاب هذا الرأي يعتقدون بعدم امكانية حصول النساء على مقاعد نيابية دون " الكوتا" فيما هاجمت العديد من الفعاليات النسائية هذا الطرح، واعتبرت أن " كوتا النساء" يجب ان تكون ممثلة لنسبة النساء بالبلاد، أي (٥٠٪)[١٧٤].

ولم تكن الأحزاب السياسية، ومنذ وقت مبكر، بعيدة عن هذه الأجواء، فقد شاركت فيها، بل واعتقد البعض أن جبهة العمل الاسلامي ربما تدفع ببعض نساء الجبهة كمرشحات عنها، فيما حاول العديد من انصار النائب السابق ليث شبيلات اقناع زوجته بالترشيح عندما أعلن عن عدم خوضه لهذه الانتخابات.

واذا ما كان قانون الصوت الواحد قد اثر على العديد من القطاعات، فان تأثيره على خوض النساء للانتخابات كان اكثر حدة. فانخفض عدد المرشحات الى ثلاث نساء: الاولى ترشحت عن دائرة الزرقاء، فيما ترشحت الأخيرتان عن المقعد الشركسي نفسه في دائرة عمان الثالثة. واستطاعت توجان فيصل في الدائرة الأخيرة تحقيق الفوز كأول نيابية في الأردن.

ومع ذلك فان المرشحات الثلاث خلال انتخابات ١٩٩٣ لم يكن مرشحات برنامج نسوي. فالبرنامج الانتخابي لتوجان فيصل تضمن الدعوة لتعديل قانون

الأحوال الشخصية، بما يضمن حقوق أفراد الأسرة كافة وبالذات النساء، فيما تناولت نقاط البرنامج الأخرى حقوق المواطنين بما فيهم الأطفال، والتوجه نحو تعميم التأمين الصحي والاجتماعي، اضافة الى الأمن الغذائي، والتأكيد على حق الشعب الفلسطيني باقامة دولة مستقلة، ورفع الحصار عن العراق (١٧٥).

وبالرغم من أن جانيت المفتي لم تميز نفسها ببرنامج نسوي الا انها اكدت في بيانها ان انتخاب امرأة للبرلمان هو "مأثرة أردنية في عالم اليوم المتقدم". وأكد بيانها قدرتها على العمل في الخدمة العامة، والتصدي لمشكلات المجتمع الاقتصادية، والاجتماعية، وأنها ستعمل على تلبية طموحات المرأة والشباب(١٧٦).

اما الشعارات الانتخابية لناديا بشناق فكانت ظاهريا اكثر التصاقا بالمرأة، اذ أشارت الى ان "خصوصيات المرأة لا تفهمها الا المرأة"، وان المرأه نصف المجتمع، ويجب تمثيلها في البرلمان، وأن وصول المرأة الى البرلمان هو تثبيت للديمقراطية (١٧٧).

وقد اهتمت برامج الأحزاب السياسية بقضايا المرأة. فكان أحد الشعارات المركزية للجبهة الاسلامية "النساء شقائق الرجال"، واكد برنامجها الانتخابي على تعزيز مكانة المرأة كما قررها الاسلام، وأنها ستعمل على تحصيل حقوق المرأة الشرعية وتحصينها بالثقافة الاسلامية، وتوعيتها بحقوقها التي أقرها الاسلام، وتوثيق طاقات المرأة في العمل العام، وابراز دورها في بناء المجتمع والمشروع النهضوي للأمة. اما حركة دعاء فقد رفعت شعارا مركزيا عاما "لا فرق بين المرأة والرجل الا بالتقوى"، واجمعت احزاب اليسار على ضرورة اطلاق طاقات النساء ومساواتها بالرجال في الحقوق كافة، وتكسير القيود التي تمنعها من التصدي لدورها في المجتمع(١٧٨).

وفي دوائر عمان الأقل محافظة كانت شعارات المرشحين اجمالا تحمل الهم النسائي، بل ان أحد المرشحين اعتبر انتخابه تحقيقا لمطالب النساء. وبالرغم من اهمية وصول أول امرأة للبرلمان، الا أن مشاركتها في الحياة العامة ما زالت محكومة، الى حد كبير، بمنظومة القيم السائدة في المجتمع التي تقاوم حتي الآن

التغير في دور المرأة التقليدي، اضافة الى ضعف المكانة الاقتصادية، بشكل عام، للمرأة في الأردن. وفي ظل غياب الأحزاب، كما أشير سابقا، فقد لعبت العشيرة دورا مهما في هذه الانتخابات، وأجرى البعض منها ما يمكن تسميته بالانتخابات الاولية التي استثنيت المرأة منها بشكل عام.

وحول اقبال المرأة على التصويت في الانتخابات الماضية، فانها لا تقل عن اقبال الرجال، وفي حالات كثيرة تفوقها. وايضا شاركت المرأة - بشكل فعال - في الدعاية الانتخابية للمرشحين الرجال، من خلال توجههن بالدعاية الانتخابية لهؤلاء المرشحين في الأوساط النسائية.

ويجب أن لا يفهم الاقبال الكبير على التصويت بأنه تعبير عن استقلالية المرأة وزيادة قوتها، اذ تشير الدراسات الميدانية الى عكس ذلك. فقد أشارت دراسة "المرأة والمشاركة في الحياة السياسية" [١٧٩] الى أن قرار المرأة في المشاركة بالانتخابات واختيار المرشح ليس قرارها بالكامل، اذ اشارت (٢٥.٢٥٪) من المبحوثات الى أن قرارهن في المشاركة في الانتخابات واختيار المرشح كان بمعزل عن تأثير الرجال في حياتهن، بينما أشارت (٣٥.٤٦٪) الى أن قرارهن بالمشاركة واختيار المرشح تم اتخاذه من قبل احد الرجال في الأسرة (الأب، أو الزوج، أو الأخ) و(٣٥.٦٪) كان قرار مشاركتهن واختيارهن للمرشح قرار احد الرجال من خارج الأسرة النووية، ولكنه من الأقارب[١٨٠].

الخلاصة

يستنتج مما سبق أن للتجربة الأردنية في التحول الديمقراطي - على الرغم من وجود سمات عامة شبيهة الى حد كبير مع تلك الموجودة في كثير من دول العالم الثالث - خصوصية مستمدة من السياق التاريخي لتطور البلاد ، وكان لها تأثير كبير على مسار نمو وتطور التنظيمات التطوعية الوسطية.

فظروف نشأة الدولة، وتشكيلها ، وعلاقتها بالمجتمع، وحرب ١٩٤٨، وضم الضفة الغربية، وما ترتب على ذلك من تغير في التركيب الديمغرافي للبلاد ، وشدة حساسية الوضع الداخلي للعوامل السياسية الاقليمية والدولية، أدت الى قيام دولة تدخلية غير ديمقراطية، تتبنى سياسات لم تكن تتمتع بتأييد معظم سكانها ، بغض النظر عن الخلفية الاجتماعية لهم. وتميزت العلاقة، وعلى امتداد حوالي أكثر من سبعة عقود ، بالصدام مع معظم "التنظيمات الوسطية"، الى أن بدأت مرحلة جديدة، لا تشكل انقطاعا عما سبقها من مراحل، ولكنها تشكل بداية مرحلة انتقالية.

وفي رأينا انه اذا ما توافرت مجموعة من العوامل فانها قد تدفع بعجلة الانفتاح الى الأمام، وفقدان هذه العوامل قد يعيد انتاج أنماط السلوك غيرالديمقراطي، واعادة فرض هيمنة الدولة على مجمل نشاطات "التنظيمات الوسطية" بسهولة أكبر. ولكن امكانية العودة الى ما كان عليه الوضع في السابق هو أمر في غاية الصعوبة، لأن علاقة الدولة الأردنية بالمجتمع قد اختلفت عن الماضي. فالدولة الأردنية، منذ نهاية الثمانينات وحتى الآن، بدأت تعتمد تدريجيا ، وكنتيجة للأزمة الاقتصادية التي تعيشها ، على مجموعة من السياسات الاقتصادية التي تساعدها على التخلي عن المساعدات الأجنبية، وترتب على ذلك زيادة الضرائب المباشرة وغير المباشرة، وعليه فان الفئات الشعبية المختلفة تراقب السياسات الاقتصادية بشكل أكبر مما مضى، وتطالب بمزيد من الرقابة والمساءلة، كما ظهر بشكل واضح أثناء محاولة الحكومة لسن قانون ضريبة

المبيعات، والحوار الذي دار على صفحات الجرائد وفي المناطق المختلفة من البلاد وتحت قبة البرلمان، فالعامل الضريبي هذا قد يشكل عاملا رئيسيا في دفع عملية الانفتاح الى الأمام، طالما تتبنى الدولة سياسات اقتصادية من النوع الذي سبق ذكره. هذا بالاضافة الى الاستمرار في ادخال التكنولوجيا الداعمة للامركزية، وحاجة الدولة الى قيام القطاع الخاص بأداء دور أكبر، كل هذا مجتمعا سيدعم العوامل الضاغطة باتجاه مزيد من الرقابة والمساءلة.

أما العوامل الأهم التي قد تلعب دورا سلبيا، فعلى الصعيد الداخلي:

أولا: شكل ضعف الأحزاب السياسية العامل الأهم. ونظرا لتعقيد التركيب الاجتماعي، وفقدان كثير من الايديولوجيات المسيطرة في السابق من مصداقيتها، وعدم استطاعة الأحزاب الجديدة على تأطير الجماهير، فمن غير المتوقع أن يكون للأحزاب الأردنية دور مؤثر وضاغط باتجاه زيادة هامش الحرية. وربما كان من الأفضل لو أن القيادات السياسية الديمقراطية أخذت هذه العوامل في الاعتبار، ولجأت الى التنظيم من الأسفل الى الأعلى بدلا من الأسلوب القديم، بمعنى أن تبدأ التنظيمات باقامة التحالفات وتأطير الشرائح الاجتماعية على أساس قضايا أساسية مهمة مبتدئة من البيئة المحلية.

ثانيا: وسائل الاعلام المختلفة لم تلعب للآن الدور الذي عادة ما تلعبه هذه الوسائل في عهد الانفراج السياسي. فالاذاعة والتلفزيون ما زالا في يد السلطة التنفيذية، والصحافة الأردنية اليومية ما زالت تمارس رقابة على نفسها، ولم تستغل الهامش المتاح لها حتى الآن، أما الصحافة الحزبية فهي محدودة الانتشار، وليس من قبيل الصدفة أن الصحف الأكثر قراءة هي الصحف الأسبوعية التي تعتمد على الاثارة ونشر الشائعات.

ثالثا: ما زالت قوانين وأنظمة وتعليمات المؤسسات الحكومية وشبه الحكومية، تعود الى فترة ما قبل عام ١٩٨٩، وهي في الأساس غير ديمقراطية، وتحد من مشاركة العاملين في صنع القرار أو الابداع الذي يساعد على الانطلاق الى الأمام.

وعلى الصعيد الداخلي أيضا، هناك حاجة الي حل الثنائية الأردنية

الفلسطينية على أساس المواطنة، بشكل يضمن للطرفين حقوقهم، وازالة المخاوف المشتركة، وعلى الرغم من كونها قضية داخلية الا أن حلها بشكل جذري مرتبط بتطورات القضية الفلسطينية.

رابعا: ان الحكومات الأردنية التي تشكلت بعد انتخابات عام ١٩٨٩، باستثناء حكومة طاهر المصري، لم تكن ذات توجهات ديمقراطية اساسا، بل كانت تلجأ الى تقديم التنازلات فقط تحت الضغوطات، وعليه فان طبيعة الأفراد أنفسهم الذين تشكلت منهم الحكومات المختلفة، كانت من العوامل الأساسية في عدم تعميق السياق الديمقراطي بالمستوى المطلوب بعد.

أما على الصعيد الاقليمي فان دول الجوار لا تنظر الى التجربة الأردنية بايجابية، فالصحف الأردنية اما ممنوعة من دخول هذه الدول أو تصادر دوريا، وهذا يضع النموذج الأردني في وضع ضعيف، وهو عكس ما حدث مثلا في تجارب أخرى في مناطق أخرى من العالم. فالنموذج البرتغالي والاسباني واليوناني، وبحكم موقعه الجغرافي، لعب فيه الاقليم الأوروبي الديمقراطي عاملا ضاغطا في دفع العملية الديمقراطية الى الأمام، وبذلك ساعد العامل الخارجي في التأكيد على الديمقراطية ولم يلعب دورا معيقا لها.

كل هذا يؤدي الى الاستنتاج أنه وعلى الرغم من التطور السياسي الذي حصل في الأردن، الا أن المرحلة الانتقالية نحو الديمقراطية ستطول أكثر مما كان متوقعا عندما بدأت في تشرين الثاني (نوفمبر) عام ١٩٨٩.

الهوامش

١- دراسة استطلاع رأي حول الديمقراطية، مركز الدراسات الاستراتيجية، الجامعة الأردنية، عمان، ١٩٩٣.

٢- سعد الدين ابراهيم، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، الديمقراطية، القاهرة، كتاب ١ ديسمبر، ١٩٩١ ، ص ١٤.

٣- أنظر بشأن نشأة الدول الحديثة في الشرق الأوسط

Roger Owen. State, Power, and Politics in the Making of the Modern Middle East. Routledge, London, 1992.

٤- أنظر:

Mary C. Wilson. King Abdullah, Britain and the Making of Jordan. Cambridge University, 1987.

٥- أنظر: الميثاق الوطني الأردني، عمان، ١٩٩٠.

٦- أنظر: وداد عدس، محمد المصري، ارشيف الانتخابات النيابية ١٩٩٣، عمان، (تحت النشر).

٧- أنظر: علي محافظة، الفكر السياسي في الأردن، عمان، مركز الكتب الأردني، ١٩٩٢، ص ٦٩؛ أيضا خير الدين زركلي، عامان في عمان، ص ٢٤٧.

٨- منيب الماضي، سليمان الموسى، تاريخ الأردن في القرن العشرين، عمان، دار المحتسب، ط٢، ١٩٨٩، ص ٩٣.

٩- علي محافظة، مرجع سابق، ص ص ٧٧- ٧٩.

١٠- منيب الماضي، سليمان الموسى، مرجع سابق، ص ص ٢٩١-٢٩٣.

١١- المرجع السابق، ص ٣٢٦- ٣٢٧؛ على محافظة، مرجع سابق، ص ٩٣.

١٢- منيب الماضي، سليمان الموسى، مرجع سابق، ص ص ٣٢٦-٣٢٧.

١٣- علي محافظة، مرجع سابق، ص ص ١٢٨- ١٢٩.

١٤- منيب الماضي، سليمان الموسى، مرجع سابق، ص ٤٣٠.

١٥- المرجع السابق، ص ٤٣٥.

١٦- علي أبو نوار، حين تلاشت العرب، لندن، دار الساقي، ١٩٩١، ص ص ١٨٧-٢٠٥.

١٧- عوني جدوع العبيدي، جماعة الاخوان المسلمين في الأردن وفلسطين، عمان، بدون دار نشر، ١٩٩٣، ص ٥٧.

١٨- أمنون كوهين، الأحزاب السياسية في الضفة الغربية في ظل الحكم الأردني، القدس، دار الأسوار، ١٩٨٨، ص ١٦٥.

١٩- حزب التحرير، أسسه ومبادئه، عمان، ١٩٨٥، ص ص ١٧-٢٥.

٢٠- أمنون كوهين، مرجع سابق، ص١٤٧.

٢١- جريدة البعث أعداد ١-١٩٩٣/٣/٣ (مقابلات شخصية مع بهجت أبو غربية، احد قيادي حزب البعث في الأردن في الخمسينات).

٢٢- باسل الكبيسي، حركة القوميين العرب، بيروت، مؤسسة الابحاث الجامعية، ١٩٧٣، ص ٦٧.

٢٣- أمنون كوهين، مرجع سابق، ص ١٢٢.

٢٤- يعقوب زيادين، البدايات، بيروت، دار ابن خلدون، ١٩٧٩، ص ص ٤٣-٤٦.

٢٥- عبدالرحمن شقير، رحلة العمر، عمان، مركز الأردن الجديد، ١٩٩١، ص ١٠١.

٢٦- منيب الماضي، سليمان الموسى، مرجع سابق، ٤٣١.

٢٧- المرجع السابق، ص ٤٣٣.

٢٨- المرجع السابق، ص ٤٣٥.

٢٩- هزاع المجالي، مذكراتي، عمان، بدون دار نشر، ١٩٦٠، ص ١٣٤.

٣٠- السياسة العامة للحزب الوطني الاشتراكي، عمان، ١٩٥٥، ص ٣٠٦.

٣١- برنامج الحزب الشيوعي الاردني، ١٩٨٣.

٣٢- بيان الأحزاب الشيوعية السوري، الأردني، العراقي، اللبناني، حول تأسيس منظمة أنصار، مجلة الطريف عدد ٣/١٩٧٠.

٣٣- برنامج منظمة الجبهة الديمقراطية في الأردن، ١٩٨٦.

٣٤- برنامج منظمة الجبهة الشعبية في الأردن، والتقرير السياسي، ١٩٨٦، ص ص ٩-١٧.

٣٥- البيان الوزاري لحكومة مضر بدران، كانون أول، ١٩٨٩.

٣٦- لقد ركزت المناقشات البرلمانية لبيان الحكومة على ارث الماضي من سيطرة القوانين الاستثنائية، وتقييد الحريات العامة، مدعمة بنماذج لتدخل السلطة في شؤون النقابات والمؤسسات (مناقشات مجلس النواب لبيان حكومة مضر بدران، الدورة العادية الأولى لمجلس النواب الحادي عشر).

٣٧- المواد من ٣-١١ من قانون الأحزاب الأردني، ١٩٩٢.

٣٨- البرنامج الانتخابي للحركة الاسلامية في انتخابات ١٩٨٩.

٣٩- راجع أيضا، جبهة العمل الاسلامي، عمان، مركز الأردن الجديد، ١٩٩٢، ص ٣٠-٣٤.

٤٠- برنامج جبهة العمل الاسلامي.

٤١- ميثاق الحركة العربية الاسلامية الديمقراطية "دعاء"، عمان، ١٩٩٣.

٤٢- أنظر لمزيد من المعلومات، برنامج الحزب الشيوعي الأردني الذي أقره المؤتمر العام، ١٩٩٣.

٤٣- أنظر برنامج الحزب الديمقراطي الاشتراكي، ١٩٩٢.

٤٤- أنظر حزب الشعب الديمقراطي الأردني، خطنا البرنامجي والتنظيمي، ١٩٩٣.

٤٥- قانون نقابة المحامين لسنة ١٩٥٠.

٤٦- قانون نقابة المهندسين لسنة ١٩٥٨.

٤٧- مادة (٥٩) من قانون نقابة المهندسين، ١٩٧٢.

٤٨- أنظر عبدالرحمن شقير، مرجع سابق، ص ٩٨؛ أيضا البعث ١/١٩٩٣.

٤٩- فلسطين (١٩٥٤/١٠/٢٦).

٥٠- فلسطين (١٩٥٥/١٢/٢١).

٥١- المرجع السابق.

٥٢- الدفاع (١٩٥٦/٣/٦).

٥٣- انظر مادة رقم (١٥) من قانون نقابة المهندسين، مادة رقم (٢٢) من قانون نقابة الطباء، مادة (٧) من قانون نقابة أطباء الأسنان وهذا ينطبق على جميع النقابات.

٥٤- مادة (٧) من قانون نقابة الصيادلة، مادة (٩) من قانون نقابة الأطباء وتوجد هذه المادة في جميع النقابات.

٥٥- أنظر قوانين نقابات الصيادلة والأطباء والمهندسين.

٥٦- هنالك تعليمات أصدرتها نقابة المهندسين تعليمات مواصفات المكاتب الهندسية وهي التي من خلالها يرخص للمكاتب الهندسية.

٥٧- راجع نظام الصيدليات أو مستودعات الأدوية التي أصدرتها نقابة الصيادلة.

٥٨- أنظر نظام أجور الأطباء.

٥٩- أنظر تعليمات مواصفات المكاتب الهندسية.

٦٠- اسماعيل ابو بندورة، النقابات المهنية، عمان، بدون دار نشر، ص ١٣.

٦١- أنظر مادة (٣) من قانون نقابة المهندسين.

٦٢- أنظر قانون نقابة المحامين.

٦٣- أنظر قانون نقابة الأطباء.

٦٤- راجع قوانين نقابة الصيادلة، الأطباء، أطباء الأسنان، المهندسين.

٦٥- هذه صلاحيات جميع الهيئات العامة في كافة النقابات، راجع قوانين نقابة الصيادلة، المهندسين، أطباء الأسنان، المحامين.

٦٦- مواد (٢٣-٢٥) من قانون نقابة المهندسين/١٩٧٢.

٦٧- مادة (١٧) من قانون نقابة الصيادلة/ ١٩٧٢.

٦٨- عند مراجعة التقارير السنوية لنشاطات النقابات تمت ملاحظة هذه الفعاليات واعتمد على التقارير السنوية لنقابة المهندسين ٨٧-١٩٩٣، التقارير السنوية لنقابة الأطباء ٨٨-١٩٩٣، التقرير العام لنقابة المحامين ١٩٨٨/ ١٩٩٠، ١٩٩٠/١٩٩٢.

٦٩- أنظر التقارير السنوية السابقة.

٧٠- راجع جريدة الرأي الاردنية ١٤/ ١٠-٣٠/ ١٠/ ١٩٨٨.

٧١- بيان النقابات المهنية حول ما نشر في الصحافة حولها، مجلة الأردن الجديد، عدد ١٣/ ١٩٨٩.

٧٢- التقرير السنوي لنقابة الصيادلة/١٩٩٣.

٧٣- التقرير السنوي لنقابة المهندسين/ ١٩٩٤.

٧٤- مذكرة النقابات المهنية للأمير حسن في ٢٤/٤/١٩٨٩.

٧٥- الرأي (٢٦/ ١٠/ ١٩٩٠)، (٢٨/ ١١/ ١٩٩٠)، (٣/ ١٢/ ١٩٩٠).

الدستور (٢٩/ ١١/ ١٩٩٠)، (٢٧/ ١٢/ ١٩٩٠)، (١١/ ١١/ ١٩٩١).

٧٦- الرأي (٢٩/ ١٠/ ١٩٩٠).

٧٧- الشعب (٢٧/ ١١/ ١٩٩٠).

٧٨- الدستور (٣/ ١٢/ ١٩٩٠).

٧٩- الرأي (١٥/ ١٢/ ١٩٩٠).

٨٠- الدستور (٢٠/ ١/ ١٩٩١).

٨١- الشعب (١٩٩١/٧/٤).

٨٢- التقرير السنوي لنقابة المهندسين / ١٩٩٢.

٨٣- الشعب (١٩٩٣/٣/٧)، الشعب (١٩٩٣/٣/٢٣).

٨٤- الشعب (١٩٩٣/٤/٢٨).

٨٥- الرأي (١٩٩١/١٠/١٠)، (١٩٩٢/٤/١٥)، ١٩٩٢/٤/١٨).

٨٦- الرأي (١٩٩٣/٤/٢٨).

٨٧- المرجع السابق.

٨٨- الشعب ١٩٩٤/٢/٨).

٨٩- الدستور (١٩٩٣/١٢/٢٥)، اخر خبر (١٩٩٣/١٢/٢٧).

٩٠- الشعب (١٩٩٢/٧/٩).

٩١- الرباط (١٩٩٢/٣/٣١).

٩٢- الشعب (١٩٩٤/١٠/٢٩).

٩٣- الرأي (١٩٩٤/٩/٢٣).

٩٤- من مراجعة التقارير السنوية للنقابات المهنية.

٩٥- التقارير السنوية لنقابات المهندسين، الاطباء، المهندسين الزراعيين خلال سنتي ١٩٩٤/١٩٩٣.

٩٦- انظر مصطفى الحمارنة، سياسات الانتداب البريطاني الاقتصادية في الاردن ١٩٣٢-١٩٤٦؛ الاقتصاد الاردني: المشكلات والافاق، تحرير مصطفي الحمارنة، عمان، مركز الدراسات الاستراتيجية، الجامعة الاردنية، ١٩٩٤، ص ص ١١-١٣.

٩٧- هاني الحوراني، محاولات التنظيم العمالي في شرق الاردن، عمان، مركز الاردن الجديد للدراسات، ١٩٩٣، ص ٢٦.

٩٨- محمد القيمرى، الحركة العمالية في الاردن ١٩٥٠-١٩٧٠، عمان،١٩٨٨، ص ص ٧-١٤.

٩٩- Laurie A. Brand. The Quest for Civil Society in Jordan, unpublished paper, p.4

١٠٠- محمد القيمرى، اضواء علي الحركة العمالية الفلسطينية، ص ص ١١٩-١٢٠.

١٠١- المرجع السابق.

١٠٢- راجع الكفاح الاسلامي اعداد ١-٣ / ١٩٥٤.

١٠٣- حسني الخفش، مذكرات حسني الخفش ، بيروت، مركز الابحاث الفلسطيني، ١٩٧٢، ص ٣٧.

١٠٤- محمد القيمرى، الحركة العمالية في الاردن، مرجع سابق، ص ١٩.

١٠٥- المرجع السابق، ص ٢٠.

١٠٦- حسني الخفش، مرجع سابق، ص ٢٣٩؛ محمد القيمري، الحركة العمالية في الاردن، مرجع سابق، ص ٣٥.

١٠٧- مادة ٣٧-٤٣ من قانون العمل الأردني/ ١٩٦٠.

١٠٨- المادة ٤٦-٤٨ من قانون العمل الأردني/١٩٦٠.

١٠٩- محمد القيمري، الحركة العمالية في الاردن، مرجع سابق، ص ٣٨.

١١٠- هاني الحوراني، مرجع سابق، ص ص ٣٨-٣٩.

١١١- قرار وزير العمل، الجريدة الرسمية عدد ٢٦٠٦/١٩٧٦.

١١٢- هاني الحوراني، مرجع سابق، ص ص ٨٨-٩٠.

١١٣- جريدة الرأي (١٩٩٣/٢/٢٧).

١١٤- الأهالي (١٥-١٩٩١/١٢/٢٢).

١١٥- أنظر التقرير السنوي لوزارة العمل ١٩٩٢ حول حجم الطبقة العاملة المقدرة بستمائة ألف.

١١٦- مادة (٧٨) من قانون العمل/ ١٩٦٠.

١١٧- مادة (١٧) من النظام الداخلي للاتحاد العام للنقابات العمالية/ ١٩٧٨.

١١٨- مادة (٢٢) من النظام الداخلي للاتحاد العام.

١١٩- الدستور (١٩٩٢/٤/٢٧).

١٢٠- مادة (٢٤) من النظام الداخلي للاتحاد العام/ ١٩٩٤.

١٢١- مواد (٢٥-٢٨) من النظام الداخلي للاتحاد العام/ ١٩٩٤.

١٢٢- مواد (٩١ ,٩٤) من قانون العمل/ ١٩٦٠.

١٢٣- مواد ٩١ ,٩٤) من قانون العمل/ ١٩٦٠.

١٢٤- مواد (٩١ ,٩٤) من قانون العمل/ ١٩٦٠.

١٢٥- الأهالي (١٩٩١/١٢/٢٢)، الرأي (١٩٩١/٨/٢١).

١٢٦- الرأي (١٩٩١/٨/١٣).

١٢٧- التقرير السنوي لوزارة العمل.

١٢٨- الرأي (١٩٩٢/٤/٢٢).

١٢٩- صوت الشعب (١٩٩٣/٦/٢٥).

١٣٠- الرأي (٩١/١/٢٧)، الدستور (١٩٩١/٩/١٤)، الرأي (٩١/١٢/٢٨).

١٣١- الرأي (١٩٩٤/١٠/٢٧).

١٣٢- الرأي (١٥-١٩٩١/٩/١٨).

١٣٣- صوت العمال عدد ١٩٩١/٦.

١٣٤- صوت العمال عدد ١٩٩١/٥.

١٣٥- انظر تقارير وزارة العمل (١٩٨٨-١٩٩٢).

١٣٦- صوت العمال اعداد ٣-١٩٩١/٦، عدد ٤، ١٩٩٢/٥.

١٣٧- جدول أعمال المؤتمر العمالي الرابع/ تشرين أول ١٩٩٤.

١٣٨- قرارات المؤتمر الرابع/ تشرين أول ١٩٩٤.

١٣٩- البيان الختامي للمؤتمر الرابع العمالي.

١٤٠- من مراجعة عامة للأنظمة الداخلية لمعظم الهيئات الثقافية.

١٤١- التقرير السنوي، مركز الدراسات الاسلامية عام ١٩٩١.

١٤٢- مادة (١٧) من قانون الجمعيات والهيئات الاجتماعية.

١٤٣- انظر نموذج تقييم الأندية الشبابية.

١٤٤- النظام الأساسي لاتحاد الشباب الديمقراطي الأردني.

١٤٥- النظام الأساسي لمنتدى الشباب العربي.

١٤٦- سري ناصر، العمل الاجتماعي في المشرق العربي، ص ١٧٠.

١٤٧- المرجع السابق، ص ص ١٧٠-١٧١.

١٤٨- المرجع السابق، ص ص ١٧١-١٧٢.

١٤٩- أنظر باسل الكبيسي، مرجع سابق، ص ٩٣؛ عبد الرحمن شقير، مرجع سابق، ص ٧٥.

١٥٠- سري ناصر ، مرجع سابق ، ص ص ١٧٢-١٧٤.

١٥١- مادة(٣) من قانون الجمعيات والهيئات الاجتماعية/ ١٩٦٦.

١٥٢- مادة (٧)، نفس المصدر.

١٥٣- يوجد في وزارة التنمية الاجتماعية نموذج عام يصلح لأن يكون نظاما داخليا لأي جمعية.

١٥٤- مادة (١٤) من قانون الجمعيات/ ١٩٦٦.

١٥٥- نشرة تعريفية بالاتحاد العام صادرة عن الاتحاد العام للجمعيات الخيرية ١٩٩٣.

١٥٦- نظام اليانصيب الخيري لعام ١٩٧٣، وانظر التقرير السنوي للاتحاد ١٩٨٨-١٩٩٣ حول حجم مساهمة أرباح اليانصيب الخيري في موازنة الاتحاد العام.

١٥٧- نشرة تعريفية بالاتحاد العام صادرة عن الاتحاد العام للجمعيات الخيرية، ١٩٩٣.

١٥٨- Abdullah Khatib. The Experience of NGOs, 1994

١٥٩- التقرير السنوي لصندوق الملكية علياء، ١٩٩٣.

١٦٠- جريدة الرباط (١٩٩٣/٦/٢٧).

١٦١- جريدة الرأي (١٩٩٣/٩/٢٩).

١٦٢- مقابلة مع د. ادريس العزام الذي شارك في الانتخابات الأولية كمرشح.

١٦٣- برنامج جبهة العمل الاسلامي للانتخابات النيابية ١٩٩٣، وداد عدس، محمد المصري، ارشيف انتخابات ١٩٩٣.

١٦٤- برنامج جبهة العمل الاسلامي للانتخابات النيابية / ١٩٩٣.

١٦٥- المرجع السابق.

١٦٦- المرجع السابق.

١٦٧- المرجع السابق.

١٦٨- المرجع السابق.

١٦٩- البرنامج الانتخابي للكتلة التقدمية الموحدة لانتخابات ١٩٩٣، وداد عدس، محمد المصري، مرجع سابق.

١٧٠- اعتمد على برنامج مرشح الحزب خليل حدادين في الدائرة الثالثة في عمان، مرجع سابق.

١٧١- البرنامج الانتخابي ليعقوب زيادين الأمين العام للحزب والمرشح للانتخابات النيابية.

١٧٢- البيان الانتخابي لمرشح الحزب في دائرة البلقاء د. مصطفى شنيكات.

١٧٣- البيان الانتخابي لنزار الكايد مرشح الحزب في الدائرة الثانية في عمان.

١٧٤- انظر ما نشر في صحف الرأي، الدستور، الشعب، الأهالي، مجلة الأفق،

وداد عدس، محمد المصري، مرجع سابق.

١٧٥- البيان الانتخابي لتوجان الفيصل، وداد عدس، محمد المصري، مرجع سابق.

١٧٦- البيان الانتخابي لجانيت المفتي، وداد عدس، محمد المصري، مرجع سابق.

١٧٧- البيان الانتخابي لناديا بشناق، وداد عدس، محمد المصري، مرجع سابق.

١٧٨- أنظر الشعارات الانتخابية في وداد عدس، محمد المصري، مرجع سابق.

١٧٨- موسى شتيوي، أمل الداغستاني، المرأة الأردنية والمشاركة السياسية، عمان، مركز الدراسات الاستراتيجية، الجامعة الأردنية، ١٩٩٤، ص ٤٣.

١٨٠- المرجع السابق، ص ص ٤٣-٤٥.

قائمة الجداول

جدول (١٣) عدد الجمعيات الخيرية في المملكة موزعة حسب مناطق مديريات التنمية الاجتماعية واماكن تواجدها (حضر، ريف، بادية).

جدول (١٤) الجمعيات الخيرية والاتحادات والجمعيات الاجنبية المسجلة لدي وزارة التنمية الاجتماعية خلال عام ١٩٩٣ موزعة حسب المناطق في المملكة واماكن تواجدها.

جدول (١٥) عدد المؤسسات التابعة للجمعيات الخيرية والفعاليات والخدمات التدريبية التي تقدمها في مناطق مديريات التنمية الاجتماعية في المملكة لعام ١٩٩٣.

جدول (١٦) عدد المؤسسات التابعة للجمعيات الخيرية والفعاليات والخدمات التعليمية التي تقدمها في مناطق مديريات التنمية الاجتماعية في المملكة لعام ١٩٩٣.

جدول (١٧) عدد المؤسسات التابعة للجمعيات الخيرية والفعاليات والخدمات الأولية في مناطق مديريات التنمية الاجتماعية في المملكة لعام ١٩٩٣.

جدول (١٨) عدد المؤسسات التابعة للجمعيات الخيرية والفعاليات والخدمات الأخرى.

جدول(١٩) الدعم المادي الذي قدمته الوزارة للجمعيات الخيرية خلال عام ١٩٩٣ موزعة حسب المناطق وقيمة المساعدة.

جدول (٢٠) المساعدات المقدمة بموجب اتفاقيات لبعض الجمعيات والمؤسسات التطوعية.

جدول رقم (١)

نسبة موازنات القوات المسلحة والأمن العام والدفاع المدني من الموازنة العامة خلال السنوات ١٩٥٠-١٩٩٢

السنة	اجمالي النفقات	النفقات المتكررة	القوات المسلحة	اجمالي النفقات	النفقات المتكررة	الامن العام	اجمالي النفقات	النفقات المتكررة	الدفاع المدني	اجمالي النفقات	النفقات المتكررة
١٩٥٠(١)	٢٣٤٤٤٠٢	١٨١٢٦١٠	٦٥٠٠٠٠٠	-	-	٥٠٦٣١٢	-	-			
١٩٥١	٤١٩١٠٣٠	٢٠٦٠٩٤٩	٦٥٠٠٠٠٠	-	-	٥٦٦٨٠٧	-	-			
١٩٥٢	١٢٢١٦١٤٨	١٠٦٥٢٦٠٥	٦٦٤٨٤٠٠	-	-	١٢١٠٧٠٣	-	-			
١٩٥٣	١٥١٨٤٤٦٦	٤٤٠٠٢٣٧	٨٢٥٠٠٠٠	-	-	١٢٨٣١٢٣	-	-			
١٩٥٤	١٦١٥٩٩٩٨٦	٥١٤٣٧٥٠	٨٧٧٧٥٠٨	-	-	١٢٩٤٣١١	-	-			
١٩٥٥	١٧٩٧٤٣١١	٥٨٠٨٤١١	٨٨٤٦٨٥٢	-	-	١٣٥٣٤١٢	-	-			
٥٧/٥٦	٢٣١٨١٠٢٢	٧٠٥٤٤٢٠	١٢٢٧٢٠٠٠	-	-	١٢٨٩١٢٢	-	-			
١٩٥٨	٢٦٥٢٩٢٥٢	٢٢٣٨٤٣٦٥	١٣٦٢٥٠٠٠	٥١٫٣	٦٠٫٨	١٥٠٨٥٠٠	٥٫٦	٦٫٧			
١٩٥٩	٢٨١٧١٠٠٠	٢٩٦١١٥٠٠	١٩٠٠٠٠٠٠	٤٥١٫٧	٦٤٫١	٢٢٥٠٠٠٠	٥٫٨	٧٫٥			
١٩٦٠	٣٥٢٢٤٠٠٠	٢٤٧٠٠٠٠٠	١٦١٥٠٠٠٠	٤٥٫٨	٦٥٫٣	٢٢٥٠٠٠٠	٦٫٣	٩٫١			
١٩٦١	٣٣٤٢٠٠٠٠	٢٧٧٢٢٠٠٠٠	١٦٠٠٠٠٠٠	٤٧٫٨	٥٢٫٧	٢٣٠٠٠٠٠	٦٫٨	٨٫٢			
١٩٦٢	٣٩٢٤١٠٠٠	٢٩٨٠١٠٠٠	١٦٠٠٠٠٠٠	٤٠٫٧	٥٣٫٦٩	٢٣٠٠٠٠٠	٥٫٨٦	٧٫٧١			
١٩٦٣	٣٩٢٤١٠٠٠	٢٩٨٠١٠٠٠	١٦٠٠٠٠٠٠	٤٠٫٧٧	٥٣٫٦٨	٢٣٠٠٠٠٠	٥٫٨٦	٧٫٧١			
١٩٦٤	٤٣٥٣٥٠٠٠	٣٤٠٦٥٤٥٠	١٨٥٦٥٠٠٠	٤٢٫٦٤	٥٤٫٤	٢٥٠٠٠٠٠	٥٫٧	٧٫٣٣			
١٩٦٥	٤٧٥٤٧٩٠٢	٣٥٣٩٤٥٠٠	١٨٥٦٥٠٠٠	٣٩٫٠٤	٥٢٫٤٥	٢٥٠٠٠٠٠	٥٫٢٥	٧٫٠٦			
١٩٦٦	٥٢٩٧١٣٤٥	٢٨٣٦٧٦٩٩	١٤٣٧٢٣٧٥٠	٢٧٫١٣	٥٠٫٦٦	٢١٧٥٠٠٠	٤٫١٠	٧٫٦٦			
١٩٦٧	٦٩٣٠١٥٠	٤٠٦٩٧٨٠	٢٠١٩٥٠٠٠	٢٩٫٢١	٤٩٫٤٤	٢٨٨٠٠٠٠	٤٫١٧	٧٫٠٧			

-٢-

السنة	اجمالي النفقات	النفقات المتكررة	القوات المسلحة	اجمالي النفقات	النفقات المتكررة	الامن العام	اجمالي النفقات	النفقات المتكررة	الدفاع المدني	اجمالي النفقات	النفقات المتكررة
١٩٦٨	٨٤٦٥١٠٣٠	٥٦٧٠٠٠٠٠	٣٥١٦٩١٠٠	٤١ر٥٤	٦٢ر٠٢	٣٠٠٠٠٠٠	٢ر٥٤	٥ر٢٩			
١٩٦٩	٨٩١١٦٢٨٧٧	٦٣٠١٨٠٠٠	٤٠٢٧١٠٠٠	٤٥ر١٩	٦٢ر٩٠	٣٧٤٧٠٠٠	٤ر٥٧	٥ر٩٤			
١٩٧٠	٨٨٢٩٤٧٨٠	٦٣٠٦٧٦٢٠	٣٧٧١٨٠٠٠	٤٢ر٧١	٦٤ر٢٩	٤٣٤٧٠٠٠	٤ر٩٢	١١ر٥٢			
١٩٧١	١٠٦٦٣٦٨٠٠	٥٨٦٦٧٠٠٠	٣٢٣٣٠٠٠٠	٣٠ر٣	٥٥ر١	٤٤٧٣٠٠٠	٤ر١	٧ر٦			
١٩٧٢	١٢٤٨٦٠٠٠٠	٧٠٤٤٣٠٠٠	٣٩٢٥٠٠٠٠	٣١ر٤	٥٥ر٧	٤٧٢٥٠٠٠	٣ر٧	٦ر٧			
١٩٧٣	١٥٩١٩٢٠٠٠	٧١٦٠٠٤٨٨	٣٧٤٠٠٠٠٠	٢٣ر٤٩	٥٢ر٢٣	٥٠٠٠٠٠٠	٣ر١٤	٦ر٩			
١٩٧٤	١٩٥٦٦٧٠٠٠	٩٣٠٣٢٠٠٠	٤٣٦٠٠٠٠٠	٢٦ر٣	٤٦ر٨	٦٦٠٠٠٠٠	٢ر٩٨	٧ر٠٩			
١٩٧٥	٢١٨٢٥٠٠٠٠	١١٨٩١٥٠٠٠	٤٨٠٠٠٠٠٠	٢١ر٩٩	٤٠ر٣٦	٨٢٠٠٠٠٠	٣ر٧٥	٦ر٨٩			
١٩٧٦	٢٦٣٠٠٠٠٠٠	١٣٥٧٣٠٠٠٠	٥١٠٠٠٠٠٠	١٩ر٣	٣٧ر٧	٩١١٥٠٠٠	٣ر٤	٦ر٧٤			
١٩٧٧	٣٣٢٦٠٠٠٠٠	١٧٨٩٠٠٠٠٠	٦٧٠٠٠٠٠٠	٢٠ر١٤	٣٧ر٤٥	١١٤٠٠٠٠٠	٣ر٤٢	٦ر٣٧			
١٩٧٨	٣٧١٨١٣٠٠٠	٢٠١٥٢٤٠٠٠	٨٢٠٠٠٠٠٠	٢٢ر٠٥	٤٠ر٦٨	١٤٢٦٥٠٠٠	٣ر٨٣	٧ر٠٧			
١٩٧٩	٥١٣٦٨٣٠٠٠	٢٨٥١٦١٠٠٠	١١٤٠٠٠٠٠٠	٢٢ر١	٣٩ر٩	١٨٦٧٧٠٠٠	٣ر٦	٦ر٥			
١٩٨٠	٥٢٩٢٣٣٠٠٠	٣٠١٣٠١٠٠٠	١١٨١٥٠٠٠٠	١٨ر٥	٣٩ر٢	٢١١١٣٠٠٠	٣ر٩	٧ر-			
١٩٨١	٦٣٨٢٥٠٠٠٠	٣٦٣١٧٢٠٠٠	١٢٨٠٠٠٠٠٠	٢١ر٦	٣٨ر-	٢٤٠٣٠٠٠٠	٣ر٧	٦ر٦			
١٩٨٢	٧٦٥٠٠٠٠٠٠	٤١٩٥٥٨٠٠٠	١٥٥٠٠٠٠٠٠	٢٠ر٢٦	٣٦ر٩٤	٢٦٩٧٨٠٠٠	٣ر٥	٨ر٨	٢٥٥٢٠٠٠	٠ر٣٣	٠ر٦٠
١٩٨٣	٧٧٥٣٧٠٠٠٠	٤٧١٤٤٨٠٠٠	١٦٨٠٠٠٠٠٠	٢١ر٦	٣٥ر٦	٢٥٨٠٠٠٠٠	٣ر٣	٥ر٤	٢٢٠٠٠٠٠	-ر٢٨	-ر٤٦
١٩٨٤	٧٧٠٢٠٠٠٠٠	٤٥٢٥٢٥٠٠٠	١٦٨٠٠٠٠٠٠	٢١ر٨	٣٧ر١	٢٨٧٨٧٠٠٠	٣ر٧	٦ر٣	٤٩٠١٠٠٠	-ر٣٧	-ر٦٤
١٩٨٥	٨١١٢٢٢٠٠٠	٤٨٧٥٤٧٠٠٠	١٧٥٠٠٠٠٠٠	٢١ر٥	٣٥ر٨	٢٨٥٠٠٠٠٠	٣ر٥	٥ر٨	٢٥٠٠٠٠٠	-ر٣٠	-ر٤١

-٢-

السنة	اجمالي النفقات	النفقات المتكررة	القوات المسلحة	اجمالي النفقات	النفقات المتكررة	الامن العام	اجمالي النفقات	النفقات المتكررة	الدفاع المدني	اجمالي النفقات	النفقات المتكررة
١٩٨٦	٩٢٣٧٠٥٠٠٠	٥٦٣٧٧١٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠٠	٢١٫٦	٣٥٫٤	٣٥٠٠٠٠٠	٦٫٨	٦٫٢	٣٢٠٠٠٠	٣٤ر-	٥٦ر-
١٩٨٧	١٠١٨٦٧٢٠٠٠	٥٨٥١٥٩٠٠٠	٢٠٩٠٠٠٠٠	٢٠٫٥	٣٥٫٧	٤٦٤٦٣٠٠٠	٤٫٥	٧٫٩	٤٥٣٧٠٠٠	٤٤ر-	٧٧ز-
١٩٨٨	١٠٧٥٤٤٧٠٠٠	٦٢٣٨٣٥٠٠٠	٢٠٩٠٠٠٠٠	١٩٫٤	٣٣٫٥	٤٩٧٥٧٠٠٠	٤٫٦	٧٫٩	٥١٣٠٠٠٠	٤٧ر-	٨٢ر-
١٩٨٩	١٠٣٥٣٨٦٠٠٠	٦٨٨٩٠٧٠٠٠	٢٠٤٠٠٠٠٠	١٩٫٧	٢٩٫٦	٤٩٠٩١٠٠٠	٤٫٧	٧٫١	٣٥٧٠٠٠٠	٣٤ر-	٥١ر-
١٩٩٠	١١٨١٦٠٣٠٠٠	٨٤٨٩٩٨٠٠٠	٢٠٥٠٠٠٠٠	١٧٫٣	٢٤٫١	٥٢٤٢٥٠٠٠	٤٫٤٣	٦٫١٧	٥٣٣٠٠٠٠	٤٥ر-	٦٢ر-
١٩٩١	١١٠٩٢١٠٠٠٠	٨٧٤٩١٠٠٠٠	٢١٩٠٠٠٠٠	٦٩٫٧	٢٥٫٠	٥٢٦٠٢٠٠٠	٤٫٧	٦٫-	٥٤٢٦٠٠٠	٤٨ر-	٦٢ر-
١٩٩٢	١٢٧٠١١١٠٠٠	٩٤٠٣١٣٠٠٠	٢٢٠٧٠٠٠٠	١٧٫٣	٢٣٫٤	٥٤٤٨٠٠٠٠	٤٫٢	٥٫٧	٥٩٤٥٠٠٠	٤٦ر-	٦٣ر-

المصدر: أعد هذا التقرير من خلال رصد الموازنات الأردنية من سنة ١٩٥٠ -١٩٩٢ المنشورة في قوانين الموازنة العامة.

(١) خلال السنوات من ١٩٥٠-١٩٥٧ كانت ميزانية الجيش تعتمد علي المعونة البريطانية المقدمة مباشرة اي القوات المسلحة والتي لم تدخل ضمن الميزانية العامة ولذا فقد استثنيت هذه السنوات من بيان نسبة الموازنة خلالها.

جدول رقم (٢)

حجم العضوية في النقابات العمالية ونسبتها إلى كافة العمال المنتمين للنقابات العمالية(١)

الرقم	اسم النقابة	حجم العضوية	النسبة (٪)
١	البتروكيماويات	٤٣٠٠	٢,٦
٢	البناء	٤٢٦٣	٢,٧٥
٣	البلديات	١٤٢٠	٠,٨٥
٤	التعليم	٣٠١٤	١,٨٢
٥	الخدمات الصحية	٢٣٠٠	١,٣٩
٦	الخدمات العامة	٢٦٤٢	١,٥٩
٧	سكة الحديد	١٣٥٢	٠,٨١
٨	الطباعة والنشر	٣١٤٤	١,٩
٩	الغزل والنسيج	١١٠٠	٠,٦٦
١٠	الصناعات الغذائية	٢٦٢٠	١,٥٨
١١	الكهربائية	٢٧٩٧	١,٦٩
١٢	المحلات التجارية	٢٧٥٠	١,٦٦
١٣	المصارف	٧٨٠٠	١,٦٩
١٤	الموانيء	٢٦٧٣	١,٦١
١٥	المناجم	٥٣٧٠	٣,٢١
١٦	النقل البري	١٢٠ ٠٠٠	٧٢,٦
١٧	النقل الجوي	٢٧٤٧	١,٦٦
	المجموع	١٦٥٢٤٢	٪١٠٠

المصدر: أعد هذا الجدول من المعلومات التي جمعت عن حجم عضوية كل نقابة .

(١) تعود هذه الاحصائية الي نيسان/ ابريل ١٩٩٢، ولا توجد أية احصائية دقيقة بعد هذا التاريخ.

جدول رقم (٣)
عدد الاتفاقيات الجماعية الموقعة بين أرباب العمل والنقابات العمالية
حسب السنوات ١٩٨٨ - ١٩٩٢

السنة	عدد الاتفاقيات الجماعية	ملاحظـــــــات
١٩٨٨	٥	
١٩٨٩	٧	
١٩٩٠	١٦	اتفاقيتان بمجلس توفيق ، واحدة بمحكمة صناعية
١٩٩١	٢٦	ثلاثة اتفاقيات بمجلس توفيق ، اتفاقيتان بمحكمة صناعية
١٩٩٢	٣٣	اربعة اتفاقيات بمجلس توفيق ، خمسة اتفاقيات بمحكمة صناعية
المجموع	(٨٧)	

المصدر: تم اعداد هذا الجدول من مراجعة الاتفاقيات المعقودة بين أرباب العمل والنقابات العمالية، وزارة العمل.

جدول رقم (٤)

توزيع الاتفاقيات الجماعية بين ارباب العمال والنقابات العمالية حسب ما تحققه من بنود خلال السنوات ١٩٨٨-١٩٩٢

السنوات / انواع الاتفاقيات	١٩٨٨	(٪)	١٩٨٩	(٪)	١٩٩٠	(٪)	١٩٩١	(٪)	١٩٩٢	(٪)	المجموع	(٪)
تعديل الأجور	٤	٥٠	٤	٢٦٫٦	١٥	٣٤٫١	١٠	١٦٫١	٨	١٤٫٤	٥١	٢٩٫-
حد أدنى للأجور	-	-	٢	١٣٫٣٣	١	٤٫٣	٣	٤٫٨	٤	٧٫٢	١٠	٥٫٧
تأمين صحي	-	-	٣	٢٠	٨	١٨٫١٨	١١	١٧٫٧	٧	١٢٫٧	٢٩	١٦٫٥
صندوق ادخار	-	-	٢	١٣٫٣	٣	٦٫٨	٣	٤٫٨	٦	١٠٫٩	١٤	٨
تحديد ساعات العمل	١	١٢٫٥	-	-	٢	٤٫٥	٣	٤٫٨	٢	٣٫٦	٨	٤٫٥
بدلات مختلفة	-	-	-	-	٢	٤٫٥	٣	٤٫٨	٢	٣٫٦	٧	٣٫٩
زيادات سنوية	-	-	-	-	١	٢٫٣	٣	٤٫٨	٦	١٠٫٩	١٠	٥٫٧
علاوات مختلفة	١	١٢٫٥	٣	٢٠	٣	٦٫٨	١٤	٢٢٫٦	٧	١٢٫٧	٢٨	١٥٫٩
رواتب شهر ١٣، ١٤	١	١٢٫٥	-	-	١	٢٫٣	٢	٣٫٢	٢	٣٫٦	٦	٣٫٤
اعادة المفصولين للعمل	-	-	١	٦٫٦٦							١	٠٫٥٦
نظام موظفين	-	-	-	-	٤	٩٫١	٣	٤٫٨	٤	٧٫٢	١١	٦٫٣٠
شئون نقابية	-	-	-	-	٢	٤٫٥	١	١٫٦	-		٣	١٫٧
سلامة عامة	-	-	-	-	٢	٤٫٥	-	-	-	-	٢	١٫١
أخرى	١	-	-	-	-	-	٦	٩٫٧	٥	٩٫١	١٢	٦٫٨
المجموع = ١٠٠	٨	١٠٠	١٥	١٠٠	٤٤	١٠٠	٦٢	١٠٠	٥٥	١٠٠	١٧٦	١٠٠

المصدر : أعد هذا الجدول من مراجعة الاتفاقيات الجماعية وقرارات مجالس التوفيق وقرارات المحكمة الصناعية وما جاء في هذه القرارات من بنود .

جدول رقم (٥)
الزيادة العددية في الهيئات الثقافية ومعدل الزيادة السنوية
في الفترة من ١٩٦٤ حتى ١٩٩٢

السنة	عدد الهيئات التى تسجل فى كل سنة	مجموع الهيئات	معدل الزيادة السنوية
١٩٦٤	صفر	صفر	صفر
١٩٦٥	١	١	--
١٩٦٦	--	١	صفر
١٩٦٧	١	٢	١٠٠٪
١٩٦٨	--	٢	صفر
١٩٦٩	--	٢	صفر
١٩٧٠	١	٣	٥٠٪
١٩٧١	--	٣	صفر
١٩٧٢	--	٣	صفر
١٩٧٣	--	٣	صفر
١٩٧٤	٢	٥	٦٦٫٦٪
١٩٧٥	١	٦	٢٠٪
١٩٧٦	--	٦	صفر
١٩٧٧	٤	١٠	٦٦٫٦٪
١٩٧٨	--	١٠	صفر
١٩٧٩	١	١١	١٠٪
١٩٨٠	٣	١٤	٢٧٫٢٪
١٩٨١	١	١٥	٧٫١٤٪
١٩٨٢	٤	١٩	٢٦٫٦٪
١٩٨٣	١	٢٠	٥٫٢٪
١٩٨٤	٢	٢٢	١٠٪
١٩٨٥	٤	٢٦	١٨٫١٪
١٩٨٦	٥	٣١	١٩٫٢٪
١٩٨٧	٤	٣٥	١٢٫٩٪
١٩٨٨	٤	٣٩	١١٫٤٪
١٩٨٩	٣	٤٢	٧٫٩٪
١٩٩٠	٥	٤٧	١١٫٩٪
١٩٩١	١١	٥٨	٢٣٫٤٪
١٩٩٢	٢٨	٩٦	٦٥٫٥٪
المجموع	(٩٦)		

المصدر : تم إعداد هذا الجدول من المعلومات المستقاه من ملفات وزارة الثقافة .

جدول رقم (٦)
توزيع الهيئات الثقافية حسب المحافظات

الرقم	المحافظات	العدد	النسبة (٪)
١	عمان	٦٥	٦٧ر٧
٢	اربد	١٠	١٠ر٤
٣	الزرقاء	٤	٤ر١
٤	المفرق	٤	٤ر١
٥	الكرك	٢	٢ر٠٥
٦	الطفيلة	١	١ر٠٤
٧	معان	٥	٥ر٢
٨	البلقاء	٥	٥ر٢
	المجموع	٩٦	٪١٠٠

المصدر: أعد هذا الجدول من المعلومات التي جمعت حول الهيئات الثقافية من وزارة الثقافة.

جدول رقم (٧)
توزيع الهيئات الثقافية طبقاً للتخصص ومجال العمل

الرقم	التخصص	حجم العضوية	النسبة (٪)
١	هيئات فنية عامة	٥	٥٫٢
٢	فلكلور شعبي	١٩	١٩٫٧
٣	مسرح	١١	١١٫٤٥
٤	أدب وثقافه	١٥	١٥٫٦
٥	دراسات متخصصه	٧	٧٫٣
٦	منتديات ثقافية	١٤	١٤٫٥
٧	ذات طبيعة اسلامية	٤	٤٫١
٨	جمعيات متخصصة بهدف واحد	٧	٧٫٣
٩	روابط مهنية	٥	٥٫٢
١٠	موسيقية	٤	٤٫١
١١	سينمائية	٢	٢٫٨
١٢	صالات وجاليرات	٣	٣٫١٢
	المجموع	٩٦	

المصدر: ملفات وزارة الثقافة الخاصة بالهيئات الثقافية، وتم اعداد تصنيف هذه المجالات عبر دراسة الأنظمة الداخلية والأهداف والنشاطات التي تتبناها الهيئات الثقافية.

جدول رقم (٨)
الزيادة العددية فى الأندية الشبابية حسب السنوات ومعدل الزيادة السنوية فى الفترة من ١٩٣٠ إلى ١٩٩٤

السنة	الاندية في السنة	مجموع الاندية المسجلة	معدل نسبة الزيادة السنوية
١٩٣٠	--	--	--
١٩٣١	--	--	--
١٩٣٢	٢	٢	--
١٩٣٣	--	٢	--
١٩٣٤	--	٢	--
١٩٣٥	--	٢	--
١٩٣٦	--	٢	--
١٩٣٧	--	٢	--
١٩٣٨	--	٢	--
١٩٣٩	--	٢	--
١٩٤٠	١	٣	٥٠٪
١٩٤١	--	٣	--
١٩٤٢	--	٣	--
١٩٤٣	--	٣	--
١٩٤٤	١	٤	٣٣,٣٪
١٩٤٥	١	٥	٢٥٪
١٩٤٦	--	٥	--
١٩٤٧	١	٦	٢٠٪
١٩٤٨	--	٦	--
١٩٤٩	--	٦	--
١٩٥٠	--	٧	١٦,٦٪
١٩٥١	--	٧	--
١٩٥٢	١	٨	١٤,٢٨٪
١٩٥٣	--	٨	--
١٩٥٤	--	٨	--
١٩٥٥	١	٩	١٢,٥٪
١٩٥٦	--	٩	--
١٩٥٧	--	٩	--
١٩٥٨	--	٩	--
١٩٥٩	--	٩	--
١٩٦٠	--	٩	--
١٩٦١	١	١٠	١١,١١٪
١٩٦٢	--	١٠	--

- ٢ -

السنة	الاندية في السنة	مجموع الاندية المسجلة	معدل نسبة الزيادة السنوية
١٩٦٣	--	١٠	--
١٩٦٤	٢	١٢	١٦٫٦٪
١٩٦٥	٦	١٨	٥٠٪
١٩٦٦	--	١٨	--
١٩٦٧	١	١٩	٥٫٥٪
١٩٦٨	٣	٢٢	١٥٫٧٨٪
١٩٦٩	--	٢٢	--
١٩٧٠	٢	٢٤	٩٫٠٩٪
١٩٧١	٣	٢٧	١٢٫٥٪
١٩٧٢	٨	٣٥	٢٩٫٦٢٪
١٩٧٣	٢	٣٧	٥٫٧١٪
١٩٧٤	٢	٣٩	٥٫٤٠٪
١٩٧٥	٤	٤٣	١٠٫٢٥٪
١٩٧٦	٦	٤٩	١٣٫٩٥٪
١٩٧٧	٣	٥٢	٦٫١٢٪
١٩٧٨	٢	٥٤	٣٫٨٤٪
١٩٧٩	٨	٦٢	١٤٫٨١٪
١٩٨٠	١٩	٨٠	٣٠٫٦٤٪
١٩٨١	٢٧	١٠٧	٣٣٫٧٥٪
١٩٨٢	١٦	١٢٣	١٤٫٩٥٪
١٩٨٣	١٣	١٣٦	١٠٫٥٦٪
١٩٨٤	٩	١٤٥	٦٫٦١٪
١٩٨٥	١٢	١٥٧	٨٫٢٧٪
١٩٨٦	١٥	١٧٢	٩٫٥٥٪
١٩٨٧	٧	١٧٩	٤٫٠٦٪
١٩٨٨	٥	١٨٤	٢٫٧٩٪
١٩٨٩	٨	١٩٢	٤٫٣٤٪
١٩٩٠	٢٣	٢١٥	١١٫٩٧٪
١٩٩١	١٩	٢٣٤	٨٫٨٣٪
١٩٩٢	١٤	٢٤٨	٥٫٩٨٪
١٩٩٣	١٢	٢٦٠	٤٫٨
١٩٩٤	١٨	٢٧٨	٦٫٩

المصدر: جمعت هذه المعلومات من ملفات الاندية في وزارة الشباب.

جدول رقم (٩)
توزيع الاندية الشبابية حسب اماكن وجودها وتخصصاتها

توزيع الاندية مدن، ريف، مخيمات:

الرقم	المكان	العدد	النسبة (٪)
١	المدن	٩٢	٣٣٫١
٢	النواحي(الريف)	١٧٣	٦٢٫٢
٣	المخيمات	١٣	٤٫٧
	المجموع	٢٧٨	٪١٠٠

توزيع الاندية على المحافظات:

الرقم	المحافظة	العدد	النسبة (٪)
١	عمان	٩١	٣٢٫٧
٢	اربد	٧٢	٢٥٫٨
٣	الزرقاء	٢٠	٧٫٢
٤	المفرق	٢٤	٨٫٦
٥	البلقاء	٢٤	٨٫٦
٦	الكرك	٢٣	٨٫٣
٧	الطفيلة	٧	٢٫٥
٨	معان	١٨	٦٫٥
	المجموع	٢٧٨	٪١٠٠

توزيع الاندية حسب الاختصاص:

الرقم	مجال الاختصاص	العدد	النسبة (٪)
١	اندية رياضية عامة	٢٤٣	٨٧٫٤
٢	اندية ذات رياضة واحدة	١٨	٦٫٥
٣	اندية معوقين	١٠	٢٫٨
٤	اندية ذات طبيعة مهنية	٧	٢٫٥
	المجموع	٢٧٨	٪١٠٠

الرقم	مجال الاختصاص	العدد	النسبة (٪)
١	اندية ذات صبغة طائفية	٥	١٫٨
٢	اندية ذات صبغة عرقية	٣	١٫٠٧

المصدر: تم اعداد هذا الجدول من المعلومات التي جمعت من وزارة الشباب وقد تم تصنيف الاختصاصات من خلال دراسة الانظمة الداخلية والأهداف والنشاطات التي تبنتها من خلال الاندية.

جدول رقم (١٠)

توزيع الجمعيات الخيرية والاتحادات والجمعيات الاجنبية والنوادي النسائية المسجلة لدى الوزارة تبعاً لمديريات التنمية الاجتماعية حتى ١٩٩٣/١٢/٣١

المديرية	الجمعيات الاهلية	الجمعيات الاجنبية	الاتحادات	النوادي النسائية	المجموع
عمان الغربية	٢٠٦	١٩	٥	٤	٢٣٤
مادبا	٢٦	–	–	١	٢٧
الزرقاء	٤٨	–	١	–	٤٩
اربد	٤٩	–	١	–	٥٠
عجلون	١١	١	–	–	١٢
الرمثا	٩	–	–	–	٩
جرش	١٤	–	–	–	١٤
بني كنانه	٢٠	–	–	–	٢٠
الكوره	١٤	–	–	–	١٤
الشونة الشمالية	٦	–	–	–	٦
السلط	٢٩	–	١	–	٣٠
دير علا	٧	٤	–	–	٧
المفرق	٣٠	١	١	–	٣٢
الكرك	٣٦	–	١	–	٣٧
الطفيلة	١٧	–	١	–	١٨
معان	٤٤	–	١	–	٤٥
العقبة	–	–	١	١٥	١٦
البادية الوسطى	٥	–	–	–	٥
الشونة الجنوبية	٨	–	–	–	٨
المجموع	٥٩٣	٢١	١٢	٦	٦٣٢

المصدر : وزارة التنمية الاجتماعية ، ١٩٩٣

جدول رقم (١١)

اعداد الجمعيات التي اشتملت اهدافها على رعاية الفرد موزعة حسب الفئات التي تقدم خدماتها لها

المحافظات / الأهداف	المجموع	العاصمة	اربد	الزرقاء	معان	البلقاء	الكرك	المفرق	الطفيلة
رعاية الطلبة	٢٣٣	١٠٥	٢٣	٣١	١٧	٢٥	١١	١١	١٠
رعاية المرأة	١٨٤	٥٧	٤٥	٢١	١١	١٦	١١	٥	١٢
رعاية الاطفال	٨٧	٢٩	٢٠	٧	٦	٦	١١	٢	٦
رعاية المعاقين	٧١	٢٩	١٤	٨	٦	٨	٢	٢	٢
رعاية الايتام	٤٦	٢١	٦	٩	٣	٢	٢	١	٢
رعاية المرضى	٤٦	٢٥	٧	٢	١	٧	٢	٢	-
رعاية الاسرة	٣٨	٢٠	٨	٥	١	٣	-	-	١
رعاية المسنين	٢٥	٩	٣	٥	٢	٥	١	-	-
رعاية الاحداث والمنحرفين والمسجونين	٨	٥	١	-	٢	-	-	-	-

المصدر : هذه المعلومات أخذت من ملفات وزارة التنمية الاجتماعية وهي تتضمن اعداد الجمعيات التي حلت في عام ١٩٩٢، والتي لم يرد ذكرها في جدول رقم (١).

جدول رقم (١٢)
عدد الجمعيات الأهلية موزعة حسب أهدافها

المحافظات / الأهداف	المجموع	العاصمة	اربد	الزرقاء	معان	البلقاء	الكرك	المفرق	الطفيلة
المساعدات المادية النقدية والعينية	٤٢٠	١٤٩	٨٠	٤٤	٤٩	٣٤	٣٢	١٦	١٦
التوعية الاجتماعية التثقيفية والصحية	٢٢٠	٨٦	٤٢	٢١	٣٠	١٦	١٣	٨	٤
خدمة المجتمع المحلي وتنميته	٢٠٦	٨٣	٣٢	٢١	٢٤	٩	٢٤	٥	٩
التدريب والتأهيل	١٧٩	٦٨	٣٠	٣١	١٥	١٠	١٣	٦	٦
الرعاية الصحية	١٣٦	٥٢	٢٢	١٤	١٦	١١	١١	٤	٦
النشاط الرياضي	٩٨	٣٣	٤١	١٢	٣	٦	٣	-	-
الرعاية التعليمية والتثقيفية	٩٦	٤٦	١٣	١١	١١	٥	٨	١	١
قروض مستردة بشكل سهل	٧٧	٣٣	٧	١٢	٥	٧	٥	٧	١
الاصلاح الاجتماعي	٥٩	٢٥	١٢	١٠	٤	٢	٤	٢	-
الرعاية والتربية الدينية	٤٣	٢٢	٣	٣	٤	٩	١	١	-
إدارة الجمعيات	٤٢	١١	٣	٢	٢	٢	١	١	٢

المصدر: اعد هذا الجدول من مراجعة الانظمة الداخلية للجمعيات من ملفات وزارة التنمية الاجتماعية حول الجمعيات سنة ١٩٩٢.

جدول رقم (١٣)
عدد الجمعيات الخيرية في المملكة موزعة طبقاً لمناطق مديريات التنمية الاجتماعية واماكن تواجدها (حضر، ريف، بادية)

المديرية	حضر	ريف	بادية	المجموع
عمان الغربية	٢٠٣	٣	-	٢٠٦
مادبا	٣	٢٢	١	٢٦
الزرقاء	٣٤	٩	٥	٤٨
اربد	١٣	٣٦	-	٤٩
عجلون	٣	٨	-	١١
الرمثا	٤	٥	-	٩
جرش	١	١٣	-	١٤
بني كنانه	١	١٩	-	٢٠
الكوره	١	١٣	-	١٤
الشونة الشمالية	-	٦	-	٦
السلط	١١	١٨	-	٢٩
دير علا	-	٧	-	٧
المفرق	٨	١٦	٦	٣٠
الكرك	٢	٣٤	-	٣٦
الطفيلة	٤	١١	٢	١٧
معان	٧	٣١	١٦	٤٤
العقبة	٨	٣	٣	١٤
البادية الوسطى	-	-	٥	٥
الشونة الجنوبية	-	٨	-	٨
المجموع	٣٠٣	٢٥٢	٣٨	٥٩٣

المصدر : وزارة التنمية الاجتماعية ، ١٩٩٣

جدول رقم (١٤)

الجمعيات الخيرية والاتحادادت والجمعيات الاجنبية المسجلة لدى وزارة التنمية الاجتماعية خلال عام ١٩٩٣ موزعة وفقا للمناطق في المملكة واماكن تواجدها

المديرية	حضر	ريف	بادية	اتحادات	أجنبية	المجموع
عمان الغربية	١٢	١	-	-	-	١٣
مادبا	-	٤	-	-	-	٤
الزرقاء	٢	-	-	-	-	٢
اربد	١	٣	-	-	-	٤
عجلون	-	-	-	-	-	-
الرمثا	-	-	-	-	-	-
بني كنانه	-	٢	-	-	-	٢
دير علا	-	-	-	-	-	-
الشونة الجنوبية	-	٢	-	-	-	٢
المفرق	٢	٦	-	-	-	٨
الكرك	-	٢	-	-	-	٢
الطفيلة	-	-	-	-	-	-
معان	-	٥	-	-	-	٥
العقبة	-	٣	-	-	-	٣
البادية الوسطى	-	-	١	-	-	١
المجموع	١٧	٢٨	١	-	-	٤٦

المصدر : وزارة التنمية الاجتماعية ، ١٩٩٣

جدول رقم (١٥)

عدد المؤسسات التابعة للجمعيات الخيرية والفعاليات والخدمات التدريبية التي تقدمها في مناطق مديريات التنمية الاجتماعية في المملكة لعام ١٩٩٣

النشاط / المديرية	خياطة			تريكو ونسيج			طباعة وسكرتارية			تجميل			حرف تراثية			تنسيق زهور			مختبر		
	عدد المراكز	عدد المنتفعين		عدد المراكز	عدد المنتفعين		عدد المراكز	عدد المنتفعين		عدد المراكز	عدد المنتفعين		عدد المراكز	عدد المنتفعين		عدد المراكز	عدد المنتفعين		عدد المراكز	عدد المنتفعين	
		ذكور	اناث		ذكور	اناث		ذكور	اناث		ذكور	اناث		ذكور	اناث		ذكور	اناث		ذكور	اناث
عمان الغربية	٦٠	–	١٨٩٤	٤١	–	١٢٣٣	١٠	–	٣٦٧	١٢	–	١٨٤	١٠	٤٧	٦٥٢	٢٢	–	٣٣٢	٢	١٩٦٧	٣٦٨٩
مادبا	١٢	–	١٦٤	٦	–	٧٧	٢	–	٦٦	٣	–	٣٨	٤	–	٦١	–	–	–	–	–	–
الزرقاء	٢٦	–	٤١٨	٢٣	–	٣٤٣	٢	–	٢٢	٤	–	٥٣	–	–	–	٤	–	٢٧	–	–	–
اربد	٢٠	٨	٣٥٧	١٧	–	٢٧٣	–	–	–	٢	–	٢٧	–	–	–	٨	٨	٣٢٢	–	–	–
عجلون	٥	–	٥١	٣	–	٢٩	١	–	٢٨	–	–	–	–	–	–	٥	–	٤٤	–	–	–
الرمثا	٦	–	١٥٦	٤	–	١١٨	–	–	–	١	–	١٠	–	–	–	–	–	–	–	–	–
جرش	٥	–	٦٤	٣	–	٤٢	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	٨	–	–	–
بني كنانه	١٠	–	١٢٥	٦	–	٥٣	–	–	–	–	–	–	–	–	–	١	–	٤	–	–	–
الكوره	٧	–	٩٢	٥	–	٦٨	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
الشونة الشمالية	٥	–	٧١	١	–	١٦	–	–	–	٢	–	٣٦	–	–	–	١	–	١٧	–	–	–
السلط	٢١	–	٣٢٠	١١	–	١٥٠	٣	–	٢٨	٣	–	٢٥	٣	١٨	٦	١١	٧	١٢٦	–	–	–
دير علا	١	–	٨	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
المفرق	١٤	–	١٩٤	١٣	–	١٧١	٢	–	٤٦	–	–	–	١	–	٦	٧	–	٩٩	–	–	–
الكرك	١١	–	١٣٦	٥	–	٩٧	٤	–	١٢٠	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
الطفيلة	٤	–	٣٢	٢	–	٢٨	٤	٧٧	٦٥	١	–	٥	–	–	–	٤	–	٤٠	–	–	–
معان	٨	–	٨٤	٥	–	٥٠	١	١	١٤	١	–	١٦	٢	–	٢٢	٢	–	٣٠	–	–	–
العقبة	٣	–	٥٤	–	–	–	–	–	–	١	–	٩	١	–	٦	٢	–	٣٠	–	–	–
البادية الوسطى	٢	–	٢٤	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
الشونة الجنوبية	١	–	٣٣	–	–	–	–	–	–	١	–	٤٠	–	–	–	–	–	–	–	–	–
المجموع	٢٢١	٨	٤٢٧٧	١٤٥	–	٢٧٤٧	٢٩	٧٨	٧٥٦	٣١	–	٤٤٣	٢١	٦٥	٧٥٣	٦٨	١٥	٠٧٩	٢	١٩٦٧	٣٦٨٩

تابع جدول رقم (١٥)

موسيقى			اعمال بناء			نجـــارة			كمبيوتر			كهرباء ودهان			أنشطة فلكلورية			تبرعات عينية		مشاريع تاهيلية		
عدد المراكز	عدد المنتفعين ذكور	عدد المنتفعين اناث	عدد المراكز	عدد المنتفعين ذكور	عدد المنتفعين اناث	عدد المراكز	عدد المنتفعين ذكور	عدد المنتفعين اناث	عدد المراكز	عدد المنتفعين ذكور	عدد المنتفعين اناث	عدد المراكز	عدد المنتفعين ذكور	عدد المنتفعين اناث	عدد المراكز	عدد المنتفعين ذكور	عدد المنتفعين اناث	عدد المراكز	المبالغ بالدينار	عدد المراكز	عدد المنتفعين ذكور	عدد المنتفعين اناث
٢	٨٠	٨٠	١	٤٢	–	٢	٢٣	–	٤	٣١	٥٧	٣	٣٢	–	–	–	–	٣	١٨٥٧٥	١٩	٤	٢
–	–	–	–	–	–	–	–	–	١	–	١٤	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	٣	١٨	–	–	–	–	–	–	–	–	–
١	–	١٠	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	١	–	٢	–	–
–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	٢	–	–
–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	٣	–	–
–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	٣	–	–
–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	١	–	–
–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
١	٣	٦	–	–	–	–	–	–	٢	٥	١٢	–	–	–	٢	٢٠	١٠٠	–	–	٢	–	–
–	–	–	–	–	–	–	–	–	١	–	١٠	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	١	٢٠	٣٠	١	١٤٤٠	١٠	–	–
–	–	–	–	–	–	١	١٢	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	٥	–	–
–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	٤	–	–
–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	٢	–	–
–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	١	٧٥	٤٥	–	–	٤	–	–
–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	١	١٢	١٢
٤	٨٣	٩٦	١	٤٢	–	٣	٣٥	–	٨	٣٦	٩٣	٦	٥٠	–	٤	٢١٥	١٧٥	٥	٢٠٠١٥	٥٥	١٦	١٤

قام نادي صاحبات الاعمال والمهن بتقديم الاستشارة القانونية لـ ٦٢ امرأة وقام ايضا بالمرافعة عن ٤٦ قضية خاصة بالمرأة وتحويل ٥ حالات الي صندوق المعونة، و١٢ حالة الي صندوق التشغيل و٦ حالات لوزارة الصناعة والتجارة.

جدول رقم (١٦)

عدد المؤسسات التابعة للجمعيات الخيرية والفعاليات والخدمات التعليمية التي تقدمها

النشاط / المديرية	رياض الاطفال			مدارس			كليات المجتمع			محو أمية			مكتبات			دراسات واصدار نشرات		
	عدد الرياض	عدد المنتفعين ذكور	عدد المنتفعين اناث	عدد مدارس	عدد المنتفعين ذكور	عدد المنتفعين اناث	عدد الكليات	عدد المنتفعين ذكور	عدد المنتفعين اناث	عدد المراكز	عدد المنتفعين ذكور	عدد المنتفعين اناث	عدد المكتبات	عدد المنتفعين ذكور	عدد المنتفعين اناث	عدد الجمعيات	عدد دراسات	عدد نشرات
عمان الغربية	٧٢	٦٤٩٨	٥٢٣٣	٥٠	١١١٨٩	١١٢٥٢	٢	٢٠	٢٢٦٠	٧	٣	٢٠٩	٢٤	٤٦٣٢٩	٤١٤٨٦	٦	٢	٥٣٩
مادبا	١٥	٢٥٥	١٨١	١	٦٧	٤٢	-	-	-	٣	-	٣١	٤	٩٣	٥٢	-	-	-
الزرقاء	١١	٥٧٦	٥٥٧	٤	١١٠٠	٦٩٨	١	-	١٠٧٢	-	-	-	٧	١٥٤٣	٢١١١	-	-	-
اربد	٣٤	١١٤٢	١١٧٣	٣	٧٤٢	٥٢١	-	-	-	١	١٥	١٥	-	-	-	-	-	-
عجلون	١٥	٣٧٦	٣٤٤	١	١٨٠	١٣٦	-	-	-	-	-	-	١	١٨٣	١٧٨	-	-	-
الرمثا	٨	٣٠٥	٢٨٥	١	٥٩	٥٢	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
جرش	١٤	٥٢٦	٤١٤	-	-	-	-	-	-	١	-	٢٠	-	-	-	-	-	-
بني كنانه	١٦	٥٤٧	٤٠٧	-	-	-	-	-	-	١	-	١٨	-	-	-	-	-	-
الكوره	١٥	٣٦١	٣٣١	-	-	-	-	-	-	١	١٥	-	-	-	-	-	-	-
الشونة الشمالية	١١	٢٨٢	٢٤٧	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
السلط	١٨	٤٣٤	٣٥٨	١	٣٢	-	-	-	-	٢	٣٣	-	٥	٢٤٠	١٦٠	-	-	-
دير علا	٦	١٦٢	١٧٤	-	-	-	-	-	-	-	-	-	١	١٢	٢	-	-	-
المفرق	٢٥	٧٧٦	٧٧٠	٢	٤٣٨	٢١٥	-	-	-	٣	-	٤٣	-	-	-	-	-	-
الكرك	٢٣	٥٥٧	٥٥١	-	-	-	١	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الطفيلة	١٦	٣٨٤	٣٧٧	-	-	-	-	-	-	١	-	١٠	-	-	-	-	-	-
معان	٣٣	٧٠٠	٦٢٨	-	-	-	-	-	-	٤	-	٥٨	-	-	-	-	-	-
العقبة	٧	٣٧٢	٧١٠	١	٥٨٦	٥٠١	-	-	-	١	-	٣٦	١	٥٠٠٠	-	-	-	-
البادية الوسطى	١	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الشونة الجنوبية	٥	٦٥	٦١	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المجموع	٢٤٥	١٤٣١٨	١٢٨٠١	٦٤	١٤٣٩٣	١٣٤١٧	٣	٢٠	٣٣٣٢	٢٥	٦٦	٤٣٠	٤٣	٥٣٤٠٠	٤٣٩٨٩	٦	٢	٥٣٩

المصدر : وزارة التنمية الاجتماعية ، ١٩٩٣.

تابع جدول رقم (١٦)

نادي الطفل			دورات تعليمية			منح تعليمية			قروض طلاب			مدارس خاصة		
عدد النوادي	عدد المنتفعين		عدد المراكز	عدد المنتفعين		المبالغ بالدينار	عدد المنتفعين		المبالغ بالدينار	عدد المنتفعين		عدد المدارس	عدد المنتفعين	
	ذكور	إناث		ذكور	إناث		ذكور	إناث		ذكور	إناث		ذكور	إناث
٤	١٣٠	٩٧	١٧	٤٢١	٣٧٢	١١٤٦٣٥	٧١٦	٤٦٦	٩٠٨٩٥	١٧٢	١٠٩	١٤	٥١٧	٥٤٧
٢	١٩	٢٣	٤	٥	١١٨	١٢٠٠	٦	٤	٨٥٩٩	٤٠	٢	١	١٥	١٠
-	-	-	٢	١٩	١٨	٢٠٥٥٠	٢٩٢	١٤٠	٢٩١٠	١٢	٥	٢	٣٢	٣١
-	-	-	١	٢٠٠	٢٠٠	-	-	-	-	-	-	١	٢٦	١٢
-	-	-	١	٥	-	١٥٠	١	١	-	-	-	١	٦	٥
-	-	-	٤	٩	٥٩	٧٤٠	٦٣	٧٢	-	-	-	٢	١٤	٣
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
-	-	-	١	١٢	١١	-	-	-	٤٦٤٠	٣٣	٤٠	-	-	-
-	-	-	٢	٢٠	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
-	-	-	١	-	١٧	-	-	-	-	-	-	١	٢	٢
١	١٥	١٧	١١	١٤٩	٧٨	١٥٨٥	٣٩	٢٩	٩٠١٥	٢٧	-	-	-	-
-	-	-	١	٤٠	٦١	-	-	-	-	-	-	١	٥	٢
-	-	-	٧	٥٩	١٢٤	٢٦٦٤	١٥	١٢	-	-	-	١	١٧	٢٤
٢	٢٦	٢٠	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٢	١٤	١٤
-	-	-	-	-	-	-	-	-	١٤٠	٥	٢	٣	١٨	١١
٢	٢٤	٢٣	١	٧	-	٣٣٠	٦	٢	-	-	-	٣	٤٥	٢٠
-	-	-	-	-	-	١٢٩٠	٤٣	٣٢	-	-	-	١	٢٠	٢٨
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
١١	٢٢٤	١٨٠	٥٣	٩٤٦	١٠٥٨	١٥٣١٤٤	١١٨١	٧٥٩	١١٦١٩٩	٢٨٩	١٥٨	٣٣	٧٣١	٧٠٩

المصدر : وزارة التنمية الاجتماعية ، ١٩٩٣.

جدول رقم (١٧)
عدد المؤسسات التابعة للجمعيات الخيرية والفعاليات والخدمات الأخرى التي في مناطق مديريات التنمية الاجتماعية في المملكة لعام ١٩٩٣

النشاط / المديرية	توعية صحية			رعاية صحية			عيادات			رعاية معاقين		
	عدد المراكز	عدد المتنفعين		عدد المراكز	عدد المتنفعين		عدد المراكز	عدد المتنفعين		عدد المراكز	عدد المتنفعين	
		ذكور	اناث		ذكور	اناث		ذكور	اناث		ذكور	اناث
عمان الغربية	٢٩	٨٧٧٩	٥٤٢٥٢	٥٥	١٤١٧١	١٩٤٥٠	٨٦	٥٦٤٧٨	١٦٨٣٢٨	٧	٣٣٠٦	١٤٤٠
مادبا	٧	–	١٦٧٣	٥	٢٦٠	٢٢٨	–	–	–	–	–	–
الزرقاء	–	–	–	٢	١٦٠	٨٠	٦	٩٠٥٠	١٣١٠٠	–	–	–
اربد	١	٣٠٠	٣١٨	١	٢٠٠	٤٠٠	–	–	–	–	–	–
عجلون	٣	٢١٠	٢١٠	٢	١٨٠	١٢٠	١	١٨٣	١٧٨	–	–	–
الرمثا	٧	٣٠	١٩٠٠	٢	٢٧٠	٣٧٠	–	–	–	–	–	–
بني كنانه	٣	–	١٣٨	٤	٤٦	٩٠	–	–	–	–	–	–
الكوره	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
الشونة الشمالية	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
السلط	٢٢	٦٤٠	١٩٩٥	٨	١٩٨٥	١٨٥٧	٥	٨١٠	٧١٠	–	–	–
دير علا	٥	٤٤٠	٨٤٠	٤	٧٢٠	١٨٧٠	–	–	–	–	–	–
المفرق	٣	٢٥	٢١٤	١٢	٧١٥٧	٨٢٤٥	٣	٥٨٥٨	٥٧٨٩	١	٦	٧
الكرك	٨	٣٦٥	٧٥٠	٣	٣٥٠	٨٥٠	–		–	–	–	–
الطفيلة	٣	–	٣٧٠	١	١٠	٣٠	–	–	–	–	–	–
معان	١٦	–	٢١٣٣	٢	٥٨	٦٩	–	–	–	١	٤٥	٣٠
العقبة	٣	٤٦٧	٧٨٣	٤	٥٢٤	٤٨٦	–	–	–	–	–	–
جرش	١٠	–	٩٣٠	٤	٣٩٠	٨٣٣	–	–	–	–	–	–
الشونة الجنوبية	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
البادية الوسطى	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
المجموع	١٢٠	١١٢٥٦	٦٦٥٠٦	١٠٩	٢٤٦٨٦	٣٤٩٧٨	١٠١	٧٢٣٧٩	١٨٨١٠٥	٩	٣٣٥٧	١٤٧٧

المصدر : وزارة التنمية الاجتماعية ، ١٩٩٣.

تابع جدول رقم (١٧)

رعاية الايتام			رعاية مسنين			خدمات موتى			نزل			تأهيل معاقين		
عدد	عدد المنتفعين		عدد	عدد المنتفعين		عدد	عدد المنتفعين		عدد	عدد المنتفعين		عدد	عدد المنتفعين	
المراكز	ذكور	اناث	المراكز	ذكور	اناث	المراكز	ذكور	اناث	المراكز	ذكور	اناث	المراكز	ذكور	اناث
٦	١٨١	١٣٤	٢	٥٩	٢٢	٢٣	٨٦٩	٤٧٠	٤	٢٠٤	٢٦٩	٦	٢١٢	١٧٥
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
٢	٣٢	٣٣	٢	١٦	٢٤	٦	٨٧	-	-	-	-	١	٣٠	١٥
١	٨٧	٩٨	-	-	-	-	-	-	-	-	-	١	٣	١
-	-	-	-	-	-	٣	١٩	١٤	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-	١	٧	٤	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
١	٢٠	١٧	١	٧	-	٦	١٠٠	٥٦	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-	١	-	-	-	-	-	١	٢	-
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	١	١٢	٦
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-	٣	١١	٤	-	-	-	١	٢	-
-	-	-	-	-	-	١	٥٠	٣٠	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
١٠	٣٢٠	٢٨٢	٥	٨٢	٤٦	٤٥	١١٤٤	٦٣٥	٤	٢٠٤	٢٦٩	١١	٢٦١	١٩٧

جدول رقم (١٨)
عدد المؤسسات التابعة للجمعيات الخيرية والفعاليات والخدمات الاخرى

النشاط / المديرية	حضانات			مراكز التغذية			مساعدات نقدية			مساعدات عينية			توعية عامة			خدمة بيئية			تبرعات نقدية	
	عدد الحضانات	عدد المنتفعين ذكور	عدد المنتفعين اناث	عدد المراكز	عدد المنتفعين ذكور	عدد المنتفعين اناث	المبالغ بالدينار	عدد المنتفعين ذكور	عدد المنتفعين اناث	المبالغ بالدينار	عدد المنتفعين ذكور	عدد المنتفعين اناث	عدد الجمعيات	عدد المنتفعين ذكور	عدد المنتفعين اناث	عدد الجمعيات	عدد المنتفعين ذكور	عدد المنتفعين اناث	عدد الجمعيات	المبالغ بالدينار
عمان الغربية	٢٠	٤٨٢	٥٥١	٥	٥٢٠	٤١٩	٧٢١٠٨٦	١٥١٥٤	١٩٣٠٢	٣٢٤٨٣٩	١٤٨٠٣	٢٢٣٠٧	٤٤	٢٩٩١٣	٤٠٨٠٠	٤	٧٤٤	٦٢٤	٢٩	٢٠١٧٧٥٥٦
مادبا	١	٩	٩	١	١٥	١٠	٩٠٦٥	٤٤٩٩	٤٤٣٣	١٤٥٩٦٥	١٨٧٤	١٣١٩٦	٤	٢٥	١٧٣٥	-	-	-	-	-
الزرقاء	-	-	-	-	-	-	٤٠٢٢٥٥	١٩٨٨	٢٥٩٠	٢٣٩٩٦٧	٢٤٣	٣٤٩٧	١	٢٠٠	-	-	-	-	-	-
اربد	٣	٣٦	٣٠	-	-	-	١٩٤٥٢	٨٢٥	٥٧٣	٤٢٥٤	٤٤٤	٤٦٢	٥	٤٧٠	٦٠٨	-	-	-	٧	٨٦٥٠
عجلون	٤	١٩	٢٠	-	-	-	٤٥٥٩	١٤٩	١٠٢	١٩٨٠	٢٥٤	٢٤٠	٥	٧٠	١٨٥	-	-	-	-	-
الرمثا	-	-	-	-	-	-	٧٥٢	٩٠	٤١	٢٥٢٠	٩٤	١٠٢	٣	٢٤٥	٣١٠	٢	-	٩٥	-	-
جرش	٣	١٣	١٧	-	-	-	٨٦٠	٥٣	٩٣	٩٨	٢٨	٣٣	٥	١٠٠	٥٤٠	-	-	-	٣	٢٥٠
بني كنانه	٣	٢١	١٣	١	٣٥	٢٥	١٦٨٤	٢٤٠	١٢٨	٣٦١٨	٢٦	١٥٠	٢	٣	٥١	-	-	-	-	-
الكوره	-	-	-	-	-	-	٢١٠	-	١٢	٢	٤	-	-	-	-	-	-	-	٦	٦٧٠
الشونة الشمالية	٢	١٩	١٤	-	-	-	٢٢٠	٦	٨	-	٥	٦٠	-	-	-	-	-	-	-	-
السلط	٥	٦٥	٥٥	-	-	-	٢١٣٩٨	٤٠٥	٤٨٠	٨٤٣٠	٩٩٦	٧٧٩	٢٧	١٧٠٠	١٤٢٥	١١	٣٧٠	٢٦٠	٢	٢٤٦١٥
دير علا	-	-	-	-	-	-	٢٤٥٠	٥٣	٨٠	١٨٥٠٠	٦٤	٩٠٣	-	-	-	١	٢٢	٤٠	-	-
المفرق	٣	٢٠	٣١	٤	١٦٣	١٤٣	٤٧٤٨	١٥٣	٢٣٥	٧٢١٥	٩٢٠	٧٥٢	١٥	٤٩٠	٣٢٠٤	٢	٦١	-	٢	١٨٤٤٢
الكرك	٣	٢٠	٢٤	١	٥	٦	٣٥٣٤	٢٤٠	٢٨٢	٣٥٣٩	١٠٩٢	٨٥٩	٦	١٠٦٠	٢٢٠	-	-	-	١٠	٣١٠٧٥
الطفيلة	١	٣	٣	٤	١١٩	١٠٢	٢٨٩٠	١٠٦	١٠٠	٤١٣٥	١١٦٥	١٢٥٢	١١	٢٦٠	٣٧٤٠	١	-	٣٠	-	-
معان	٤	٥٦	٤٣	٧	٢٢٢	٣٦٠	٦٩١٦	٦٢٩	٩٠٤	٢٧٢٤٥	٢١٠٠	٢٤٩٧	١١	٢٦٠	٢٣٣٧	-	-	-	-	-
العقبة	٢	٢٩	٢٧	-	-	-	٢٥٨٣٩	٨٧٨	١١٠٨	٥١١٧	٣٥١	٣٣٥	٤	٣٨٥	١٧٣	١	-	٢٠	-	-
الشونة الجنوبية	-	-	-	-	-	-	١٠٤٩	١٥٠	١٥٠	-	-	-	١	٣٠	١٠	-	-	-	-	-
البادية الوسطى	-	-	-	-	-	-	١٠٠	١٦	١٤	٥	٢٦	٢٥	-	-	-	-	-	-	-	-
المجموع	٥٤	٧٩١	٨٣٧	٢٣	١٠٧٩	٩٦٥	١٢٢٩١٦٢	٢١٦٣٣	٢٣٦٥٥	٣٩٧٤٣١	٢٥١٢٠	٢٥٥٧٠	١٤٤	٢٥٣١٠	٥٤٩٣٨	٢٢	١١٩٧	٤٤٥	٥٩	٢٠٢٦١٢٥٨

المصدر : وزارة التنمية الاجتماعية ، ١٩٩٣

جدول رقم (١٩)
الدعم المادي الذي قدمته الوزارة للجمعيات الخيرية خلال عام ١٩٩٣ موزعة وفقا للمناطق وقيمة المساعدة

المديرية	عددالجمعيات التي تلقت المساعدات	قيمة المساعدات بالدينار الاردني
عمان الغربية	٢٢	٢٤٤٠٠
مادبا	١١	٣٣٠٠
البادية الوسطى	٣	٩٠٠
الزرقاء	٩	٣٤٠٠
اربد	١٢	٥٩٠٠
عجلون	٤	١٢٠
الرمثا	٣	٩٠٠
جرش	٦	١٨٠٠
بني كنانه	٤	١٢٠٠
الكورة	٦	١٨٠٠
الشونة الشمالية	١	٣٠٠
السلط	٧	٢١٠٠
دير علا	٤	١٢٠٠
الشونة الجنوبية	٢	٦٠٠
المفرق	١٢	٥٨٠٠
الكرك	١٦	٤٩٠٠
الطفيلة	٩	٣٤٠٠
معان	١٤	٤٠٠٠
العقبة	٢	٦٠٠
المجموع	١٤٧	٦٧٧٠٠

المصدر : وزارة التنمية الاجتماعية ، ١٩٩٣

جدول رقم (٢٠)
المساعدات المقدمة بموجب اتفاقيات
لبعض الجمعيات والمؤسسات التطوعية

المديرية	عدد الجمعيات التي تلقت المساعدات	قيمة المساعدات بالدينار الاردني
الصحة النفسية/ عمان	١	٧٥٠٠
المؤسسة السويدية	١	٨٤٠٠٠
الخيرية الارثوذكسية/ الزرقاء	١	٢٠٠٠
الاسرة البيضاء - عمان	١	٤٥٠٠٠
مركز رعاية المعوقين - الكرك	١	٥٠٠٠
رعاية اسرة الجندي - عمان	١	١٢٠٠٠
الحسين لرعاية وتأهيل المشلولين	١	٣٠٠٠
المجموع	٧	١٥٨٥٠٠
المجموع الكلي ١٩ + ٢٠	١٥٤	٢٢٦٢٠٠

المصدر : وزارة التنمية الاجتماعية ، ١٩٩٣

هذا المشروع :

هو لرصد وتحليل واستشراف مسيرة المجتمع المدنى والتحول الديموقراطى فى الوطن العربى؛ وتنمية وتعظيم القدرات العلمية والبحثية والتنظيمية العربية فيهما. وتدريب وتقويم شباب العلماء والباحثين الواعدين، والملتزمين بقضايا شعوبهم وأمتهم، والدعوة لقيم ومبادئ المجتمع المدنى، ودعم مؤسساته، كطريق أمثل للديموقراطية الحقة والتنمية الشاملة العادلة.

هذا الكاتب :

هو الدكتور مصطفى الحمارنة، المؤرخ والاستاذ النابه، ومدير مركز الدراسات الاستراتيجية بالجامعة الأردنية، حصل على ليسانس اقتصاد من جامعة مدريد- اسبانيا، ودكتوراه فى تاريخ الشرق الأوسط الحديث من جامعة جورجتاون بالولايات المتحدة الامريكية، قام بالتدريس فى جامعتى ميريلاند وجورجتاون؛ ويقوم بالتدريس حالياً فى قسم التاريخ فى الجامعة الأردنية. له عدة مؤلفات باللغتين العربية والانجليزية. متزوج ويقيم فى عمان.

هذا الكتاب :

هو عن أحد التجارب العربية المضيئة فى التحول الديموقراطى. فالأردن هو من أصغر الاقطار العربية سكاناً، ومن أفقرها فى الموارد الطبيعية؛ ومن أحدثها من حيث نشأة الدولة، ومن أكثرها تعرضاً للضغوط الاقليمية والدولية، ومن أشدها قابلية للانفجار من حيث تركيبته السكانية - الاجتماعية المختلطة. ومع ذلك فقد أستطاع بالخبرة المتراكمة والحكمة المتنامية لنخبته السياسية أن يبدأ تحولاً ديموقراطياً سلمياً منذ أواخر الثمانينيات.



مركز ابن خلدون
للدراسات الإنمائية



دار الأمين
للنشر والتوزيع